

کتابخانه اصفیاء کا عالی حیدر آباد دکن

(10)

نمبر داخلہ ۲۰۶۱

تاریخ داخلہ

نام کتاب مکتوبات الیقین

فن کتاب ۱۰۱

نمبر کتاب فن مذکور ۱۰۱

5/52
5/51A

ما ذكره المتن

عن المحرر الأوروني ما ضيف وأما ضرها

تأليف

ن . لينين

رئيس الجمهورية الروسية

عربها عن الفرنسية

أحمد رفعت

يطلب من المكتبة التجارية بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحبها مصطفى محمد

شركة دار الطباعة الفنية
بشارع كوري قصر النيل عمارة ٤٢

كلمة المعرب

ان الحرب الكبرى التي قلبت كيان العالم الأرضي وقضت على أعظم دول الاستبداد والاستعمار وتوشك أن تقضي نتائجها على البقية الباقية من هذه الدول المتحكمة في رقاب العباد والمسائرة بالسلطة المطلقة سواء أفي بلادها أو في البلاد التابعة لها ، قد أبرزت لنا من عالم الخفاء رؤسا كبيرة كانت تعمل بتؤدة وحزم وعلم لا نقاذ شعوبها من سيطرة أفراد قلائل يتحكمون فيها وفق أهوائهم ومطامعهم ، حتى اذا ما أتمت تلك الرؤوس الكبيرة أعمالها الدائرة على محور منتظم نهضت فجأة وامتعت أممها بهوائد أعمالها . ومن موجب الأسف أن الجمهور المصري لا يعرف شيئا عن تلك الرؤوس الكبيرة التي أحدثت أعظم انقلابات العالم ، فرأينا أن تفسح جانبا من مجال أعمالنا الموصولة لاطلاع جمهورنا على آراء تلك الرؤوس تاركين للقراء حرية الحكم لها أو عابها .

ولما كان لينين رئيس حكومة السوفيت الآدواحد بناة هيكل العقيدة البولشفية من تلك الرؤوس الكبيرة التي طبقت شهرتها الآفاق شرقا وغربا ، وهو لا يزال الى اليوم من أهم العاملين قولاً

وقملا على تحرير النوع الانساني من الخضوع للسلطة القسرية ومن عبادة القوة العاشمة ، وهو بهذه الصفة العدو الألد لدول الاستعمار فقد رأيت أن انقل الى جمهورنا هذا الكتاب الذى أودع فيه لينين خلاصة أفكاره التى حمته على قلب كيان دولة الاستبداد القيصرى .

وعدا هذا السبب فاني أردت بتعريب هذا الكتاب وصل سلسلة المعلومات الاكيدة عن تفاصيل الحرب الكبرى تلك المعلومات التى بدأتها بكتاب هندنرج ثم بكتاب وليم ليكيه عن راسبوتين وهذا الكتاب سيكون ثلاثة حلقات هذه السلسلة ثم اتبعه بكتاب آخر فى منتهى الاهمية لا أزال مستغلا بتعريبه وقد قربت الفاظ هذا الكتاب كما فعلت فى الدكتاين السالفين ، الى الاذهان لبستطيع كل مصري ملم بالقراءة البسيطة أن يتلوه وأن يدرك معانيه بغير صعوبة .

فعسى أن يجد القراء فى عملي هذا تسلية لهم فى هذا الزمن العصيب وعائدة يستخلصونها منه

مساء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

احمد رفعت

لينين

لقد خاضت الصحف كثيراً في سيرة لينين وأوردت عنه الأنباء الجملة لأن من الممكن اعتباره أعظم رجل على وجه الكرة الأرضية في الوقت الحاضر . ولسنا نريد بهذه الكلمة الوجيزة أن نأتي بتاريخ حياته مفصلاً لأن هذا عمل آخر لا يتسع له كتابنا هذا وإنما نريد أن نورد للجمهور المصري خلاصة مختصرة جداً من تاريخ حياته تقربه إلى ذهن الجمهور حتى إذا ابتدأ في تلاوة أقواله والاطلاع على أفكاره يسهل عليه فهم مقاصد هذا الرجل الشير الذي كثر مادحوه وذاموه

لينين روسي لا يزال في شرح السباب أتم دراسة الحقوق ولما حاز وقت اشتغاله بالمحاماة كان مثله كمثل كارل ماركس الذي انصرف عن مهنته الرسمية وهي المدافعة عن الأشخاص جتاة أو مجني عليهم إلى مهنته الحقيقية وهي المحاماة عن الإنسانية المظلومة المضطهدة المعذبة . ولما كانت الإنسانية شائعة في العالم أجمع وحمانيها أو الدفاع عنها يقتضي عملاً فوق طاقة فرد أو جماعة من أمة واحدة فقد رأى لينين كما رأى من قبله كارل ماركس أن يبدأ بالدفاع عن عضو الإنسانية المعذب في وطنه وهو الطبقة المستعبدة من شعبه .

الا أن يد الحكومة القيصرية المستبدة لم تسمح له بالاعتراف بهذه المهنة الشريفة فقضت بنفيه الى سيبيريا . ولكن القدر المتقلب على كل ارادة وقوة أراد أن ينقذه من منفاه الذي كان لاشك قاضيا على حياته كما قضى على مئات الالوف من شهداء الحرية الابرار .

ولما نجح لينين من منفاه بقي في البلاد الاسكندنافية وهو على اتصال برفاقه ومشايخه في داخل البلاد الروسية الذين كانوا يشتغلون في الخفاء ويعملون العدة لليوم المنتظر . فلما اشتدت وطأة الحرب وتزعزعت اركان الدولة الروسية المستبدة من ضربات المطرقة الالمانية الهائلة خشي لينين أن يخضع القيصر نيقولا الثاني للامبراطور غليوم الثاني فيبرم الصلح معه وتقلت الفرصة السانحة من لينين وأشياعه ، فأسرع باستخدام هذه الفرصة التي قلما يسمح الدهر بمثلها فخبر المانيا واستخدم ذهبها في تنفيذ مآربه . وكانت المانيا اذ ذاك تبذل منتهى جهدها لحل روسيا على الصلح المنفرد لتتمكن من نقل جنودها الموجودين في الساحة الشرقية الى الميدان الغربي فما كادت تتأكد من قدرة لينين على قلب حكومة القيصر وابعاد حكومة اشتراكية تكره الحرب وتريد السلم حتي أمدته بالاموال الطائلة فزالت دولة الاستبداد .

غير أن لينين لم يكن من الرجال الذين يطمعون في الشهرة

الباطلة ويتطلعون الى المجد الكاذب فترك لغيره تولى شؤون البلاد الروسية واقتصر على أن يكون فرداً من جملة العاملين لخير شعبه ورفي بلاده . ولكن الانانية والغطرسة حمت تروتسكي على أن يستبد بالحكم وأوشك أن يجعل نفسه دكتاتوراً أى حاكماً مطلقاً ، لولم يتدارك لينين الامر ويعمل على اسقاط تروتسكي في الحال ، ففر هذا الى فرنسا

وحينئذ ادرك لينين أن تخليه عن العمل واطلاق الاعنة لسواه من قوى المطامع والاهواء لا بد أن يلقي روسيا مرة أخرى بين ايدي الظلم والاستبداد فعمد الى الظهور حينئذ وتولى شؤون بلاده بنفسه .

وهو لا يزال حتي الآن يكافح الرجعيين ويقاوم الدسائس الاجنبية وكم من مرة صارت حياته عرضة للخطر بل لقد جاءتنا الانباء اكثر من مرة بقتله او القبض عليه او فراره ثم اسفرت الحقيقة عن نجاته من المكائد والمؤامرات وبقائه على قيد الحياة ثابتاً في مركزه وعمله ثبات الجبال الراسخة .

والرجل في ما كله وملبسه ومسكنه ملتزم منتهى البساطة ولا م له الا نشر مبادئ الحرية التي ترمي الي تحرير العالم بأسره من نير الاستعباد وتجعل كل الناس اخواناً متساوين .

وليس لينين من النباوة إلى حد أنه لا يفهم أن التطرف في كل شيء مذموم وإن الطفرة مخالفة لنواميس الطبيعة ولهذا بدأ يلطف من مبادئه حتى يتمكن من جمع سائر طبقات الشعب الروسي حوله .

وقبل أن نختم هذه الكلمة نقول أن للينين فضلا عظيما في إنقاذ تركيا إذا قدر الله لها السلامة والحياة ولم يقع القائمون بشؤونها الآن في الاشرار الخفية المنصوبة لها بطرق باعثة على الوقوع فيها من عدة جوانب .

﴿ تنبيه من طابع الكتاب ﴾

﴿ باللغة الفرنسية ﴾

أن ترجمة « الحكومة والثورة » إلى اللغة الفرنسية ، وهي الترجمة التي تقدمها الآن إلى الجمهور ، قد طبعت في موسكو بعناية المشاعية الدولية ، فعلينا مقصور على إعادة نشره مع تنقيح الأسلوب بإيضاح بعض التعميرات المضطربة أو المبهمة جدا والبأس بعض الجمل حلة فرنسوية وبهذه الطريقة نجعل نص الكتاب سهل المطالعة قريبا إلى الأذهان جدا .

ويوجد في كتاب « الحكومة والثورة » نقل جمل عديدة

من اقوال ماركس ، وانجيل وكاوتسكي . وهذه الجمل المنقولة مترجمة من اللغة الروسية الى الفرنسية بمعرفة المترجم المجهول لدينا اسمه الذي نقل هذا الكتاب الى الفرنسية في موسكو . ولم تمكننا السرعة التي نقضنا بها هذا الكتاب من مراجعة نصوص اقوال ماركس وانجيل وكاوتسكي كما هي مترجمة من اللغة المانية الى الفرنسية مباشرة وهي منتشرة بكثرة في المكاتب الفرنسية . ومع ذلك فنحن واثقون من صحة ترجمتها عن الروسية .

وكتاب « الحكومة والثورة » لا يزال ناقصا لأن الفصل الاخير الذي كان يريد لينين أن يشرح فيه التجربة المستخلصة من ثورتى ١٩٠٥ ومارس ١٩١٧ الروسيتين لم يتم تحريره . ومن المتنى أن يتمكن من إنجازه يوما ما . ولقد كان من المرغوب فيه أن لينين بعد ان درس بانعام النتائج التي استخلصها كل من ماركس وانجيل من ثورتى ١٨٤٨ و ١٨٧١ عن الحكومة يتوسع هو في إيضاح النتائج التي استخلصها بنفسه من الثورتين الروسيتين اللتين اشترك في إشعال نيرانهما . ولكن كتاب لينين على الرغم من عدم تمامه يعتبر سليما وقويا ، فهو يعرض على الملأ بشجاعة نادرة المثال مسألة جوهريّة إعتاد كتابنا النظريون على أن يطرحوها في ظلمة الاهمال قبل نشوب الحرب الكبرى ، وهي مسألة الحكومة ، أي مسألة

موقف طبقة العمال الاشتراكيين أزاء الحكومة . وهذه المسألة ذات الشأن الخطير تركها بطريقة موجبة للكدر كل من أشياخ كاوتسكي وأنصار بليخانوف من رجال الاشتراكية القديمة الى الفوضويين . فعمد لينين الى البحث فيها وحلها على طريقة ماركس اى باعتباره تلميذا لماركس بلا شك ، بل باعتباره أعظم من ذلك — اى على منوال ماركس نفسه — بصفته تلميذاً نشيطاً حازماً لتجربة ثورة الجماهير وبصفته عالماً نظرياً بأعمال طبقة العمال

(تنبيه من المؤلف)

لقد صار وضع هذا الكتاب فى شهري أغسطس وسبتمبر سنة ١٩١٧ . وكنت قد وضعت ايضاً مشروع الفصل السابع الذى عنوانه التجربة المستخلصة من ثورتى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، ولكنى بعد ان كتبت العنوان لم أجد متسعاً من الوقت لى أخط سطرًا واحداً من هذا الفصل ، لان الازمة السياسية منعتنى من تنفيذ هذا العزم بنشوب ثورة نوفمبر ١٩١٧ . ومع ذلك فان هذا الحائل الذى منع من نشر بقية الكتاب يدعو الى الارتياح . لان تحريرها تأجلت الى زمن طويل ، اذ من الافيد دراسة « التجربة المستخلصة من الثورة » بدلا من الكتابة فى صدها

ن لينين

بيروغراد فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٧

المستهل

(المبدأ الماركسي في الحكومة)

(ومهمة طبقة العمال في الثورة)

ان مسألة الحكومة قد أخذت في أيامنا هذه شأنًا خاصًا من الوجهة النظرية ومن الوجهة السياسية العملية . فان الحرب الاستعمارية قد زادت وعممت تحويل رأس المال الاحتكاري الى رأس مال احتكاري حكومي . فان الاستعباد الوحشي الواقع على العمال الذين تستخدمهم الحكومة الذي يزداد اتحادًا شيئًا فشيئًا مع نقابات أصحاب رؤوس الاموال خوات القوة العظيمة يكاد يصل الى أن يصير بالتدريج ذا خصائص متناهية في الفداحة . فأعظم البلاد حضارة ومدنية وعلمًا أخذت تتحول (نحن نتكلم عن « الماضي ») الى أماكن أشغال شاقة (لومانات) عسكرية للعمال

فالفظائع التي لم يسمع بمثليها ومصائب الحرب التي لا تنتهي جعلت حالة الجماهير لا تطاق وزادت في غضبها واستيائها . فتورط طبقة المال في العالم أجمع على وشك أن تصبح قابلة للتنفيذ وصارت علاقة هذه الطبقة بالحكومة محور اهتمام عظيم في الوقت الحاضر ان العناصر التي تذهب الى انتظار الاوقات المناسبة ، وهي

العناصر التي تجسدت في غضون عشرات السنين التي انقضت في
في السلم النسبي قد أوجدت تياراً للاشتراكية المخادعة تسلط على
الاحزاب الاشتراكية الرسمية في العالم أجمع. وهذا التيار (المؤلف
من أحزاب بليخانوف وبوترسوف وبرينكوفسكي وروبانوفيتش
ثم تحت شكل مستتر قليلاً تألف من أشياع تسيريتلي وتشيرنوف
وشركائهم في روسيا، ومن شيدمان وليجين ودافيد وأنصارهم في
ألمانيا. ومن رينوديل وجيسدوفاندر فيلدي فرنسا وفي بلجيكا. ومن
هيندلمان والثاينيين في إنجلترا إلى سوام من أمثالهم) الذي هو
اشتراكي بالالفاظ ولكنه محبذ لفكرة الوطنية بالفعل يمتاز
بمخضوع شأن مهين من قبل زعماء الاشتراكية لمصالحهم التي ليست
مصالح وجاهتهم الوطنية فقط بل مصالح حكومتهم الخاصة بالمثل
لأن أغلب تلك الدول المبر عنها بالدول العظمى تستثمر وتستعبد
منذ زمن طويل عدداً عظيماً من الشعوب الصغيرة الضعيفة. وما
هذه الحرب الاستعمارية الا طريقة من طرق التنازع على تقسيم
وانتهاب هذا النوع من الغنيمة. فالكفاح الذي تقوم به الجماهير
النشطة للتخلص من تقوذة طبقة الماليين بنوع عام والماليين
الاستعماريين بوجه خاص لا يمكن أن يقرن بالنجاح بدون أن
يكون مصحوباً بمصارعة الاوهام السيئة التي يتمسك بها أشياع

انتهاز الفرص مراعين بها جانب الحكومة
وقبل كل شيء نبدأ باستعراض تعليم ماركس وأنجيل عن
الحكومة شارحين بتفصيل هذا المبدأ الذي صار تركه في زاويا
الاهمال أو صار اخراجه من حدوده الطبيعية بواسطة مذهب انتهاز
الفرص . ثم نتكلم فيما بعد بنوع خاص عن ممثل هذه المبادئ
المخرجة عن طورها الطبيعي وهو كارل كاوتسكي الذي هو زعيم
الاشتراكية الدولية الثانية من عام ١٨٨٩ الى ١٩١٤ الذي أصيب
بفشل محزن أزاء الحرب الحاضرة . وأخيراً نستخلص أهم التعاليم
المستمدة من تجربة ثورتي ١٩٠٥ و ١٩١٧ الروسيتين ولا سيما
الاخيرة منهما . وهذه الاخيرة في الوقت الذي نحن فيه (مسهل
أغسطس ١٩١٧) في نهاية المرحلة الاولى من انتشارها وتمكنها
ولكن كل هذه الثورة لا يمكن الخوض في شؤونها الا باعتبارها
احدى حلقات سلسلة ثورات طبقات العمال الاشتراكية التي
استوجبها الحرب الاستعمارية . ومسألة علائق الثورة الاشتراكية
القائمة بها طبقات العمال بالحكومة ليست ذات معنى سياسي عملي
فقط بل ذات أهمية حالية لا مثيل لها لان هذه المسألة أفهمت
ال جماهير ما يجب أن تفعله لتتحرر من نير صاحب رأس المال في
المستقبل القريب (أغسطس ١٩١٧) ن لينين

(الحكومة والثورة)

الفصل الاول

الطبقات الاجتماعية والحكومة

١ — الحكومة نتيجة الاختلاف الدائم بين طبقات الشعب
أن منسوب ماركس (١) أصيب في هذه الآونة بما أصيب
به مذاهب المفكرين الثوريين ورؤساء الطبقات المضطهدة في
صراعهم لأجل تحرير تلك الطبقات . وكبار الثوريين كانوا دائماً
عرضة للمصادرة والاضطهاد طول حياتهم ، وكانت تعاليمهم موضعاً
لأفظع الاحقاد والحملات الأكاذيب والمطاعن المتساهية في السخف
والحماقة الموجهة ضدها من الطبقات المتحكمة العاشمة . وبعد وفاتهم يحاول
خصومهم أن يجعلوهم مثال التقى والفضيلة باعتبارهم من الأولياء والقديسين
ووضع أكاليل المجد على هاماتهم لأجل تسليّة الطبقات المضطهدة
وغشها وتضليلها مع الاستمرار على تحطيم أساس تعاليمهم الثورية .
وينضم إلى هؤلاء المتحكمين العاشمين فريقاً الأعيان ومتحبي
الفرص من طائفة العمل اللذين يتحدثان في تهذيب المنهج

(١) كارل ماركس ' مفكر الماسي مؤسس الاشتراكية الدولية ١٨١٨

الماركسي . فها اما يتناسيان او يصفلان او يخرجان القسم الثورى من هذا المذهب عن طبيعته ، بل يبعدان عن هذا المذهب روح الثورة بالمره . فاول ما يبدأ أن يعرضه من مبادئ هذا المذهب يل بالمغالات فى تفخيمه واجلاله هو كل ما كان قابلا للانطباق على مصالح جماعة الاعيان والوجهاء . وهنا ينقلب الاشتراكيون الوطنيون الى ماركسيين (لا تضحكوا !) فالعلماء الوجهاء الذي كانوا يتاجرون بالامس فى المانيا بانقراض المذهب الماركسي الذين يحاولون هدمه اصبحوا يتكلمون شيئا فشيئا فى امكان وجود مذهب ماركسي فى صبغة وطنية المانية يكون المراد منه اعداد نقابات للعمال بطريقة منظمة باهرة للقيام بحرب فتح واستعمار .

وامام هذا الامر الجارى الآن وبما انهم اقلحوا فى ابعاد المذهب الماركسي عن طبيعته الحقيقة بالتدرج فمهمتنا هى أن نقيم دعائم المذهب الاشتراكي الماركسي كما كانت عليه من قبل ولا سيما المبادئ المختصة من هذا المذهب بمركز الحكومة . وحينئذ يجب علينا لاجل تحقيق هذا الغرض أن نسرد جملة عديدة من كتب ماركس وانجيل . (١) وايراد هذه السلسلة الطويلة من اجل هذين

(١) جان جاك انجيل كاتب اجتماعي الماني يعتبر من اوائل

من وضعوا المبادئ الاشتراكية ، ١٧٤١ — ١٨ ٢

الرجلين من شأنه جعل عملنا ثقیل الوطأة في عرضه على الجمهور بهذه الصفة ولا يساعد على تسهيل تعميمه بين الناس قاطبة. ولكننا من جهة أخرى نرى استحالة الوصول الى الغرض المقصود الا بهذه الوسطة الوحيد. فلا بد من ايراد كل الجمل المبسوطة في كتب ماركس وانجيل او على الاقل الجمل الجوهرية التي تتكلم ببيان واضح عن مركز الحكومة، ويجب أن يكون ايرادها بشكل تام بقدر ما يمكن ليستطيع القارئ أن يقف على حقيقة آراء ونشئ المذهب الاشتراكي العلمي. وبهذه الطريقة الاستدلالية سنظهر للملأعيانا وبالاتماد على الادلة القاطعة كيف ابعد انصار كاويتسكي مبادئ الاشتراكية الاصلية الصحيحة عن غرضها الاساسي وعن طبيعتها الاولى.

ولنبداً بكتاب انجيل المنتشر جداً بين الايدي وهو كتاب « مبدأ الاسرة والملكية الخاصة والحكومة » الذي ظهرت الطبعة السادسة منه في ستوتنجارت (١) عام ١٨٩٤. ومن الواجب علينا أن نترجم الجمل التي سنقتبسها من هذا المؤلف من الاصل الالماني

(١) ستوتنجارت مدينة المانية عدد سكانها ٢٤٩.٠٠٠ نسمة وهي عاصمة مملكة وورتمبرج وموقعها على مجرى النيزنباخ ولها شهرة بتجارة الكتب اذ توجد فيها مطابع ومكاتب عظيمة عديدة

مباشرة لان التراجم الروسية على الرغم من تعددها اما أن تكون ناقصة واما مشوهة وفاسدة في النقل الى درجة تبعدها عن أصلها بالثورة .

قال انجيل وهو يلخص تحليله التاريخي : « ليست الحكومة على الاطلاق قوة مرسله للحكم من خارج دائرة الحياة الاجتماعية » فالحكومة اذن ليست لها ميزة بل هي عبارة عن تحقيق فكرة أدبية ، فهي صورة ونتيجة للروية والصواب كما أكد ذلك هيجل . (١) فالحكومة اذن ليست الا من عمل الحياة الاجتماعية الى حد ما من تشكّلها ، بل ليست الحكومة الا طريقة من طرق الاعتراف بأن الحياة الاجتماعية مرتبكة في اختلاف داخلي لا يمكن حله جعلها تنقسم على نفسها الى فرق متعارضة غير قابلة للتصالح والاتفاق فأصبحت عاجزة عن التخلص من وطأة انقسامها وتفرقها . وعلى هذا صار الشعور بأنه لا بد من وجود قوة ظاهرة للعيان تحول دون مصائب هذا الخطر الذي سببه اختلاف المصالح الاقتصادية المتصادمة وتكون ذات نفوذ محسوس في الحياة الاجتماعية ، قوة لها خاصية

(١) فيلسوف الماني ولد في شتوتجارت وفلسفته قائمة على أساس وحدانية الله والعالم وهي مستمدة من مذاهب كانت وفيخت وشيلينج ولتعاليمه التأثير الاكبر في النهضة الالمانية ، ١٧٧٠ - ١٨٣١

تلطيف المصادمات المتواترة ووقفها عند حد «النظام» وهذه القوة المستخلصة من المجتمع ولكنها اسمي منه والتي أخذت تبعد عنها شيئاً فشيئاً هي «الحكومة»

فهذه هي الفكرة الأساسية من المذهب الماركسي المختصة بإيضاح تاريخ نشأة الحكومة ومعنى وجودها قد بسطناها بمنتهى الوضاحة والبيان .

فما الحكومة النتيجة التظاهر بمظهر التنازع والتخاصم واستعصاء طبقات المجتمع على التصالح والتوافق . فحينما وجد هذا النزاع بين الطبقات واستحكمت حلقاته الى حد أن تصير المصالحة بينها مستحيلة تظهر الحكومة لاجل التوفيق ما بين هذه الطبقات . ويقابل ما تقدم : أن وجود الحكومة هو دليل على ان منازعات طبقات المجتمع غير قابلة للحسم والتوفيق .

عند هذه النقطة ذات الشأن الجوهرى الأهم بالتدقيق يتبدى تسوى وافساد المذهب الماركسي بالذهاب فى خطين أساسيين .

فمن جهة يعمد الفلاسفة الاعيان وعلى الاخص الفئة الأكثر وجاهة منهم وهم مضطرون بحكم الحوادث التاريخية القاهرة التى لا يمكن انكارها الى الاعتراف بان الحكومة لا توجد الا حينما

توجد المنازعات والاختلافات ما بين الطبقات الاجتماعية ولا سيما
حيثما يشتد الصراع ما بين هذه الطبقات ولكنهم يعدلون مذهب
ماركس بالتحايل على جعل ماركس يقول ان الحكومة هي العضو
أو العامل الموفق ما بين الطبقات المتنازعة . ولكن ماركس
لا يقول الا ان الحكومة لا يمكن أن تعمل ولا ان توجد اذا أصبح
التوفيق ما بين الطبقات الاجتماعية ممكنا . الا أن جهاينة الاعيان
ومؤلفيهم الذين لا يابهون بضائرم أكثر من اهتمامهم بمصالحهم
يستخلصون على الدوام من أقوال ماركس نصوصا يطبقونها على
مبدإهم الذاهب الى ان الحكومة هي اداة التصالح وعامل التوفيق
ما بين طبقات المجتمع . ومن رأى ماركس ان الحكومة هي عضو
مهيمن على الطبقات أو بالأوضح عضو استعباد طبقة لطبقة اخرى،
فهى التي أوجدت « نظاماً » للاشياء وشرعته وبموجبه أيدت
وقوت هذا الاستعباد باخمادها تصادم الطبقات . ومن رأى
سياسى الفئة المتناهية فى الواجهة ان النظام هو بالتدقيق المصالحة
بين الطبقات وليس استعباد طبقة لطبقات اخرى ، وما اخمد
التصادم الا عبارة عن انجاد التصالح . وليس هو بمثابة انتزاع
الوسائل والطرق التي تكافح بها الطبقات المضطهدة الطبقة المتعككة
فيها .

ومن هذا القبيل ما حدث من ان الاشتراكيين الثوريين وكل
المنشقين حينما عرضت امامهم في ثورة ١٩١٧ مسألة مدلول وظيفة
الحكومة في اتم أوجه مباحثها أى انها عندما عرضت فعليا متطلبة
عملا وقتيا تفصل فيه الجماهير أجمعوا كلهم بغير استثناء على نظرية
فئة الوجهاء القائلة بان الحكومة عامل الاصلاح والتوفيق ما بين
الطبقات وظهرت اذ ذاك حلول ومقالات لا تحصى باقلام المحررين
السياسيين المنتمين الى هذين الحزبين وكلها مستعارة من نظرية فئة
الاعيان والوجهاء ومنتزى الفرص وهى « المصالحة » وأما كون
الحكومة هى العضو المتحكم من طبقة ذات جراءة ومجازفة لا يمكن
ان تتصلح مع الطبقة المقابلة أى المضادة لها فهذا اما لا تقوى على
قوله فئة الاغنياء الوجهاء. وان معرفة الاشتراكيين الثوريين والمنشقين
بحقيقة كنه الحكومة لمن أقوى الادلة القاطعة على انهم ليسوا
اشتراكيين مثلنا نحن البولشفيين الذين ظللنا دائما نقيم الادلة على
انهم ليسوا سوى ديموقراطيين من فئة الوجهاء الذين يتقربون الى
الاشتراكيين من الوجهاء اللفظيين فقط

على أن تشويه المذهب الماركسى جار بطريقة أدق وأبرع
فهم من انوجهة النظرية لا ينكرون أن الحكومة هى عضو التحكم
من احدي الطبقات ولا أن التنازع بين الطبقات لا يمكن استئصاله.

ولكنهم يتجاهلون أو على الأقل يبرون ما يأتون به في حلة مصقولة وهو:
إذا كانت الحكومة نتيجة عدم الاتفاق بين الطبقات المتناقضة ،
وإذا كانت قوة متفوقة على المجتمع وأخذة في التبعاد شيئاً فشيئاً
عن المجتمع فمن الجلي المؤكد إذن أن تحرير الطبقة المضطهدة من
المستحيل إلا بواسطة الثورة الحادة فقط، بل بدون إبطال آلة
الحكومة التي أوجدتها الطبقة المملوكة التي يتجلى فيها هذا التبعاد.
وهذه النتيجة الواضحة نظرياً من تلقاء نفسها استخلصها ماركس
بتدقيق تام ، كما سئرى ذلك فيما بعد ، من التحليل التاريخي المحسوس
لمسائل الثورة ؛ وهذه النتيجة هي التي نسبها كوتسكي وأخرجها عن
طورها الطبيعي كما سنبين ذلك بالتفصيل في الإيضاح الذي سنسطره .

القوة المسلحة الممتازة والسجون الخ

ثم قال أنجيل « واقتداء بالنظام القديم الذي كان متبعاً في
الاسرات والقبائل والمشار عمدت الحكومة أولاً إلى تقسيم
رعاياها إلى مناطق منفصلة من البقاع ،
وهذا التعميم يترأى لنا كأنه « طبيعي » غير أنه في الحقيقة
قد استلزم صراعاً طويلاً ضد نظام المشار والاسرات القديم .

« . . . وكان ثاني عمل مميز لها ايجاد سلطة علنية لا تتفق مطلقاً اتفاقاً مباشراً مع الشعب منظمة نفسها في شكل قوة مسلحة . وهذه السلطة العلنية الممتازة لا غني عنها لان انتظام الشعب من تلقاء نفسه صار مستحيلاً منذ أن انقسمت الحياة الاجتماعية الى طبقات . . . وهذه السلطة العلنية توجد في كل بلد . فهي لا تشمل على رجال مسلحين فقط بل أيضاً على عناصر مادية كالسجون وأماكن الاضطهاد من كل نوع وهي امور لم تكن معروفة في نظام العشار . . . »

وقد توسع انجيل في الكلام على هذه القوة التي تست بالحكومة ، وهي قوة صادرة من الامة الا انها اسمى منها وهي آخذة في الابتعاد عنها شيئاً فشيئاً . ومن أي شيء تتألف على الاخص هذه القوة ؟ إنها تتألف من قوة مسلحة حاصلة على سجون وعلى وسائل أخرى . . .

إننا محقون في التكلم عن قوة مسلحة ممتازة لان السلطة العامة الخاضعة بكل بلد لا تتفق مباشرة مع الشعب المسلح وينظامها القائم بذاته .

ويبذل انجيل مجهوده كسائر المفكرين الثوريين في لفت العمال الى أهم ماطرأ على مجموع الشعب ، الذي لم يكن له من قبل شكل

مخصوص ، من التغير الذي استلزم ادخال أشكال جديدة عليه .
فالجيش الدائم والشرطة هما أهم أشكال هذا التغير وهما في الوقت
نفسه العاملان الأساسيان التي تستتب بهما قوة الحكومة ، وهل
كان من المنتظر أن يحدث شيء خلاف هذا التطور ؟

فمن جهة السواد الأعظم من الأوروبيين الموجودين في أواخر
القرن التاسع عشر الذي بوجه انجيل الخطاب اليهم والذين لم يروا
ولم يلاحظوا عن قرب حدوث أية ثورة عظيمة لم يكن من المنتظر
أن يحدث شيء خلاف ما تقدم الكلام عنه . وهم لا يعرفون شيئاً
مطلقاً عما يختص « بالنظم القائم بذاته في الشعب المسلح بمحض
إرادته . » وتجيّب المذاهب الأوروبية والروسية على السؤال
الآتي وهو :

« من أين جاءت الحاجة الى التيقّال الخاصة المؤلفة من
الأشخاص المسلحين (وهى البوليس والجيش الدائم) المنفصلين
والمميزين عن المجتمع والناهضين في منزلة فوق منزلته ؟ » بجملة
أو جملتين من أقوال سبنسر أو ميخايلوفسكي ومتخذين ادلتهم من
الفرص التي تعرض اتفاقاً في الحياة الاشتراكية ومن تنوع الوظائف
الى غير ذلك ... وهذه الشواهد تراءى في صفة علمية ولها مفعول
عجيب في تخدير أعصاب الجمهور الساذج بإبهام الامر المهم الجوهرى

وهو : تجزئة المجتمع الى طبقات متعادية غير قابلة للتصالح . ولو كانت هذه التجزئة غير موجودة 'لامتاز' النظام الذاتى للشعب المسلح من تلقاء نفسه ، بتعقده وبوضعه الغى الى غير ذلك مما يستلزمه النظام الابتدائى لعصابة من القروء المسلحة بعصى أو لعصابة من الرجال الناشئين على الفطرة أو من الرجال الملتئم شملهم فى شكل عشائر ، ومع ذلك فهل كان من الممكن حدوث مثل هذا النظام .

من المستحيل حدوثه لان المجتمع المتمددين منقسم الى طبقات متعادية وغير قابلة للتصالح فلتسلح الاختيارى يدعو الى التقاتل فيما بينها بالسلاح . فما تكاد الحكومة تتكون حتى تصبح قوة ممتازة وحتى تتواجد فيالق من الرجال المسلحين ، وكلما اتلفت الثورة الجهاز الحكومى فانها ترينا الى حد الواضوح التام كيف أن الطبقة المتملكة لعيد تنظيم فيالق مؤلفة من لرجال المسلحين لتستخدمها فى المحافظة على تسلطها ، وكيف تجتهد الطبقة المضطربة فى إيجاد نظام جديد من النوع نفسه لالتقدمه لخدمة المستعدين بل لخدمة المستغلة مجهوداتهم

ويعرض انجيل فى الجمل المسرودة بطريقة نظرية نفس السؤال الذى طرحه علينا كل ثورة عظيمة بطريقة عملية بوضوح تام وبآسـل

مستمر وهو السؤال المختص بالصلاات الموجودة بين الفيالق
الممتازة المؤلفة من الرجال المسلحين ونظام الشعب المسلح باختياره
وسنرى كيف ان هذا السؤال يوجد الجواب الشافى عنه فى تجربة
الثورات الاوروبية والروسية .

ولكن لنعد الآن الى ما بدأ انجيل يبسطه .

لقد ظهر ان هذه السلطة العامة يعتمدها الضعف فى بعض
الاحيان كما هو مشاهد فى بعض جهات أمريكا الشمالية (والكلام
هنا يختص باستثناء نادر المثال جداً فى المجتمع الرأسمالى وبعض
جهات أمريكا وذلك قبل عهد الاستعمار الذى تغلب على الافكار
الحرية) ولكن على العموم هذه السلطة العامة آخذة فى النمو :

« إن السلطة العامة تزداد نمواً كلما اشتد الخلف وازداد التنازع
ما بين الطبقات فى داخلتها وكلما صارت الحكومات المتجاورة
أوفر قوة وأكثر نفراً . فانظروا فقط الى أوروبا الحاضرة التى
ادى تنازع الطبقات فيها وتراكمها فى ميادين الفتوحات الى نمو
السلطة العامة الى درجة أصبحت تهدد بالتهام كل المجتمع بما فيه
الحكومة نفسها . »

ان هذه السطور قد خطت حوالى عام ١٨٩٠ . ويرجع تاريخ
آخر مقدمة لكتاب انجل الى ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ . أن التيار الاستعماري

التمثل في الملكية المطلقة المتمتع بها المحتكرون وهي القوة العظمى
للمصارف المالية الكبرى وسياسة ادارة المستعمرات المتناهية في
التسلط الى ما يجرى في هذا السبيل لم تكن اذذاك الا وشيكة
الابتداء في فرنسا، وكانت اذذاك أشد ضعفا في أمريكا وفي
المانيا . ومن بعد هذا التاريخ خطا التوسع في الفتوحات خطوة
هائلة كادت تجعل الكرة الارضية بأسرها في سنة ١٩١٠ مسقمة
تقسما نهائيا ما بين هؤلاء الخصوم المتزاحمين أى ما بين الدول
الكبرى المنكبة بشراهة على غنائمها . ومنذ ذلك الحين أخذت
التسلحات البرية والبحرية تعظم بدرجة لا يمكن تصورها حتى انتهت الى
الدرجة التي بلغتها عند نشوب حرب الجشع الاستعماري التي
استغرقت المدة المترامية ما بين عام ١٩١٤ و ١٩١٧ لتنازع السيادة
العامة على العالم بأسره ما بين انجلترا والمانيا ولاقتسام الغنيمة
المطروحة بينهما ، هذه الحرب التي استغرقت كل قوى الهيئة
الاجتماعية لسد مطامع السلطة الحكومية الى الحد الذي بلغته
هذه الكارثة الفادحة العامة

ولقد عرف انجيل كيف يسوء ويفضح سباق الفتوحات
باعتباره احد الصفات الممتازة الاساسية المرتكزة عليها سياسة
الدول العظمى الخارجية في حين أن خبثاء الاشتراكية الوطنية

الحريية لم يعملوا في المدة الكائنة ما بين ١٩١٤ و ١٩١٧ على اثر
تفاهم المزاخمة الموجودة بين تلك الدول الى أن صارت مائة مثل
مما كانت عليه من قبل وادت إلى تلك الحرب الاستعمارية الشعواء
سوى أن يهرروا مجهودات وجهاتهم قوى المصالح الاستعمارية بجمل
فاتنة يضعونها للتغريب بالعقول البسيطة كالدفاع عن الوطن وكالدفاع
عن الجمهورية وكالدفاع عن الثورة الى غير ذلك من جمل التغريب
والتضليل .

الحكومة آلة استغلال الطبقة المستعبدة

لتوطيد دعائم السلطة العامة المتأززة المستخلصة من المجتمع
والمتموقة عليه ينبغي وضع ضرائب والالتجاء الى عقد قرض عام .
وفي هذا الصدد كتب انجيل ماييلي :
« ان الموظفين الذين ليسوا سوى أعضاء من الهيئة الاجتماعية
أصبحوا بمقتضى سلطة التوظيف التي خولتهم إياها السلطة العامة
وبحق جباية الضرائب فوق مستوي هذه الهيئة الاجتماعية التي
صاروا بهذه الطريقة منفصلين بالطبع عنها . والحريية الاختيارية في
إحترام المجموع للأعضاء العاملة من هيئة العشار السالفة لم تعد كافية

ولا مرضية لهؤلاء الموظفين لو استطاعوا أن يحصلوا عليها . « فكان هذا مدعاة لسن قوانين خاصة تقضى بتقديس وعلم خدش شرف الموظفين . « فاصبح أحقر عامل من رجل البوليس » له من النفوذ أكثر مما كان لمثلي العشيرة بل من تلك العاطفة الاجلالية التي كان يتمتع بها زعيم العشيرة بمحض اختيار المجتمع من غير تهديد وسوق بالمصا ، تلك العاطفة التي يتمنى الحصول عليها رئيس أى عسكرية لاي بلد متمدين في العالم بأسره . »

وهنا يعرض 'السؤال الآتي المختص بالمركز الممتاز الذي يتمتع به الموظفون باعتبارهم أعضاء من السلطة العامة . والنقطة الجوهرية في هذا السؤال هي :

من ذا الذي جعلهم فوق مستوى المجتمع ؟
أنا سنرى كيف أمكن حل هذه المسألة النظرية بالطريقة العملية بواسطة مشاغي باريس في سنة ١٨٧١ وكيف صار الخروج بها عن مجراها الطبيعي بمعرفة المنرر كاوتسكي في ١٩١٢ .

قال أنجيل : « بما أن الحكومة وليدة الاحتياج الى قم الخصومة الموجودة بين الطبقات وبما أنها في الوقت نفسه قد تولدت من المصادمات التي حدثت بين هذه الطبقات فهي بالطبع وبحكم القاعدة العامة حكومة أقوى الطبقات ، تلك الطبقة التي بمقتضى

مركزها الاقتصادي تعتبر ذات السيادة والتملك والتي بفضل قوة الحكومة ونفوذها صارت بالمثل الذابطة السائدة سياسياً، بهذه الطريقة تحصلت على وسائل جديدة لاستعباد الطبقة المحكومة المستعبدة واستغلال مجهوداتها. « وليست الحكومات العتيقة على عهد العصور المظلمة هي التي كانت أعضاء الاستغلال التي تسخر الارقاء والاسرى بل « الحكومة الدستورية التمثيلية المعاصرة هي بالمثل آلة استغلال المال لحساب رأس المال. ومع ذلك فقد وجدت مدد توازنت فيها قوى الطبقات المتصارعة بدرجة جعلت السلطة العامة الى وقت ما في موقف مستقل غير معرض بين الكفتين المتراجعتين وهذه الطريقة أصبحت كحكم عادل بينهما. »

وهذه هي الحالة التي انصفت بها الحكومة الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر والحكومة اليونانية في سلطتها الاولى وفي سلطتها الثانية في فرنسا وحكومة بسمارك في المانيا.

وهكذا كانت بالمثل حكومة كيرنسكي في روسيا الجمهورية بسياساتها الاضطهادية التي اتبعتها ضد طبقة العمال الثوريين في الوقت الذي كانت العناصر الديمقراطية تدير فيه شؤون السوقيت بطريقتها المألوفة لدى فئة الاعيان الانانيين وكل هذه الحكومات أصبحت

عاجزة وصارت الفشة الوجية فيها غير قادرة تمام القدرة على
تشيت سلطات العمال البلشفيين

ثم قال انجيل : « أن الثروة في الجمهورية الديمقراطية نستخدم
نفوذها بطريقة غير مباشرة ولكنها طريقة مؤكدة النجاح أولا
بفضل افساد اخلاص وبساطة الموظفين (في امريكا) وثانيا
بفضل الاتحاد ضد سياسة حكومة البورصة » (في فرنسا وامريكا).

وقد توسع الحكم الاستعماري وحكم المصارف المالية بطريقة
بارعة الحيلة في تأييد وتثبيت قوة الثروة العظيمة في سائر الجمهوريات
الديمقراطية . فمن قيل ذلك ماكد يحدث في احضان الجمهورية
الروسية الديمقراطية التي أريد التأليف في شهر عسلها اى في اول
عهد ما بين الاشتراكيين الثوريين والمانشفيين وفئة الاعيان في
الحكومة المؤتلفة ولم يقف المسيو بالتشينسكي دون كل الوسائل
الخاصة التي عرضة لتحقيق هذا الغرض . وبذلت لاجلها الوسائل
العظيمة من قبل ارباب رؤس الأموال واشياعهم المتغلغلين
بالتوريدات العسكرية ذلك الوقوف الذي أدى الى خروج بالتشينسكي
من الوزارة والاستعاضة عنه بالطبع وزير آخر من قبيله أغراه
أرباب رؤس الأموال بجعل عظيم مقداره ١٢٠ ألف روبل سنويا، وعلى
أى محمل يمكن حمل هذا العمل ؛ اليس على محمل افساد ذلك الموظف

مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ وهل ذلك التأليف الذي يراد
ايجاده ما بين النقابات الصناعية هو تحالف أو مجرد رابطة اتصال
وصداقة فقط ؟ وما هي المهمة التي كانت ملقاة على عواتق تشيرنوف
وتسيرتلى وافكستيف وسكوبيليف ؟ وهل هم الحلفاء المباثرون
لذوى الملايين المختلسين أو غير المباشرين فقط ؟

ان قوة الثروة العظيمة تظل في ثبة تامة وطمانينة دائمة في ظل
الجمهورية الديمقراطية التي لاتضيرها سياسة التوسع الرأسمالي
السيئة . إن الجمهورية الديمقراطية هي خير غشاء سياسي لستر
مقاصد الساسة الرأسمالية بقدر الامكان : وهذا هو السبب في أن
رأس المال بعد ان استولى بفضل باليتشبنسكي ونشيتروف وتسيرتلى
وشركائهم على هذا الغشاء المتين مكن سلطته بطريقة فعالة مؤكدة
التأثير لا يستطيع أى تغير في الاشخاص وفي هيئات الحكم أوفى
الاحزاب الكائنة في احضان الجمهورية الديمقراطية الوجبة أن
تزعزع نفوذها الراسخ وسلطانها المكين .

ومن الواجب أن يلاحظ في هذا المقام أن انجيل يشرح
بطريقة وافية حتى التصويت العام : الذي هو آلة لسيادة الطبقة
الوجيبة . إن التصويت العام كما يقول بحسب ما أدت اليه التجربة
الطويلة في الاشتراكية الديمقراطية الالمانية هو « الدليل على

رقي ونضوج مبادئ الطبقة العاملة وهو لا يمكن أن يؤدي الى
مطمع فوقه ولن يمكن أن يؤدي الى شيء بعده مطلقاً في ظل الحكومة
الحاضرة . »

إن فئة الديموقراطيين الاعيان من نوع اشتراكينا الثوريين
والمانشيين واخوانهم وهم كل الاشتراكيين الوطنيين ومنتهزي
الفرص المنبشرين في أوروبا الغربية ينتظرون الوصول الى شيء
أعظم من حق التصويت العام . وهم يشتركون مع عامة الشعب
ويقنعونه بصواب هذه الفكرة العقيمة لذهابها الى أن التصويت
العام في ظل الحكومة الحاضرة موصل الى الاعراب الحقيقي
عن رغبة السواد الأعظم من المال ومؤد الى تنفيذ هذه الرغبة

ونحن لا يسمننا في هذا المقام إلا أن نورد هذا لاعتقاد الفاسد
ومن الملاحظ أن تصريح انجيل المتناهي في الوضاحة والمحدد تحديداً
دقيقاً في هذا الصدد قد أبعد عن حقيقته وطبيعته بالخطوات
والدعوات والمؤتمرات التي قامت بها الاحزاب الاشتراكية
الرسمية أي بواسطة منتهزي الفرص . وسنظهر هنا بطريقة واضحة
جداً كل ماحتوته هذه الفكرة التي يأتي انجيل قبولها من الخطأ
والفساد وعند توسعنا فيما يلي في بسط نظريات ماركس وانجيل عن
الحكومات الحاضرة

إن انجيل يالخص نظريته في العبارات الاتية المستمدة من
أشهر كتبه انتشاراً بين أيدي العامة كما يلي :

« وهكذا يثبت أن الحكومة لم تكن موجودة في كل زمان
فقد وجدت مجتمعات مرت في أدواؤها المختلفة من غير حكومة
وبدون أن يكون لها أدنى علم بالحكومة وبالسلطة الحكومية. وعلى
أثر ما حدث من التقدم في المسائل الاقتصادية التي دعت الضرورة
إلى تعلقها بانقسام المجتمع إلى طبقات صارت الحكومة من جراء
هذا الانقسام ضرورة لازمة للمجتمع . إننا نسير الآن بخطوات
واسعة نحو ترقية المقصد المنشود ومن قبيل ذلك ، ازوجود هذه
الطبقات لم تعد فقط ضرورة قهرية بل لقد أصبحت عقبة كأداء أمام
الحصول على النتيجة المنشودة . فـلطبقات ستختفي بطريقة لا يمكن
تجنبها كما حدث في اطوار تكونها وفي الوقت الذي ستختفي فيه
الطبقات تختفي فيه بالمثل الحكومة بطريقة لا يمكن اتقاؤها ايضاً
والهياة الاجتماعية التي ستظم من جديد طريقة الانتاج على طريقة
المشاركة الحرة العادلة بين المنتجين ستضع الآلة الحكومية في المكان
اللائق بها : في متحف الآثار العتيقة بجانب البندقية ذات القتيله
والفأس النرزية »

وانك لن تجد البتة في أدبيات الدعوة الاشتراكية الديموقراطية

المعاصرة مثل هذا النسق المحكم . ولو فرض ووجد شيء من هذا القليل لملوه على غير محله الحقيقي أو لاعتبروه من قبيل الاستدلال فقط على فساد مبدأ أنجيل ولا أهملوا كل ما في هذا التعبير من الصفاء وصقل الجوهر والتغلغل في الاشتراكية الثورية ومن أين لهم أن يؤثروا بمثل هذا التشبيه البديع المحكم في قوله « ارسال الآلة الحكومية برمتها الى متحف الآثار ، بل لقد خفي على افكارهم في معظم الاوقات الماضية أو تجاهلوا ما أراد أنجيل بالآلة الحكومية

تلاشي الحكومة والثورة العنيفة

ان كلمات أنجيل عن تلاشي الحكومة لها شهرة عظيمة لانها كثيراً ما يستشهد بها ، اذ هي خير محلل للمذهب الماركسي في سائل مذهب انتهاز القرصة الذي يجب الوقوف عنده للافاضة في شرحه . وسورد جميع الجملة الاستدلالية المجترأة منها تلك الالفاظ « أن طبقة العمال ستتولى السلطة العامة وتبتدىء في الحث على التمسك بوسائل الانتاج الذي يصبح ملكا للحكومة ولكنها بهذا العمل نفسه تقضي على نفسها ييدها باعتبارها طبقة

كما انها بهذه الطريقة نفسها تستأصل شأفة كل مميزات الطبقات والمناقضات الموجودة بينها كما تقضي بالعمل نفسه على الحكومة . ان المجتمع الذي ظل موجوداً حتى الآن والذي لا يزال موجوداً بالفعل والذي سيموت بين منازعات الطبقات في حاجة الى الحكومة والى ايجاد نظام تقضي به الطبقة المستغلة لتثبت به دعائم الطرق المتبعة من قبل في سبيل الانتاج أى بمعنى أخص لتثبت القوة المتغلبة على الطبقة المستغلة جهودها في دائرة نوع محدد من الضغط المؤدى الى الانتاج بفروعه العديدة (وهذه الوسائل القهرية تشمل على الاستعباد والاستخدام والاستتجار) فالحكومة كانت الممثل الرسمي لكل الحياة الاجتماعية التي تمثل بواسطتها في حين ظاهر ولكها كانت هذه المثابة فقط باعتبارها حكومة احدى الطبقات التي تمثل في عصرها بفردتها مجموع الحياة الاجتماعية . وفي العصر القديم كانت الحكومة هي سيدة الأرقاء . وفي العصر الوسطى صارت حكومة الاشراف ذوي الاقطاعيات وهي تمثل في عصرنا هذا زمرة الاعيان والاعنياء . وحينما تصبح الحكومة الممثلة الحقيقية للحياة الاجتماعية بأسرها فانها تصبح حينئذ عديمة الجدوى أى لا عمل لها ومن الآونة التي لا تصبح فيها أية طبقة اجتماعية في حاجة الى أن تظل تحت نير الضغط . ومن الوقت

الذى يمكن فيه بواسطة اختفاء التحكم فى الطبقات والمنازعة لاجل الوجود الشخصى المنبعث عن الفوضى العاضرة فى طرق الانتاج القضاء على المصادمات وعلى سوء التصرف التى يحدثها ذلك النزاع الشخصى . من تلك الآونة ومن ذلك الوقت لا يكون هنالك ما يقتضى الاتحاد وحينئذ لا توجد حاجة لوجود القوة الخاصة المعدة للقمع والتسبط وعلى ذلك لا يبقى لزوم لوجود الحكومة للمرة . وأول عمل تصير به الحكومة ممثله حقيقة لكل الهيئة الاجتماعية هو الاستيلاء على سائر وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية وهو فى الوقت نفسه آخر عمل مستقل تقوم به بصفها حكومة . وحينئذ يتلاشى من تلقاء نفسه تداخل السلطة الحكومية فى العلاقات الاجتماعية اذ يصبح عملاً لا موجب له وسائر الفروع واحداً بعد الآخر . وبدلاً من استيلاء الحكومة على إرادة الأشخاص يتحول عملها الى ادارة الاشياء والى تدبير الانتاج . ولا تكون الحكومة قد أتمت بل تكون قد انطقت جذوتها أو ماتت من تلقاء نفسها وعلى نور هذه الامور يجب البحث فى قيمة الجملة المتضمنة « الحكومة العامة الحرة » وهى الجملة التى يمكن أن يكون لها فى هذه الآونة حق فى التواحد كعنوان الدعوة ولكنها فى نهاية البحث تصبح علمياً مستحيلة الوجود . وعلى هذا الضوء

نفسه أيضاً يجب البحث في قيمة مطالب من يطلق عليهم اسم
الفوضويين التي ترمي الى وجوب محو الحكومة ما بين يوم والآخر
ويمكن القول بدون تخوف من الانخداع انه لن يبقى على
السنة سائر الاحزاب الاشتراكية الموجودة اليوم من هذا
التحليل المعقول المحكم الذي بسطه انجيل والحافل بالرأي الحازم
المأثور سوى ما يعبر عنه ماركس بموت الحكومة مخالفاً بذلك
المذهب الفوضوي القائل بمحو الحكومة . وان الاجتزاء بهذا
التعبير من المذهب الماركسي هو بمثابة تحويله الى مذهب ترقب
الفرص . لانه بعد مثل هذا التأويل لا يبقى عليه الى تمام تحويله الى
نقيضه سوى ظل حائر بسيط من التعديل الذي يحدث على مهل
من طريق الرقي الفكري من غير وثوب ولا عاصفة ولا ثورة .
فتلاشى الحكومة من تلقاء نفسها بحسب الاعتقاد الشائع أو المنتشر
أو السائد على عقول العامة اذا أمكن القول بذلك هو بلا شك
إخماء الثورة ان لم يكن الرد السلبي عليها

ان مثل هذا التفسير هو أعظم تشويه للمذهب الماركسي
يستخدم في مصلحة الواجهة والاثراء وهو تشويه قائم من الوجهة
النظرية على تناسي أهم المناسبات والاعتبارات الموضحة في
استنتاجات انجيل التي سردناها برمتها .

١ - - ففى نفس مفتتح تدليله قال انجيل بان طبقة العمال اذا استولت على السلطة « تعلم بهذه الوساطة الحكومة بصفها حكومه ». وأما ما يراد بهذا القول فليس من المعتاد الاطالة فى شرحه . ومن الطبيعى أمان يصير تجاهل هذا الموضوع بالمره ، وأما أن يصير اعتباره كضرب من ضروب الضعف الهيجلى الذى اقتبسه انجيل . وفى الواقع ان هذه الكلمات تعبر باختصار عن الخبرة المستخلصة من احدى كبريات الثورات التى قامت بها طبقات العمال ، وهى التجربة المستخلصة من الحركة المشاعية التى جرت فى باريس سنة ١٨٧١ التى سنتكلم عنها بتوسع كبير فى مكانها .

وفى الواقع ان انجيل تكلم عن اعدام الحكومة التى تمثل الاعيان بواسطة ثورة الطبقة العاملة فى حين ان كلمتى « موت الحكومة » انما يراد بها البقايا المتخلفة من حكومة طبقة العمال التى تباشر الشؤون عقب الثورة الاشتراكية . وأما حكومة الاعيان فبمقتضى رأى انجيل لا تموت ، بل تعدىها طبقة العمال فى غصون الثورة . والتى تموت بعد هذه الثورة هى حكومة العمال أو شبه الحكومة .

٢ - ان الحكومة « قوة خاصة للاضطهاد » . وهذا التعبير الوجيه الدقيق الصادر من انجيل على أنهم ما يكون من الوضع .

ومنه يؤخذ ان هذه « القوة الخاصة بالاضطهاد » الواقع على طبقة العمال من طبقة الوجهاء ، أى على ملايين العمال من فئة قليلة من الاغنياء يجب أن تحل محلها « قوة خاصة بالاضطهاد » الواجب وقوعه على فئة الوجهاء من طبقة العمال (بواسطة حكم العمال المطلق أو دكتاتورية العمال) . وبهذه الطريقة يتم « استئصال الحكومة بصفها حكومة » . وبهذه الوساطة يتيسر أمر الحصول على وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية . على ان أمر الاستعاضة عن قوة خاصة (وهى قوة الاعيان) بقوة خاصة اخرى (قوة العمال) فلا يمكن أن يعادل فى حد نفسه اهلاك الحكومة .

٣ — وأما هذا التلاشي أو بطريقة أوضح وأبهر « هذه السكتة » فان انجيل يتكلم عهما بيان تام فى العصر الذى يلي عصر استيلاء الحكومة على وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية أى بعد حدوث الثورة الاشتراكية . ونحن نعلم كلنا ان الحكومة فى هذا العهد ليست سوى هيئة ديموقراطية . ولكن لا يوجد فرد واحد من منتهزى القرض يذهب الى ان انجيل يقول بخمد أنفاس الديموقراطية أو بموتها . وهذا الأمر يظهر لأول وهلة فى منتهى الغرابة ، ولكنه فى الحقيقة غير معقول للمرة الاولى التى أولئك الذين لا يفكرون فى ان الديموقراطية هي نفس الحكومة ، وان

لا بد من اختفاء الديموقراطية باختفاء الحكومة . ولا يوجد سوى الثورة ما يمكنه أن يقضى على الحكومة الغنية قضاء مبرما . فلا سبيل مطلقا للراحة العامة الا بموت الحكومة على العموم أى بمحو النية الديموقراطية .

٤ — أن انجيل بتقريره مبدأه القائل بموت الحكومة أسرع بإثبات أن هذا المبدأ موجه ضد منتهزى القرض وضد القوضويين . وقد جعل انجيل نتائج مبدئه هذا موجهة قبل كل شيء ضد منتهزى القرض .

ومن الممكن الرهان على أن ٩٩٩٠ نفسا من عشرة آلاف شخص . ممن يقرأون هذه السطور أو ممن سمعوا الكلام عن قوله « موت الحكومة » يجهلون مطلقا أو يحاولون أن ينسوا أن انجيل لم يوجه نائح مبدئه ضد القوضويين فقط . ولا يقل عدد الذين يجهلون ماهى الحكومة الحرة العامة عن تسعة من العشرة الباقية من العدد المقدر فيما تقسم ولا ما اذا توجهت الحملة على هذه الحكومة من جانب انجيل فانما تكون موجهة من قبله بالمثل على منتهزى القرض وعلى هذا النمط يدون المارنخ وعلى هذا النمط أيضا يحدث النلاعب والغش بغير وجدان فى أعظم مبدأ تورى الى حدان يجعل شيئا مبتذلا فى أفواه العامة . ان الحكم على القوضويين قد

تكرر أكثر من ألف مرة ودوى في الآفاق وثبتت كلماته في العقول حتي أصبح من الاوهام التي لا يمكن انتزاعها من العقائد ، وأما الحكم على منهزى القرص فقد ترك في ظل الاهل وخيست عليه عناكب النسبان !

ان الحكومة العامة الحرة هي عمدة برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين ورمزهم الشائع في عام ١٨٧٠ . وهذا الرمز لا يوجد فيه اى معنى سياسي خارج عن دائرة ذلك الاصطلاح الفخم الرنان المحتوي على معانى الوجاهة والاثراء وهو الديموقراطية . وبالتظر لكون هذا الاصطلاح او هذا الشكل يرمي الى ايجاد جمهورية ديموقراطية فأنجيل يقبل بصفة وقتية وجوده لاجل ترويح الدعوة الاستراكية الصحيحة فقط . ولكن هذا الرمز او الاصطلاح هو من المذهب الانتهازي لانه لا يتضمن فقط ديموقراطية غنية ذات صبغة - يئة ، بل يتضمن ايضاً ما لا يمكن فهمه من الانتقاد الاشتراكي على كل حكومة بوجه عام . ونحن انما نري في الجمهورية الديموقراطية خير نوع من انواع الحكومات لطبقة العمال ماداموا تحت نفوذ رأس المال ، ولكننا نخطئ اذا نسينا أن الاستعباد المأجور هو تجزىء الشعب حتي في أعظم جمهوريات الاعيان ديموقراطية .

ولقد ذكر ناقياً تقسم أن كل حكومة هي « قوة خاصة للاضطهاد » الواقع على الطبقة المضطهدة . واذن لا يمكن أن تكون أية حكومة حرة ولا مقبولة من الشعب بأسره . وهذا هو الذي أوضحه ماركس وانجيل مرارا عديدة إلى زملائها المنضمين إلى حزبها في عام ١٨٧٠ —

هـ — وفي كتاب انجيل هذا الذي يتذكر كل الناس كلامه فيه عن مسألة تلاشي الحكومة يوجد فيه شرح صاف على معنى الثورة العنيفة . وفي هذا الشرح يوجد استدلال تاريخي ينقلب إلى ثناء على الثورة . وهذا يبين السبب في الجملة التي اختارتها الأحزاب السياسية المعاصرة وهي « عدم تذكر ذلك الاستدلال » لأنه قد تقرر هذه الأحزاب علم الخوص في هذا الصدد مطلقاً بل وعدم التفكير فيه بالمرّة ، ولهذا فإن هذه الفكرة لا تشغل مكاناً من أقوال الخطباء والكتاب الاشتراكيين اليومية التي ينشرونها على الجماهير في قالب الدعوة إلى المذهب الاشتراكي . ومع ذلك فإن فكرتي نشوب الثورة العنيفة وتلاشي الحكومة مرتبطتان ببعضهما بعضاً ارتباطاً غير قابل للحل والتفكك حتى أنهما يكادان يعتبران فكرة واحدة أو مبدأ واحداً .

وهذه هي التدليل الذي يسطه انجيل في هذا الصدد :

« لتمثل الشدة دورا اخر في التاريخ كذلك الدور السيء الذي قامت به الثورة ، ولتكن هذه الشدة نفسها حسب ما يرى ماركس مولدة الحياة الاجتماعية العتيقة القضة حياة اجتماعية جديدة ، ولتكن بالمثل هذه الشديدة نفسها السلاح الذي تفتتح به الحركة الاشتراكية طريقا لها ومحطم التقاليد السياسية المقوتة الميتة ، فلتكن الشدة كما ذكرنا اكثر من ذلك ولكن المسيو دوهرنج لا ينطق بكلمة عنها . وهو لا يقبل الالتجاء إلى استعمال الشدة واعتبارها ضرورة يقضي بها المصلحة العامة في سبيل قلب حكم المستثمرين الآيين التهد والارتجاف والتحصن لانه مع الاسف الشديد يرى ان استعمال الشدة مؤد حتما إلى الاضرار بالحالة الأدبية لدى اولئك الذين يلجأون إلى استعمالها . وعلى هذا النسق يتكلمون عن الشدة والعنف على الرغم من الحماسة الفكرية والأدبية التي تتولد من كل ثورة ظافرة . ومثل هذا القول يقال في المانيا التي سيكون لصدمة العنف فيها ، التي سيحمل الشعب غالبا على الالتجاء اليها ، ميزة القضاء على روح الاستعباد الذي أوجد العقيدة الوطنية على أثر حرب الثلاثين سنة المخجلة . وهل هذه الحالة العقلية الكهنوتية المضحكة الهزلية السخيفة هي التي يمكن التجروؤ على عرضها على اعظم حزب توري عرفه التاريخ حتى الآن ؟ »

فكيف يمكن التوفيق في مذهب واحد ما بين هذا المبدأ
الثوري العنيف الذي ظل انجيل يردده علي مسامع الاشتراكيين
الديموقراطيين الالمانيين من ١٨٧٨ إلى ١٨٩٥ اى إلى وقت وفاته
وبين نظرية تلاشي الحكومه ،

وعادة يحدث التوفيق ما بين أحد الطرفين والطرف الآخر
بواسطة مذهب الاجتزاء (أى اقتطاع جزء من فكرة أو مبدأ
أو مذهب والارتكاز عليه في ترويج مذهب مخصوص) بأخذ
فكرة من هنا قائمة على التجربة والتقاط مبدأ من هناك
مرتكز على السفسطة لارضاء زمرة الاقوياء في الساعة
الحاضرة مع وضع كلمة التلاشي ٩٩ مرة من كل مائة مرة
بل ربما اكثر من ذلك في رأس الخطة الموضوعية من قبل . واكثر
الطرق اتباعاً أزاء المذهب الماركسي وأعظمها انتشاراً في أدبيات
الاشتراكية الديموقراطية الرسمية الحالية إحلال القضايا المنطقية
بجانب الاجتزاء أي محاولة الاقناع بالوسائل المنطقية مع الاستدلال
على ما يراد اثباته بالنقاط او الجمل المجزأة من مذهب ماركس .

ومن المؤكد أن هذه الطريقة ليست بدعه لان الاثبات
بالاجتزاء حل محل الاثبات المنطقي في تاريخ الفلسفة اليونانية القديمة .
فيمزج المذهب الماركسي بالوسائل الانتهازى (انتهاز الفرص)

وبتمويه الطريقة الاجتزائية بطلاء المنطق يمكن التوصل بلا عناء
الى تضليل الجماهير ، ومن الميسور ارضاؤها ونيل عطفها بالتظاهر
بالالمام بالمسألة المعروضة في مجال البحث والحل من سائر الوجوه
وجميع اشكال تطورها وكل عوامل التأثير المناقضة فيها ، غير أن
هذا كله لا يوصل الى حقيقة الفكرة الثورية التي يمكن استخلاصها
من اطراد الرقي الاجتماعي .

لقد أسلفنا القول وسنظهر بطريقة أوضح فيما سنورده من
الشرح المسهب أن مذهب ماركس وانجيل الداعي إلى الثورة
العنيفة إنما يريد تحريكها على حكومة الاعيان لان هذه الحكومة
لا تستطيع أن تتخلى عن مكانها لحكومة العمال (سلطة العمال
المتعككة) بواسطة التلاشي : اذ لا يتأتى هذا التطور ، بمقتضى
القاعدة العامة ، إلا بالثورة العنيفة . وأن ثناء انجيل على الثورة
العنيفة لعل اتفاق تام مع التصريحات الصادرة من ماركس (لتذكر
خاتمة « بؤس الفلسفة » والمنشور المتاعي الذين يصرح فيها
ماركس بنسم وبتأكد أن شيوب الثورة العنيفة لا يمكن اتقاؤه
ولتذكر برنامج جوتا عام ١٨٧٥ . ولقد ظل ثلاثين عاماً وهو
يجبه النزعة الانتهازية وينحى عليها بلا تؤده ولا انشفاق) .

ومن المؤكد أن هذا الثناء لم يصدر عن اندفاع او غرور

اوحب في الجدل . بل خلاصة كل منذهب ماركس وانجيل تنحصر
في وجوب اعداد الجماهير بطريقة مرتبة للتشبع بمقيدة الثورة
العنيفة . وأن في اهمال تلك الدعوة لاعظم خيانة واضحة موجهة
ضد منذهب الميول الاشتراكية الوطنية والكاوتسكية .

ان الاستعاضة عن حكومة السراة والوجهاء بحكومة العمال
لا تتم الا بالثورة العنيفة . وانعدام حكومة العمال معناه انعدام كل
حكومة لا يمكن زوالها الا بطريقة التلاشي التدريجي . وقد توسع
ماركس وانجيل في ايضاح هذه النظرية باسباب وأحكام دارسين
حالة كل ثورة على حدة ومحلين الدروس المستخلصة من تجربة كل
ثورة بنوع خاص . فلتتخط ما نحن فيه الى ذلك القسم من منذهبهما
الذى هو بلاشك أهم أقسامه .

الفصل الثاني

الحكومة والثورة . التجربة المستخلصة من ١٨٤٨ الى ١٨٥١

— ١ —

ليلة الثورة

إن المؤلفين الاولين في المذهب الماركسي التام وهما ؛ بؤس الفلسفة ، والمنشور المشاعي يطابق مقدمات الثورة التي حدثت في سنة ١٨٤٨ . وبمناسبة سنوح هذه الفرصة نرى أن نبداً بعرض المبادئ العامة للمذهب الماركسي . ولدينا هنا الى حد ما فكرة عن حالة الثورة في ذلك العهد ، وأظن أن هذه المناسبة ادعى الى دراسة مقالته مؤلفونا عن الحكومة أثناء تكلمهم عن الثورة ثم تتدرج الى خواتم التجارب التي استخلصوها من حوادث السنوات الكاثنة ما بين ١٨٤٨ و ١٨٥١

كتب ماركس في كتابه بؤس الفلسفة ما يلي :

« إن الطبقة العاملة في خلال رقيها وانتشارها ستوجد مجتمعاً جديداً بدلاً من مجتمع الاعيان القديم فتزول حينئذ فوارق الطبقات وخصوماتها . واذا ذلك لا يبقى اقل احتياج الى وجود سلطة سياسية

لان السلطة السياسية ليست سوى اصطلاح رسمي قضت به
الخصومات القائمة بين الطبقات المنقسمة من بعضها على بعض في داخل
جمعية الاعيان ! »

ومن المفيد بعد ان عرضت في هذا المقام فكرة اختفاء
الحكومة أن نلم بما جاء في هذا الصدد نفسه في المنشور المنشأ
الذي اشترك في تحريره ماركس وانجيل في نوفمبر من عام ١٨٤٧ .
اذ جاء في هذا المنشور ما يأتي :

« اننا بايرادنا أكثر الجمل زبوعاً وتداولاً عن رقي وتوسع
الطبقة العاملة استطعنا أن نواصل حرباً أدبية أكثر أو أقل استتاراً
ضد المجتمع الحالي وسنظل على مواصلتها الى أن تتحول الى ثورة
تتمكن بواسطتها طبقة العمال من ارساخ سلطانها بواسطة اسقاط
فئة السراة والاعيان بعنف وقوه ... »

« لقد رأينا مما أسلفنا القول عنه ان الخطوة الاولى التي
خطتها ثورة العمال هي تطور (من الوجهة الادبية ارتقاء) الطبقة
العاملة الى طبقة حاكمة وهذا فتاح الديموقراطية .

« وستقيم الطبقة العاملة سلطتها السياسية على انقاض السياسة
المتداعية أركانها لتستخدمها في انتزاع رؤوس الاموال من الفئة
السرية شيئاً فشيئاً ولتجمع بها كل ادوات الانتاج بين يدي الحكومة

أى بين أيدي الطبقة العاملة المنتظمة في هيئة طبقة مستولية ،
ولتنمية القوى المنتجة بأسرع ما يمكن . »

ونحن نرى هنا تكون فكرة من أجل وأهم الفكر الناهض
عليها المذهب الماركسي ، فيما يختص بالحكومة وهذه الفكرة هي
« سلطة العمال المتحركة » كما سماها ماركس وانجيل على أثر تحرك
المشاعية في باريس ، ثم اتنا نجد في هذه الكتابة تعبيراً عن الحكومة
في منتهى الافادة والاهمية مع ايراد بعض من الالفاظ التي
اندرجت في سلك النسيان من الفاظ المذهب الماركسي كالمثال
الآتي : « الحكومة أى الطبقة العاملة المنتظمة في شكل طبقة
مستولية » .

وهذا التعبير الذي وصفت به الحكومة لم يصر الاقتصار
على عدم شرحه والتكلم عنه في أدبيات الدعوة السيارة التي تضيعها .
الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الرسمية فقط بل لقد صار اغفاله
فعلاً باعتباره غير قابل للاتفاق مع المذهب الاشتراكي الاصلاحى
وعلى تناقض تام مع المزاعم الانتهازية الباطلة المعهودة وخيالات
الأعيان التي تزين لهم « ترقى وانتشار الديموقراطية بالطرق السلمية
المشروعة » .

ان طبقة العمال في حاجة الى الحكومة التي تغلب على الانتهازين

والإشتراكيين الوطنيين والكاوتسكيين حسبما يقرره المذهب الماركسي . ولكن ذلك لا يتم مع تناسي ما يقرره المذهب الماركسي قبل شيء كل من انه لا يلزم لطبقة العمال الا حكومة على وشك الفناء أى مؤلفة بطريقة تجعلها تبتدى مذ تكونها فى التلاشي وانها لا يمكنها أن لا تلاشى . ثم يجىء فى الدرجة الثانية من الاهمية للعمال وجوب وجود « الحكومة المكونة من هيئة العمال المنتظمة فى شكل طبقة متولية » .

الحكومة هي نظام خاص باحدى القوات ، أى هي نظام القوة المختصة بقمع واخضاع احدى الطبقات . فهاى اذن الطبقة التي تريد هيئة العمال أن تقسمها من الواضح انها طبقة المستغلين الوحيدة ، أى طبقة الاعيان . فلا حاجة للعمال بالحكومة الا لاجباط مقاومة المستغلين ، ولا توجد سوى هيئة العمال هيئة أخرى تستطيع أن تحبطها وان تكلل هذا العمل بالنجاح ، لان هيئة العمال هي الطبقة الوحيدة المتشعبة بمبادئ الثورة المتطرفة إلى النهاية والقادرة على ضم كل العمال وسائر المستثمرة مجهوداتهم تحت راية الصراع الناشب ضد فئة الاعيان للحلول محلها نهائياً .

أن ما يلزم للطبقات المستغلة فهو التسلط السياسي للشاربة على الاستغلال أى لاستعماله فى سبيل المصلحة الشخصية لقلّة فى منتهى

القلة ضد السواد الاعظم من مجموع الشعب . وأما ما يلزم للطبقات المستغلة مجهوداتها فهو التسلط السياسي الذي يقتضيه اتتمام القضاء على كل استثمار أي اللزم لاجل المحافظة على مصلحة السواد الاعظم من الشعب ضد الاقلية الصغرى من طائفة مستعبدى الارقاء على الطراز الحديث اي طائفة ملاك العقارات الثابتة وارباب رؤوس الاموال .

أن الديموقراطيين السراة المتسمين اشتراكيين والذين نصبوا لمصارعة الطبقات احلامهم الحائمة حول التأليف ما بين جميع الطبقات جعلوا من التعديل فى المنهـب الاشتراكي نوعاً من انواع تصرفات الجان ، فهم لا يذهبون الى قلب سلطة الطبقة المستثمرة بل يحاولون بكل هوادة ولطف اخضاع الاقلية المكينة فى مركزها المطمئنة على سلطتها الى الاغليه . وهذا الترتيب الخيالى الذى تحلم به الديموقراطية الغنية لا يمكن تحقيقه وقد أظهرت فسادة ثووتا عامى ١٨٤٨ و ١٨٧١ فى فرنسا اذا ظهرت التجربة فيها استحالة التوفيق ما بين الطبقات المختلفة لأن فئة الاعيان خانت امة الطبقة العامة وعبثت بمصالحها ولم تراع لها حقوقا ، وكما أثبتت هذه الاستحالة التجربة المتخلصة من اشتراك الحزب الاشتراكي فى العمل مع وزارة الاعيان فى انجلترا وفى فرنسا وفى

إيطاليا وفي كل مكان آخر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ولقد ظل ماركس طول حياته يصارع هذه الاشتراكية الغنية التي تذكر بالحالة الجارية على عهدنا هذا في روسيا ما بين الاشتراكيين نوريين والمنشقين ، وبعد أن راح ماركس نفسه استقراره . استعمال مذهبه المختص بمصارعة الطبقات حتى في رأيه عن السلطة السياسية وعن الحكومة .

ولن يتم ناب زمرة الأعيان إلا بواسطة الهأمة العاملة فإنها الطبقة الوحيدة التي تساءلها أحوال كيانها الاقتصادية على أن تصير أهلاً لا تمب للقيام بهذا القلب وبينما يقسم حكم الأعيان وتمزق طبقة المزارعين وسائر الطبقات الوسطى فإنه يجعل حياة العمال تزداد تضامناً واتحاداً وانتظاماً . وطبقة العمال هي الطبقة الوحيدة التي يجعلها مركزاً ، لاقتصادى الخاص في وسائل الانتاج الكبرى جدرة بأن تكون زعيمة كل الهيآت المستغلة بأعمال أخرى غير الصناعة وسائر المماهير المستغلة في الغالب مجهوداتها ، والمستعبدة والمنتهكة قوا . بدر ما أصببت الحياة العاملة أو أكثر منها واكلهن غير قادرات . التمالى والاتفاق فيما بينهن ليجاهدن وهن كتلة واحدة في سبيل تحررهن .

ولقد أدى مبدآت كافح الطبقات الذي يستخدمه ماركس في مسألة الحكومه والثورة الاشتراكية لسوء الخط الى الاعتراف بالسلطة السياسية وهي حكم الطبقة العاملة المطلق أى بوجود وجود سلطة لا ينازعها ارادتها أحد وتكون معتدة مباشرة على قوة الجماهير المسلحة . فقلب فئة الاعيان لا يمكن تحقيقه الا اذا تحولت الطبقة العاملة الى طبقة متولية قادرة على اخضاع المقاومة التي لا بد لفئة الوجهاء من القيام بها وهي في حالة الاضطراب واليأس ، والا اذا أمكن تنظيم كل الجماهير النشطة المستغلة جهودها للدخول في طور جديد من الحياة الاقتصادية .

فلا بد اذن لهيأة العمال من الحصول على سلطة الحكومة الى تنظيمها القوة المركزية والقوة الفعالة التي تخمد بها مقاومة المستقلين وتقود بواسطتها جمهور الاهالى العظيم بما فيه طبقة الفلاحين وطبقة الملاك المتوسطين وذوى المهن المقترمة من اعمال هيأة العمال الى نظام لطريقة الاقتصادية الاشتراكية التي يصير تقريرها .

وبالتفكير في تلقين وتدريب حزب العمال على هذه المبادئ يرى أن المذهب الماركسى يعلم طلائع الطبقة العاملة التي هي خير كفو لتولى السلطة وقيادة الشعب برمته الى التمهيد بالاشتراكية . كما انها خير كفو لادارة وتنظيم طريقة حديثة يتبعها الشعب في

سائر أجزاء حياته ، ولأن تكون خير أداة وزعيم لايجاد حياة لسائر المشتغلين وجميع المستثمرة جهودهم اجتماعية خالية من زمرة الأعيان والاعنياء ، وأن تم على أيديها كل هذه الامور على الرغم من زمرة الوجهاء والماليين . أما المذهب الانتهازي ، فعلى العكس من ذلك ، لا هم له الا أن يفصل من المجموع ويقتصر على تعليم زعماء العمال الذين قبلوا أن يبيعوا ضائرتهم للنقطة المالية تلقاء اكله يتناولونها على موائد الاعنياء وأجور عظيمة يتقاضونها من ذوى النفوذ المثرين ، فتعاليمهم لا تخرج بشيء مطلقاً من مبادئ الثورة على ذوى اليسار ولا بتغيير حالة الحياة الحاضرة بطريق الانطلاق فهم اذن بتلك التعاليم يتعدون بالشعب عن أى عمل تورى ضد طبقة الاعيان وأصحاب رؤوس الاموال .

ان مبدأ ماركس القائل « الحكومة أى هيئة العمل منظمة فى شكل طبقة حاكمة » هو النظرية التى لا يمكن أن تنفصل عن كل التعاليم التى تعد هيئة العمل للدور التورى الذى ستمثله فى التاريخ . وهذا الدور قاعدته حكم الطبقة العاملة المطلق وحصولها على السلطة السياسية .

ولكن اذا كانت هيئة العمل فى احتياج الى الحكومة باعتبارها نظاماً خصوصياً للقوة اللازمة ضد فئة الاعيان فمن الطبيعى

أن يعرض هذا السؤال على أثر الاعتراف بلزومها وهو : هل من الممكن تحقيق وجود هذا النظام بدون محو أو تدمير الآلة الحكومية التي أوجدتها فئة الوجهاء ؟ ان الجواب على هذا السؤال هو الذى يتكفل به المنشور المشاعى لانه خاض فى هذا الموضوع أثناء تلخيصه دروس العبر المستخلصة من الثورة التي حدثت ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ .

﴿ ملخص عن الثورة ﴾

بمناسبة مسألة الحكومة التي تهمننا نقول ان ماركس قد درس نتائج الثورة التي قامت فى باريس من ١٨٤٨ الى ١٨٥١ ووضع عنها كتاباً عنوانه فى ١٨ بريمير من عهد لويس بونابارت . (أى فى الشهر الاول من حكمه) جاء فيه :

« ولكن الثورة متطرفة . فهي لا تزال قادمة فى الطريق تجتاز أشد المحن وتخترق النيران المطهره . وهي تعمل عملها بطريقة مرتبة محكمة . ولقد أتمت لغاية ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ (وهو اليوم الذى أحدث فيه لويس بونابارت انقلابه) نصف عملها التمهيدي وهي تتابع الآن اتهام النصف الآخر . وقد بدأت عملها بتربية السلطة النيابية تربية دقيقة لتستطيع فيما بعد أن تسقطها من مكانها .

والآن وقد أدركت هذا الغرض فهي تثقف السلطة التنفيذية ثقيفاً كاملاً لتوصلها الى معناها الحقيقي ولتعزلها عن كل شيء ولتجعلها متعارضة معها من غير ان تنحي عليها بآية لائمة جديدة لكي تحشد ضدها كل القوى الساحقة . وحينما تنهى الثورة من هذا النصف الأخير من عملها التميدى نهض اوروبا حينئذوهى متشعبة بالجماسة وتقول لها :

« انك لتحسين الكيد أيتها العجوز الشمطاء ! » .

« وهذه السلطة التنفيذية بنظامها الديوانى والحربى المتسع نطاقه وجهازها الحكومى المتناهى فى التعقد وفى التصنع والتكاف بجيش موظفيها البالغ نصف مليون ادارى وجيش مقاتليها البالغ نصف مليون من الاجناد ، هذا النظام الوحشى المتطفل الذى يتخفى تحت جرمه الهائل جثمان المجتمع الفرنسى ويسد عليه كل منافذ الفضاء كان مبدأ تولده وظهوره على عهد الملكية المطلقة عقب انحطاط الحكم الاقطاعى الذى عمل هذا النظام المطلق على التعجيل بانحطاطه وسقوطه » .

وادت الثورة الفرنسية الاولى الى توسع الحكم المركزى « ومع ذلك فقد زادت فى الوقت نفسه حجم وخصائص وعدد الموظفين المساعدين فى السلطة الحكوميه . فاتم بذلك نابليون صنع

الآلة الحكومية . ولم تزد عودة الاسرة البربونية ولا ملكية يوليه « شيئاً جديداً على ترتيب تلك الآلة سوى احداث تقسيم عظيم في مختلف الاعمال »

« واخيراً رأت الجمهورية البرلمانية انها مضطرة وهى تصارع الثورة الى تعزيز وتقوية وسائل الضغط كما رأت أن تقوى وتزيد مصادر سلطة الحكومة واشرافها المركزي . ولم يكن من شأن كل الثورات التي حدثت الا أن تزيد في احكام واتمام عمل هذه الآلة بدلا من تحطيمها . وكل الاحزاب التي كانت تتعاقب بعضها اثر بعض لم يكن لها من هم سوى التصارع في سبيل التفوق والتسامي وهي لاجل ذلك ترى أن حصولها على هذا الهيكل الحكومي الهائل بمثابة الغنيمة الكبرى التي تطلبت الظفر للوصول اليها » .

فهي هذه الخلاصة المحكمة يتقدم المذهب الماركسي خطوة واسعة الى الامام بمناسبة اصداره المنشور المشاعى . ولقد بسطت هنالك بالمثل مسألة الحكومة الا أن بسطها كان مبهما ومنذ مجا في الاراء والتعابير ذات الصبغة السطحية جداً . اما هنا فهذه المسألة مبسطة بشكل محسوس وبراھينها المتتالية من الاول الى الآخر تبرز من تلقاء نفسها في منتهى الوضوح وهي مشروحة شرحاً

وافية ومن الوجهة العملية قابلة للتنفيذ : اذ كل الثورات السالفة لم
تزد على تحسين واتمام الآلة الحكومية ، في حين أن المطلوب انما
هو الغاؤه وتحطيمها .

فهذه الخلاصة هي نفس روح المنهج المركبي فيما يختص
بالحكومة وهذا الروح هو الذي لم تقتصر الاحزاب الاشتراكية
الديموقراطية الرسمية على تناسيه واهماله فقط بل لقد تجاوزت الى
تشويهه وتجريده من طبيعته (كما سنرى ذلك فيما بعد) واهم من
قام بهذا العمل المستنكر اعظم الاشتراكيين النظريين رئيس
الاشتراكية الدولية العامة الثانية كارل كاوتسكي .

أن المنشور المشاعى يستخلص التعاليم العامة من التاريخ :
فهو يرى أن الحكومة العضو الحاكم من احدى الطبقات ثم
يرشدنا الى هذه النتيجة اللازمة وهي أن الحياة العاملة لا تتوصل
الى صرع ثلة الوجهاء الا بعد أن تتمكن من السلطة السياسية وبعد
أن تستوثق من الحكم السياسي أي بعد أن تصبح الحكومة
« حياة العمال المنظمة في شكل طبقة متولية » وبعد أن تشرع هذه
الحكومة المؤلفة من حياة العمال في أن تتلشى على اثر انتصارها
لان المجتمع الذي تزول منه أسباب الخصومات والمنازعات لا يصير
في حاجة الى اية حكومة ولا يمكن أن تبقى فيه حكومة ما .

وهنا لم يجر البحث لمعرفة فيما يجب أن يؤول اليه (من جهة التوسع في الاستدلال التاريخي) حلول حكومة هيئة العمال محل حكومة زمرة الاعيان .

على ان ماركس بحث في هذه المسألة وحلها في عام ١٨٥٢ . وبما انه حريص على التمسك بفلسفته المادية المنطقية فقد جعل أساس مباحثه قائما على ما استمده من التجارب التاريخية المستخلصة من حوادث الثورة التي توالى في السنوات العظيمة المتابعة ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ . وظلت مبادئ ماركس في هذا الصدد مدعمة بالتجارب المستجدة من دروس التاريخ تتلأأ عليها أشعة من الفلسفة الحكيمة ومن المعلومات الواسعة في التاريخ المفصل

فمسألة الحكومة تتوضح بطريقة محسوسة بالاجابة على الاسئلة الاتية : كيف نشأت من الوجهة التاريخية حكومة الاعيان والآلة الحكومية اللازمة لتسلط الفئة الوجيهة ؟ وما هي التقلبات التي تقلبت فيها وما هو النمو الذي نمته في خلال ثورات الاعيان وإزاء حركات الحرية والاستقلال التي قامت بها الطبقات المستعبدة ؟ وما هو الدور الذي ستقوم به هيئة العمال تجاه هذه الآلة الحكومية ؟ ان سلطة الحكومة المركزية وهي المسألة التي يتميز بها مجتمع الاغنياء نشأت على أثر سقوط الحكم المطلق . والهيأتان المميزتان

لهذه الآلة الحكومية هما التشكيل الديواني واحتشاد الجيش الدائم وقد وضع ماركس وإنجيل بتوسع ضاف في مؤلفاتهما العلائق التي تصل هتين الهياطين بفئة الاعيان وهي العلائق التي تعد بالآلاف . وتدل التجربة على ان كل عامل بحسب حسابها لهذه العلاقات في منتهى الوضوح والاقنناع . وقد سعت الطبقة العاملة الى معرفة هذه الروابط بدروس تلقها وكلفتها ثمنًا غالياً . وهذا هو السبب في معرفتها وتطبيقها على الواقع بسهولة وأحكام العلم الذي يقرر استحالة فسم هذه الروابط وهو العلم الذي إما أن ينكره الديموقراطيون الاعيان جهلاً به وضلالاً وإما أن يكونوا قد بلغوا من التضليل والاعنات الى حد تناسيهم أو إخفائهم ما قامت عليه الشواهد الحسية العديدة

ان الهيئة الديوانية (أي موظفي الدواوين) والجيش الدائم هما العالتان اللتان أوجدهما مجتمع الاغنياء . وهما عالتان ناجمتان عن المنازعات والخصومات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع . وما هما الا عالتان تسدان منافذ القضاء في وجه الحياة العامة . ويرى مذهب انهاز الفرص على طريقه كاوتسكي وهو المذهب الذي تستخدمه في أيامنا هذه الاشتراكية الديموقراطية الرسمية أن هذه النظرية القائلة بأن الحكومة عضو ذو هيئات طقيلية هي من خصائص

وميزات القوضيين فقط

ومن الجلي ان تشويه المذهب الماركسي وتسوئته بهذه الصفة في منتهى الالهية والقائدة لهذه الفئة المتوسطة التي لطخت صحيفة المذهب الاشتراكي بلطخة لا يمكن محوها حينما استجروه الى تبرير وتزيين الحرب الاستعمارية تحت اسم وستار «الدفاع الوطنى» ولكن هذا التشويه ليس من الامور التي لا يمكن انكارها وأقصاؤها عن المذهب الاشتراكي الصحيح

وظل جهاز حياة الموظفين والعسكريين يزداد استكمالا وأحكاما وتقويا في خلال كل ثورات الطبقة الغنية التي شهدتها أوروبا منذ سقوط العهد الاقطاعى . ومن المحقق ان الطبقة المتوسطة هي التي استسلمت الى الانجذاب نحو الطبقة الغنية والى الاستتباع والخضوع لها ، وخصوصاً بفضل ذلك الجهاز الذي يمنح الطوائف العليا من الفلاحين وصغار أرباب الصناعات والتجار وسواهم وظائف موافقة لهم بالنسبة لمراكزهم الاجتماعية . وهى وظائف بسيطة العمل رفيعة المرتبة تجعل منازلهم وحقوقهم فوق عامة الشعب . واليك ما حدث فى روسيا . اثناء نصف سنة مضت بعد يوم ١٣ مارس عام ١٩١٧ (وهو اليوم الذى ثبت فيه الثورة والتمت الحكم القيصرى المستبد) : فان الوظائف التي تحجز

عادة فيما سلف للمحاسيب وذوى الخطوى أصبحت نهياً ، مقسماً
ما بين الضباط من أبناء الاعيان والمنشقين والاشتراكيين الثوريين
وأما الاصلاح فلم يحدث تفكير جدي فيه . بل اذا حدث كلام في
صدده أرجأوا النظر الى أن تلثم الجمعية الدستورية ، وهذه الجمعية
لم تجتمع الا أجزاء صغيرة الى ما بعد الحرب

(الحرب ما بين روسيا والدول المتحالفة الوسطى)

وأما ما يختص باقتسام الغنيمة والاستيلاء على المناصب فلم
يفكروا في ارجائه يوماً واحداً فقد وجد الوقت الكافي في الحال
لتوزيع الوزارات ووكالات الوزارات ووظائف الولاة والمحافظين
وغیرها ولم ينتظروا لاجله انعقاد الجمعية الدستورية ، ولم تكن لعبة
الترتيبات اللازمة لتشكيل الحكومة الا عبارة عن هذا التقسيم
« الذى هو حصّة الكلب من الصيد » فنجم عنها الانسعار والتصارع
فى سائر البلاد الروسية من الأعلا الى الاسفل سواء فى الادارة
المركزية أو فى الادارات المحلية . فكانت النتيجة بعدمضى نصف سنة
أى من مارس الى سبتمبر عام ١٩١٧ ما يأتى : ارجاء الاصلاحات ،
والاسراع فى اقتسام مراكز الموظفين وتلا فى اغلاط الاقتسام
بسلسلة من الاقتسامات الاخرى .

غير انه كلما صار اقتسام الجهاز الادارى بين الاحزاب

المتنوعة من طبقتي الاعيان والمتوسطين (أى ما بين أبناء الوجهاء والاشتراكيين الثوريين والمنشقين على مثال ما حدث فى روسيا) كلما صار من الواضح للطبقات المضطهدة وعلى رأسها هيئة العمال وجوب اعتراضهم بالقوة ضد المجتمع المالى بجميع فئاته على اختلاف أنواعها . ومن هنا نشأت حاجة احزاب قوى الاموال حتى أشدها ديموقراطية وفى جملتها حزب الثوريين الديموقراطيين الى مضاعفة الضغط على هيئة العمال الثوريين وتمتين جهاز الآلة الحكومية وهكذا يلجئ مجرى الحوادث الثورة الى جمع كل قوى التدمير ضد سلطة الحكومة ، وهو لا يضطرها فقط الى تعديل الآلة الحكومية واصلاحها بل الى تدميرها وافنائها

ولست هذه بسلسلة من النظريات والبراهين المنطقية ، بل هى استقراء حقيقى للحوادث ، والعظة البالغة المنتزعة من ١٨٤٨ — ١٨٥١ ، وكل هذه النتائج هى التى طرحت المسألة على بساط البحث بهذه الطريقة . ويمكن العلم بمقدار اعتماد ماركس على التجارب المستخلصة من وقائع التاريخ من الملاحظة الآتية وهى انه الى عام ١٨٥٢ لم يكن قد عرض مسألة البحث فيما يمكن أن يخلف الآلة الحكومية التى يجب اعدامها . وذلك لان الخبرة والتجربة لم يكونا قد اوجدا الى ذلك الحين المادة اللازمة لوضع

الحل العملي المعقول لهذه المسألة ، ولكن هذا الحل انما جاء من تلقاء نفسه بحسب الترتيب التاريخي على اثر الحوادث التي جرت في عام ١٨٧١ . اما في عام ١٨٥٢ فالذي امكن البحث في تحليله ووضع الحل النهائي له استناداً على التجارب التاريخية انما هو اقدم ثورة العمال على جمع كل القوى المدمرة ضد سلطة الحكومة لاجل التوصل الى تحطيم الآلة الحكومية .

وهنا قد يترضنا سؤال وجيه لا ينبغي لنا أن نتحظاه بغير الاجابة عليه وهو : هل يحق لنا أن نعم التجربة والملاحظات والاستنتاجات التي استخلصها ماركس وأن ندعو الى العمل بموجبها في وقت ابد من التاريخ الذي حدثت فيه هذه الوقائع المستشهد بها في فرنسا اثناء السنوات الثلاثة التي تابعت ما بين ١٨٤٨ و ١٨٥١ ؟ وللاجابة على هذا السؤال يجب قبل كل شيء أن نورد ملاحظة خطها قلم انجيل في هذا الصدد ثم نخوض نحن في تفاصيل الاجابة على هذا السؤال .

كتب انجيل في كلمته الافتتاحية لمقدمة الطبعة الثالثة لكتاب « ١٨ برير » ما يأتي :

« أن فرنسا هي البلد الذي كان دائماً لصراع الطبقات التاريخي فيه ختام حاسم في كل مرة اكثر مما يحدث من هذا

القبيل في سائر البلاد الاخرى . وفي فرنسا كانت تصير الحوادث العظيمة في كير تاريخ الساطات السياسية المتنوعة لتخرج منه في كل دفعة أشكالا جديدة لم تكن معروفة من قبل وكان دائما الصراع الطبقات دخل كير في هذه التطورات المتتابعة وتأثير مهم في نتائجها . وبالنظر لانها كانت بمثابة مركز لدائرة الحكم الاقطاعي في الازمان الوسطى ونموذجاً للملكية المحتكرة منذ عهد النهضة الجديدة فقد صار لثورتها الكبرى شأن عظيم لانها بهذه الثورة الشهيرة قضت على الحكم الاقطاعي وأسست حكم اصحاب الاملاك بدرجة من الوضوح لم يسبق اليها ولم ينل مثلها أي بلد آخر من البلاد الاوربية . ثم جاء دور مكافحة المال لاصحاب رؤس الاموال ، فرفع الأولون رؤسهم بشمم في وجوه الآخرين المتولبن شؤون السلطة ، وقد أخذت هذه المصارعة هنا شكلا من الجد لم تأخذ مثله في سائر البلاد الاخرى .

على ان هذه الملاحظة قد أصبحت عتيقة يالية لاحقيقة لها الآن لأن هيئة المال الفرنسيين قد انكفت بتاتا عن كل مصارعة ثورية من بعد حركتها الشهيرة والاخيرة التي حدثت في عام ١٨٧١ . على ان هذا الامتناع وان طال عهده فلا يقلل باب الرجاء نهائيا في ان تكون فرنسا بلد الثورات القديمة ومهد الانقلابات

العطية في مصاف الامم التي ستحد هيأتها العاملة على القيام بالثورة العامة ضد السلطات المالية والاستثمارية والاستثمارية فتحفظ سمعتها القديمة وتواصل عملها الذي بدأت حتى تتوجه بكليل النجاح النهائي .

انلق نظرة عامة على تاريخ البلاد المتمدينة في آخر القرن التاسع عشر ومفتتح القرن العشرين ، فرى الامور الآتية حادثة يتمل شديد وعلى أشكال مختلفة جداً وفي ميدان متناه في الاتساع : أولاً ، الاتفاق في الطريقة المتبعة في البلاد الجمهورية كفرنسا وأمريكا وسويسرا وفي البلا الملكية كإنجلترا الى حد معين وألمانيا وإيطاليا والبلاد الاسكندنافية وسواها لاجل زيادة انضاج السلطة البريطانية ؟ ثانياً ، استطالة النزاع ما بين أحزاب كبار الملاك وصغارهم على السلطة لاجل اقتسام غنيمة الوظائف الادارية في حين ان أساسات طريقة حكم الاعيان باقية بغير حراك ، ثالثاً ، التماهى في اتقان واكمال وتثبيت السلطة التنفيذية بجهازها الديوانى العسكرى . ولا يوجد أدنى شك في ان هذه ليست المظاهر العامة اكل الرقى الحديث الطارىء على حكومات رأس المالين بوجه عام . ففى الاعوام الثلاثة التى تتابعت ما بين ١٨٤٨ و ١٨٥١ أظهرت فرنسا منهنى ما وصلت اليه الاوساط المالية من التوسع والسمو .

ان عهد الاستثمار هو عهد المصارف المالية ذات رؤس
الاموال الكبيرة ، عهد احتكارات المالين الهائلة ، عهد توسع
رأس المال الاحتكاري بصفته رأس مال احتكاري حكومي ليظهر
مقدار الآلة الحكومية بدرجة لا يمكن تصديقها ونحو الجهاز
الاداري العسكري بدرجة لم يسمع بمثلها في نفس الوقت الذي
تكاثرت فيه وسائل ارهاق الحياة العاملة سواء في البلاد الملكية
أم في البلاد الجمهورية المتناهية في الحرية .

والتاريخ العام يمشى بنا الآن من نهيد وبدرجة أعظم بكثير من
الحالة المعروفة عن حوادث ١٨٥٢ الى « تجمع كل القوى » الثورية
التي تستعد لها حياة العمال في سائر البقاع لتحطيم الآلة الحكومية .
وهنا يعرض امامنا هذا السؤال : بأي شيء سنعتاض حياة
العمال عن تلك الآلة بعد تحطيمها ؟

سنزودنا مشاعية باريس فيما يلي بالمعلومات الكافية للامام
بالاجابة السافية على هذا السؤال .

الفصل الثالث

(الحكومة والثورة . تجربة مشاعيه باريس ١٨٧١)

تحليل ماركس

- ١ -

اين توجد بطولة نهضة المشاعيين

من المعلوم أن ماركس حذر عمال باريس في خريف عام ١٨٧٠ أي قبل الحركة المشاعية ببضعة اشهر مظهراً لهم أن كل حركة ترمي إلى اسقاط الحكومة تكون حماقة املاها اليأس . ولكنه حينما رأى المعركة الفاصلة التي نشبت ضد العمال في مارس سنة ١٨٧١ والتي اجاب عليها هؤلاء بحمل السلاح ، وحينما رأى الهياج قد أصبح امراً واقعاً لم يسعه الامساك عن تحية ثورة الحياة العاملة ومقابلتها بالاعجاب والتهليل . وعلى الرغم من تنبؤاته التي لشوم الطالع قد تحققت لم يشأ ماركس أن يجبه العمال الباريسيين وينحى عليهم باللائمة لاقدامهم على امرهم يكتفونوا على تمام الاستعداد له ولم تكن الفرص مساعدة عليه كما فعل ذلك جاحد المذهب الماركسي

ذلك الروسي بليخانوف ذو الذكرى المحرنة التي شجعت كتاباته
المهيجة العمال والفلاحين على المكافحة في نوفمبر ١٩٠٥ ثم عاد
بعد ديسمبر من تلك السنة نفسها يصبح وهو مرتد ثوب الاحرار:
« ما كان ينبغي حمل السلاح » .

ولم يقتصر ماركس على الاعجاب والافتخار ببطولة المتساعين
بل اراد ما هو فوق ذلك كتعبيره الاكثى في قوله « واثبون لمهاجرة
السماء » . ومع أن الحركة الثورية التي نهضت بها الجماهير لم تؤد
إلى الغرض المقصود منها فان ماركس استفاد منها خبرة تاريخية
ذات شأن عظيم باعتبارها خطوة الى الامام قبل شبوب ثورة العمال
العامة في كافة انحاء المسكونة ، وشروعاً في العمل اهم بكثير من مثات
البراميج والاستنتاجات والاستدلالات التاريخية وقد اهتم ماركس
بهذه الثورة أعظم الاهتمام فحللها واستخرج العبرة منها وتلقى والتقى
منها دروساً خطية وبنى على كل هذه الامور نظريته الكبرى
المشهورة .

ان التصحيح الوحيد الذي أرتأى ماركس ضرورة ادخاله على
المنشور المشاعي انما اقدم عليه بعد الخبرة التي اكتسبها من الثورة
المشاعية الباريسية . ويرجع تاريخ آخر مقدمة للمنشور المشاعي
وضعها ووقع عليها محررا ذلك المنشور الى ٢٤ يونيو عام ١٨٧٢ .

فقد قال كارل ماركس وفر . انجيل في هذه المقدمة أن برنامج المنشور المشاعي « أصبح اليوم عتية بالنسبة للمكان الذي كتب فيه » ثم قالوا : « أن المشاعية بصفة خاصة قد اقامت الدليل على أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تستولي فقط على آلة حكومية مكملة الصنع ثم تديرها كما هي في سيدل مقاصدها » .

وقد استعار واضعا المقدمة الجملة الاخيرة المحصورة بين الاقواس الصغير من كتاب ماركس الذي عنوانه : (الحرب الاهلية في فرنسا) .

وعلى هذا الاعتبار يكون ماركس وانجيل قد حسبا لتلك الثورة من الشأن فوق كل حسابان حتى انها اعتمدت على حوادثها في ادخال تعديل في اساس المنشور المشاعي الذي كان ولا يزال عمدة الاشتراكية العامة في جميع ارجاء العالم .

ومن الامور المتناهية في الاهمية أن هذا التعديل الجوهرى المهم هو الذى شط به الانتهازيون عن مغزاه الحقيقى حتى أصبح من المؤكد أن تسعة من عشرة لابل تسعة وتسعين من مائة قارىء صاروا لا يفقهون المقصد الحقيقى من ذلك المنشور ولا يحدث فى نفوسهم التأثير الذى اراده كاتباه من وضعه . وسنخوض فى صدد هذا التشويه فى احد الفصول الآتية الذى سنفرد الكلام فيه

بالتشويبات خاصة . ونحن نكتفى الآن بأن نلاحظ قبل الانتقال من هذا الموضع أن ماركس في تكلمه على استيلاء هيئة العمال على الآلة الحكومية وهي مستكملة العدة حسنة النظام لم يقتصر على استهجان استخدامها في مصلحة العمال بل حتم تحطيمها وإخفاء آثارها . وفي ١٢ أبريل سنة ١٨٧١ أي في نفس الوقت الذي كانت المشاعية سائدة فيه على باريس كتب ماركس إلى كوجيلمان ما يأتي : « لو أنك تلقي نظرة على الفصل الأخير من كتابي (١٨ بريمير) لترين فيه كيف توقعت قرب حدوث الثورة الفرنسية : ولكن لا لاجل تبادل الأيدي الآلة الديوانية العسكرية كما تكرر حدوث ذلك حتى الآن ، بل لاجل تحطيمها (والكلمة التي استعمالها ماركس باللغة الألمانية للتعبير عن التحطيم بالقاعدة التي تقابل الخط الرقعة عندنا هي زير برينخين) ، وهذا هو الشرط الأساسي لنجاح كل ثورة يمكن أن يقوم بها الجمهور في هذه القارة . وهذا بالتحقيق ما كان يرى إليه زملاؤنا لإبطال بما حارلوه من إسقاط الحكومة في باريس » .

وان هذه الألفاظ الصادرة من ماركس وهي : « تحطيم آلة الحكومة الديوانية العسكرية » لتحتوي ملخص الدرس العظيم الذي يليه المذهب الماركسي فيما يختص بمهمة الهيئة العاملة أثناء الثورة تجاه

الحكومة. ولا شك في أن هذا الدرس النفيس هو الذي يراد نسيانه برمته على الدوام والذي يجرده كاو تسكي من صفته الاصلية بلا خجل في التأويلات التي تناول بها المذهب الماركسي !
وأما الاحالة التي يوجه بها ماركس الى كتابه (١٨ بريمير) فقد ذكرنا في غير هذا المكان الجملة المقصودة من هذه الاحالة برمتها .

وفي الجملة المنقولة عن ماركس توجد نقطتان ينبغي الالتفات اليهما . فأولاهما انه لم يذهب بالنتيجة التي يريد العمل بها الى أبعد من القارة الاوربية . وهذا ما كان يفهم من مجرى الامور في سنة ١٨٧١ اذ كانت انجلترا حينئذ لاتزال مثال البلاد المستغرقة برأس المالية المجردة من الصبغة العسكرية الاجبارية ، وتكاد تصير الى حد ما غير رازحة تحت عبء النظام الديواني . وهذا هو السبب في ان ماركس استثنى انجلترا التي كانت الثورة بل الثورة العامة فيها على ما يظهر ممكنة الحدوث ، بل لقد حدثت حينئذ من غير تحطيم « الآلة الحكومية المحكمة الصنع كما كان ينتظر .

وفي عام سنة ١٩١٤ في أبان عظمى الحروب الاستعمارية تلاشت ميزة ذلك الاستثناء الذي اراده ماركس في ذلك الخطاب فتمد ساخت انجلترا وامريكا الى عقيصتيهما في ذلك المستنقع العفن

الدموي الحافل بالادران الديوانية والعسكرية الاوربية ، وبعد ان كانتا الدولتين الكبريين الممثلتين الحرية الانجليزية الساكسونية المجردة من الشوائب الديوانية والعسكرية أصبحتا متاهيتين في الضغط والارهاق والاضطهاد والاضواء . وعلى ذلك أصبح الآن الغرض من كل ثورة عامة تنشب في انجلترا أو في أمريكا تحطيم الآلة الحكومية المحكم صنعها والذي تم اتقانها وتحسينها من عام ١٩١٤ الى سنة ١٩١٧ جرياً على مبادئ الاستعمار الاوربي .

والنقطة الثانية التي تجب ملاحظتها في جملة ماركس الاخيرة وتستدعي اهتماماً خاصاً بها هي ذلك الاحتياط الدقيق الذي احتاط به ماركس في قوله أن تحطيم الآلة الحكومية الديوانية العسكرية « هو الشرط الاساسي لكل ثورة عامية حقيقية . فان هذا الاحتياط او هذا التعبير الذي خصص به الثورة بأن جعلها عامية لاعامة يترأى مدهشاً من قبل ماركس ، والروسيون البلاخانوفيون والمانشفيون تلاميذ ستروف الذين يريدون أن يندمجوا في عداد انصار المذهب الماركسي يمكنهم أن يقابلوا هذا التعبير بالاحتقار . لانهم يعتبرونه مذهباً ضيق النطاق في الحرية وأنه عدا المقارنة ما بين ثورة الاعيان و ثورة العمال لا يتضمن في نظرهم شيئاً آخر وفضلاً عن ذلك فانهم يعتبرون هذه المقارنة كشيء قد انتهى اجله .

على اننا لو ضربنا مثلاً بثورات القرن العشرين لوجب علينا الاعتراف بان الثورتين البرتغالية والتركية كانتا من جملة ثورات الاعيان . وعلى هذا فلم تكن اية ثورة منها عامية ، لان جمهور الشعب في كلتا الثورتين لم يحدث بمطالبه الاقتصادية السياسية أي تأثير محسوس فيها . اما ثورة الاعيان الروسية التي هبت فيما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ فكانت على نقيض تينك الثورتين فانها على الرغم من عدم احرازها النجاح الباهر الذي احرزته الثورتان البرتغالية والتركية فقد كانت بلاريب عامية تماما اذ اشترك فيها جمهور الشعب او بمعنى اوضح اغلييته أي الاوساط المنحطة من الحياة الاجتماعية الراضحة تحت نير الاستغلال ووسمت صحيفة الثورة بميسم وجودها الخاص المعروف بنزعتها الى الاستعاضة عن المجتمع القديم المراد استئصال نظامه بمجتمع جديد يطابق هوى هذه الاوساط .

ان حياة العمال لم تكن تكون في أي بلد من البلاد الاوربية في عام ١٨٧١ غالبية الشعب والثورة العارفة القادرة على استدراج السواد الاعظم من الشعب الى حركتها لم يكن في وسعها الوصول الى هذه الغاية الا اذا اندمجت فيها حياة العمال وطبقة الفلاحين ، فان هذين الوسيطين كانا يؤلفان اذ ذاك الشعب . وهما متضامنان بحكم تساويهما فيما تفعله آلة الحكومة الديوانية العسكرية معهما من

الارهان ومن استثمار مجهوداتها .

فكسر هذه الآلة وتخطيطها هو مقصد الشعب العملى أو مقصد أغليته وهى العمال والفلاحون وهو الشرط الجوهرى لهذا التحالف الحر الموثق ما بين الفلاحين الفقراء وهياة العمال ، وبدون هذا التحالف لا تقوى الديموقراطية ولا يحدث أى تطور اجتماعى .

قالى صوب هذا التحالف كانت مشاعية باريس متجهة كما هو معلوم ولكنها انما اخفقت لسلسلة اعتبارات داخلية وخارجية .

وبالجملة فان الكلام عن الثورة العامة الحقيقية بدون تنابى شخصيات الطبقة المتوسطة التى كثر الكلام عنها باسهاب فى مواضع كثيرة انما اراد به ماركس التكلم بوجه ادق واحكم عن قوى اعم الطبقات فى الشعوب التى كانت تتألف منها القارة الاروية فى سنة ١٨٧١ . ومن جهة أخرى فانه اككد أن العمال والفلاحين باشتراكهم وتضامنهم فى القيام بالثورة العامة الكبرى انما يريدون أن يحطموا الآلة الحكومية بجهازها الديوانى العسكرى ليحلوا مكانها شيئاً جديداً .

فما هو هذا الشيء الجديد ؟

بماذا يستعاض عن الآلة الحكومية اذا تحطمت ؟

أن ماركس لم يجب على هذا السؤال في المنشور المشاعي الذي أصدره في عام ١٨٤٧ اجابة شافية : وبمعنى اتم أنه لم يفعل شيئاً في هذا الصدد سوى عرض هذه المسألة بدون تعيين الوسائل التي يمكن حلها بموجبها . فكان جوابه على السؤال المتقدم مقصوداً على قوله بالاستعاضة عن الآلة الحكومية « تنظيم الحياة العاملة في شكل طبقة متولية » و « بالفتوح الديموقراطية » وهذا جوابان حائران مبهمان .

على أن ماركس لم يفته أن الاجابة على ذلك السؤال بهذين التعبيرين غير مجدولاً عملياً ولكنه لم يتأ أن يتعرض للاجابة العلمية بغير الاعتماد على التجربة العملية ليتفادى من الخطأ الذي قد يقع فيه اذا اعتمد على رأيه بدون الارتكان في وضع الحل المطلوب على الاختبار الذي لا بد للحصول عليه من انتظار تصارييف الايام ليستخلص منها ما يصح أن يكون قاعدة محكمة للحل المنشود . ولهذا ذكر ذلك الرأي مطلقاً في المنشور المشاعي لا ليتخذ قاعدة عملية نهائية بل ليكون فكرة مبدئية لدى حياة العمال يستأنسون

بها في الثورة العامة المنتظرة وترك لهم بعد ذلك حرية تطبيق العمل
تفصيليا بحسب مقتضيات الأحوال .

ثم ان ماركس اهتم بهذه المسألة اهتماما عظيما في كتابه الحرب
الاهلية (ترجم الى الفرنسية بعنوان المشاعية في باريس) وحللها
تحليلا دقيقا مستندا على التجربة المستخلصة من الحركة المشاعية
ولو انها كانت تجربة ضعيفة الجوانب بالنظر لاختفاق تلك الحركة
قبل أن تخطو خطوات يمكن الاعتماد بها والاعتماد عليها في تقرير
ما يراد من الحل . على اننا لا يسعنا الا أن نورد هنا أهم النقاط الواردة
في ذلك المؤلف .

لقد انتقلت من العصر الوسطى الى القرن التاسع عشر وأخذت
تعظم فيه « سلطة الحكومة المركزية باعضائها التي لاغنى لها عنها وهي :
الجيش الدائم والبوليس والهيئة الدبلوماسية والكنيسة والقضاء »
وبفضل اتساع دائرة التنازع والتخاصم ما بين الطبقات أى ما بين
رأس المال والعمل أخذت « سلطة الحكومة تزداد تشكلا على
التوالي في هيئة السلطة العامة المختصة باستخدام العمل وصبغه
بصبغة آلة تعمل لتحقيق سيادة طبقة مخصوصة على سائر الطبقات
الأخرى . وبعد كل خطوة تتقدمها الثورة الى الأمام في كل مرة
يشب لديها « سلطة الحكومة تزداد تقويا ووضفا وتحكما . »

وبعد ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ صارت «سلطة الحكومة الآلة الوطنية التي يستخدمها رأس المال ضد العمل» وما كان للامبراطورية الثانية من عمل سوى تقوية وتمكين هذه الآلة .

ان المشاعية هي نقيض الامبراطورية . وقد تشكلت الامبراطورية في بادئ الامر بشكل جمهورية لا لتوصل فقط الى استئصال ملكية الطبقة المالكة بل لتسود على هذه الطبقة المالكة نفسها ...

ومن أى شيء يتكون هذا الشكل المعين لجمهورية العمال الاشتراكية . وأى نوع من أنواع الحكومات بدأت في ايجاده ؟ « ان المشاعية بدأت أعمالها باصدار أمر بإبطال الجيش الدائم مستعيضة عنه بالشعب المسلح » .

وهذه الضرورة القصوى أو المقصد الجوهرى قد أصبح اليوم جزءاً غير متجزئ من برنامج سائر الاحزاب المسماة باسم الاشتراكية .

ولكن الحقيقة اسفرت عن علم تحقيق هذا المطالب الاساسي عندما افلحت الثورة الروسية الاخيرة فان احزابنا الاشتراكية الثورية والمنشفية أثبتت بعد حركة مارس ١٩١٧ تنفيذ هذا المبدأ القويم . « لقد تألفت الهيئة المشاعية من مستشارين بلدين منتخبين

بواسطة التصويت العام في سائر اقسام باريس . وكانوا مسؤولين عن آرائهم واعمالهم وقابلين للعزل في سائر الاوقات . وكانت الاغلبية بحكم الطبيعة مؤلفة من عمال ومن ممثلين معترف بهم من طبقة العمال . « وكذلك رجال البوليس الذين كانوا الى ذلك الحين آلة السلطة الحكومية صار تجريدهم على الاثر من كل اعمالهم السياسية وتحويلهم الى عضو مسؤول امام المشاعية وأصبح كل فرد منهم عرضة للعزل في سائر الاوقات .

« وعلى هذا النمط أصبح مركز الموظفين الآخرين في جميع فروع الادارة مرتبطا بسلوكهم . وأصبح سائر الموظفين من اكبرهم الى اصغرهم لا يتقاضون في الخدمة العامة اجورا أكثر من اجور العمال الاعتياديين واختفت كل امتيازات الموظفين وكل العلاوات او النفقات الخصوصية او المكافآت التي كانت تعطى لكبار الموظفين او للنواب ولم يبق لها ولا لمن كانوا يتقاضونها من اثر . واذلم تبق حاجة الى حفظ النظام في الداخل ولا الى المحافظة على المستعمرات في الخارج قلم يعد هنالك موجب لبقاء البوليس والجيش الدائم ، وعلى اثر اختفاء هتين الآتين التين كانت تعتمد عليهما السلطة المادية في الحكومة المنقرضة عمدت المشاعية حالا الى القيام بواجب تحطيم آلة الاستعباد الادبي وهي قوة الكهنوت ...

وفقد القضاة استقلالهم الظاهري ... اذ صار من الواجب انتخابهم
بطريقة التصويت العام واصبحوا مسؤولين وعرضة للعزل من
مراكمهم»

وهكذا اكتفت المشاعية بالاستعاضة عن الآلة الحكومية
المحطة بديموقراطية على اتم ما يكون . فمن الغاء الجيش الدائم الى
انتخاب كفة الموظفين وجعلهم تحت طائلة العزل . وفي الواقع ان
هذا الامر يؤدي الى عمل هائل يرمي الى استبدال بعض القواعد
المتبعة بقواعد أخرى ذات نظام اساسي مبتكر مخالف للنظام
السابق . وهذا هو الذي يعبر عنه بالتحقيق « بتحول المقدار الى
الصفة » : فالديموقراطية قد تحققت في اجلي مظهر واحكم نظام كان
من المستطاع الحلم به ، وغدت بهذه الطريقة الطبقة العاملة السرية،
والحكومة التي كانت القوة المختصة بالضغط والارهاق الموجهين
الى احدى الطبقات تحولت الى شيء آخر ليس هو الحكومة بعينها
وعلى ذلك فاز سحق الفئة السرية ومقاومتها العنيفة لم تبق
لها ادنى حاجة . في حين ان سحقها كان من أعظم الامور الجوهرية
اللازمة للمشاعية ، ولذا فقد كان احد اسباب فشل المشاعية
وهزيمتها علم البت في هذا الصدد بطريقة حاسمة . فالتطور الذي
حدث ظل مقصوراً في جوهره على انتقال الضغط من جانب الى

آخر ، فبعد ان كان واقعا من القسم الاصغر على القسم الاكبر من الشعب اضحى السواد الاعظم منه ذا السلطة المضطهدة على الجانب الاقل ، وكذلك كان الامر دائما في عهد الاسترقاق ثم في عهد الاستخدام واخيرا في عهد الاستعمار . ومن الواضح أنه عندما يكون السواد الأعظم من الشعب هو الذى يضغط على مضطهديه السابقين من الشعب نفسه فلا حاجة له البتة الى ايجاد قوة خاصة للضغط . وبمقتضى هذا النسق بدأت الحكومة تتلاشى من تلقاء نفسها . فبدلا من الانظمة الخصوصية التى كانت توجدھا اقلية ممتازة (وهى الموظفون الممتازون ورؤساء الجيش الدائم) أصبحت الاغلبية نفسها قادرة على أن تؤدي اعمال هذه الوظائف ، وكلما ازداد الشعب تادية لوظائف السلطة الحكومية بمحض ارادته كلما قل الشعور بالحاجة الى هذه السلطة .

وقد اتخذت المشاعية احدى الطرق العملية المؤدية الى تحقيق ذلك الغرض النظرى ، واهتم بهذه الطريقة العملية ماركس وهى فى الحقيقة جديرة بالناية والاهتمام . وهذه الطريقة هى : ابطال كل تفقات النيابة (أى نواب الجهات) وابطال الامتيازات النقدية التى يتمتع بها الموظفون وخفض كل المرتبات الادارية الى مستوى « مرتب العامل البسيط » فنهأحدث الشعور القوى بتحول

الديموقراطية السرية الى ديموقراطية عاملية وانتقال ديموقراطية
المضطهدين الى ديموقراطية الواقع عليهم الاضطهاد وتخطى الحكيم من
قوة خاصة بالضغط من جانب احدى الطبقات الى سحق الضاغطين
بواسطة القوى المنظمة بمعرفة أغلبية الشعب المؤلفة من العمال
والفلاحين . ومما لاشك فيه ان الدروس التي يلقيها ماركس
بخصوص هذه المسألة العملية التي استمدحتها من عبر التاريخ
وتجاربه على حياة العمال العامة ، وهي الدروس القيمة المختصة بأهم
مسألة اجتماعية تدعو الي راحة وسلام المجتمع العام هي التي أهملت
أو صارتنا سبها بنوع خاص بالنظر لفصلها بطريقة محسوسة معقولة
لا يمكن النزاع فيها في موضوع الحكومة التي كثرت واختلفت
في أشكالها الاقوال واحتدم حول وجودها وفنائها الجدل ! وفي
الشروح والتأويلات المنتشرة بين سائر هيات العمال والي لا يحصى
عندها لا توجد كلمة واحدة تحوم حول هذه النقطة الجوهرية الهامة !
ولقد أصبح من المعتاد السكوت على هذه المسألة كأنها فكرة
ساذجة يجب اغفالها وكان المثل المتبع في هذا الصدد مثل المسيحيين
الذين أصبحت عقيدتهم دين الحكومة الرسمي فانهم غدوا أشد يدى
التمسك بذلك الدين غير انهم تجاوزوا عن بعض اصوله التي اعتبروها
في منتهى الساذجة وما هي كذلك بل هي من تعاليمه الأولية

فتركوا باهمالها والاستخفاف بها أهم ما في ذلك الدين وهو روح الديمقراطية الثورية .

ويظهر ان خفض مراتب كبار الموظفين هو الامنية الوحيدة البسيطة للديموقراطية الساذجة الابتدائية . ولقد اعتاد أحد مؤسسي مذهب انتهاز الفرص وهو الاشتراكي الديموقراطي القديم اذبرنستين على أن يكرر المرة بعد المرة تلك السخائف المضحكة التي تلو كها السنة السراة ضد الديمقراطية الأولية وهو في هذا الصدد مثل سائر الانتهازين والكاوتسكين المنتشرين بكثرة في أيامنا هذه لم يشأ أن يفهم مطلقاً ان الانتقال من رأس المالية الى الاشتراكية البهتة مستحيل الحدوث الا بعد عودة قصيرة الى المبدأ الاشتراكي الاولى : والا فكيف تيسر ادارة وظائف الحكومة بالسواد الاعظم من الشعب أولاً ثم بعامة الشعب فيما بعد ؟ وفضلاً عن ذلك فانه لم ير ان الديموقراطية الأولية القائمة على قاعدة رأس المالية والمدنية رأس المالية هي شيء آخر خلاف الديموقراطية الأولية المستمدة اصولها من العصور القديمة المتقدمة على عهد ابتداء رأس المالية . ان المدينة رأس المالية قد أوجدت الانتاج العظيم ، فمن مصانع الى سكك حديدية الى بريد فتليفون الى أمثال هذه الاشياء من وسائل الحضارة رأس المالية : وقد

غاب عن الافكار ان هذه الوسائل التي يسرت أسباب الراحة في الحياة اذا اتخذت قاعدة للنظر في شؤون الوظائف التي لا تزال سائرة على نظام الحكومة المتينة لوجدانها جعلت مباشرة أعمال الحكومة سهلة جداً لا تتخطى الأعمال الكتابية والحسابية والمراقبة، وهذه كلها أعمال من الميسور على كل فرد من الاهالى ملم بالقراءة والكتابة أن يؤديها مقابل أجر بسيط يعادل أجر أى عامل عادى، وعلى ذلك يمكن بل يجب اختفاء آثار المميزات والدرجات والرتب والالقاب.

ان طريقة التمين في الوظائف بواسطة الانتخاب العام وتعرض الموظفين لخطر العزل في كل آونة (بمعنى انهم كلما انتهت مدة انتخابهم للوظائف يصير انتخاب غيرهم حتي لا تكون الوظائف محتكره) بغير استثناء وخفض المرتبات الى درجة أحر العامل العادى ليست سوى وسيلة ديموقراطية سهلة تسير من تلقاء نفسها متضامنة مع مصالح العمال ومصالح الغالية وهي طبقة النلاحين كما انها تؤدي في الوقت نفسه واسطة الاتصال ما بين رأس المالية والاشتراكية . وهذه الطريقة التي تراءى بمظهرها الجميل انها هي مختصة بالاصلاح الحكومي وهي طريقة سياسية بحثة مؤدية الى حدوث تطور ظاهري في المجتمع ، ولكنه لا يمكن أن يكون

مفيداً و نافداً المفعول الا اذا كان مصحوباً بانتزاع الملكية من منتزعي
 الأملاك بواسطة التمهيد أو التنفيذ أى بانتقال الملكية الخاصة برأس
 المالية بواسطة الانتاج الداخل الآيل الى حوزة الجمهور .
 ثم كتب ماركس :

« ان المشاعية حققت الامنية التي كانت تحوم حولها وتعمل
 لاجلها سائر ثورات الأعيان وهي الحكومة ذات الأجر البخس
 بإبطالها أعظم مصدرين للاتفاق وهما : « الجيش الدائم واستخدام
 الموظفين » .

ويوجد ما بين الفلاحين وما بين الاوساط الاخرى من
 الطبقة الوسطى أقلية صغرى فقط ليست لها جامعة مخصوصة ولا
 هي تمثل أية فئة من الفئات توصلت الى معنى الاتراء والوجاهة
 أى انها صارة رعدة الميش مرتاحة البال حائزة لكثير من متارف
 التمتع على نسق الأعيان أما بواسطة أعمالها الحرة وأما بواسطة
 الوظائف التى استأثرت بها واطمأنت على البقاء فيها وحرزت كل
 امتيازاتها . أما السواد الأعظم من طبقة الفلاحين فى أية بلد من
 البلاد الحافلة برأس المالين والى توجد فيها طبقة من الفلاحين
 (وهى فى أغلب هذه البلاد تكون أغلبية الاهالى) فانهم مضطهدون
 من قبل الحكومة ويشنون من صميم أفئدتهم أن يتمكنوا من

قلبا كما انهم يتمنون أن يحصلوا على حكومة رخيصة
وهذا المشروع لا يستطيع أن يخرج من دائرة الرغبة الى
حيز العمل سوى هيئة العمال ، وهي بتحقيقها هذه الامنية تتقدم
خطوة نحو تحويل الحكومة الحاضرة الى اشتراكية .

— ٣ —

أبطال الطريقة البرلمانية

ثم قال ماركس :

« لا ينبغي أن تغدو للمشاعية هيئة برلمانية بل يجب أن تصير
هيئة عاملة نشطة تشريعية وتنفيذية في آن واحد ..
» وعوضاً عن البت كل ثلاثة أعوام أو ست سنوات فيمن
يكون العضو الذي يمثل الطبقة السائدة ويضطهد عامة الشعب في
البرلمان ، ينبغي أن يستخدم حق الانتخاب العام في مصلحة الشعب
المنظم على النسق المشاعي فيتمتع بفوائد الاقتراع والتصويت العام
كل العمال ورؤساء العمال وكتاب الحسابات وكذلك أن يعم حق
اعطاء الصوت الفردي حتي كل رئيس آخر من ذوى الشان في
ادارة الاعمال وتكون عمليات الانتخاب العام صادرة من الجميع
والمقصود منها فائدة المجموع »

وهذا النقد البرلماني الوجيه كتب في سنة ١٨٧١ على أثر
استئثار الاشتراكيين الوطنيين والانتهازيين بالسيادة والحكم ولا
سيما بالتغلب على البرلمان ، وهو بالطبع يندمج في سلك الصفحات
المطوية المهمة من المنهج الماركسي . وقد ترك الوزراء والمحترفون
بمحنة البرلمانية والآبقون من هيئة العمال والاشتراكيون الذين
لا يتأخرون عن الاستفادة الشخصية كل انتقاد برلماني الى القوضيين
ووسموا كل من يتصدى لمثل هذا الانتقاد بميسم القوضي . فلا
غرامة اذا ما شامت هيئة العمال في البلاد البرلمانية المسماة بالبلاد
الراقية من الاشتراكيين المرائين أمثال شيدمان ودافيد ولجين
وسيبات ورينودل وهاندرسن وفاندر فيلد وستونيج وبرانتيج
ويدسولاتي وشركتهم وأخذت تميل وتعطف الى النقابة القوضية
على الرغم من أن هذه النقابة صارت شقيقة الانتهازية
ولم ينزل ماركس طريقة الانقلاب الثوري مطاقاً منزلة
التلاعب بالالفاظ على النمط المستحدث ، نمط التضليل والغرير
الذي اتبعه بليخانوف وكاوتسكي وسواهما . وقد قاطع ماركس
القوضوي بلا شفقة لعجزها عن الاستفادة من حالة الاسطبل
البرلماني المنتمى الى طبقة الاعيان ولا سيما في الوقت الذي يسود
فيه روح الثورة ، الا انه لم يكتف بتلك المقاطعة بل عمد في الوقت

نفسه الى انتقاد الطريقة البرلمانية بفكر ثوري أصيل مرتكز على مبادئ الحياة العاملة ومتجه الى مصلحة العمال الحقيقية .

. وقد اخذ ماركس يتقل من بعيد خطوة فآخرى نحو اصدار حكمه القاطع بان الوظيفة الحقيقية للحياة البرلمانية هي إخماد صوت الشعب وان اعظم اعضاء كل برلمان شانا هو الذي يتفوق على زملائه في هذا الميدان ، وليست هذه الوظيفة مقصورة على البلاد البرلمانية الملكية بل هي عامة حتى في أعرق الجمهوريات ديموقراطية .
على ان مسألة الحكومة اذا طرحت في مجال البحث واذا ما اعتبر البرلمان كاحدي دوائر الحكومة فكيف يمكن الخروج من هذه الدائرة والتحظى الى سواها قبل ان نلقى عليها نظرة فيما يجب ان تقوم به الحياة العاملة نحوها ؟

من الواجب علينا ان نعيدوان نكر مرارا قولنا : ان دروس ماركس المستمدة من التمعن في استقرار حوادث واعمال المشاعية قد نسيت تمام النسيان حتي ان الاشتراكي الديموقراطي المعاصر (ليزير المارق المعاصر من الاشتراكية) لا يسعه ان يرى في نقد البرلمان معنى آخر سوي انه انتقاد فوضوي اورجى .

فطريقة التخلص من الحياة البرلمانية ليست بالتأكيد نحو الدوائر التمثيلية ووسائل الانتخاب بل تحويل هذه الطواحين

اللفظية التي هي الآن دوائر تمثيلية الى دوائر عملية . فمن الواجب اذن ان تكون المشاعية دائرة ولكنها ليست برلمانية بل عملية اى انها تكون في وقت واحد مشرعة ومنفذه .

« دائرة ليست برلمانية بل عملية » افسعتم هذا التعبير الذى يقال لكم في وجوهكم ايها الاجراء (جمع جرو وهو ولد الكلب) اللطاف البرلمانيين المتتمين الى الحزب الاشتراكي الديموقراطى الحديث تأملوا فى اى بلد برلمانى كائنا ما كان من امريكا الى سويسرا ومن فرنسا الى النورفيج الى غيرها فلا ترون اعمال الحكومة الضرورية المهمة يجرى الحل والابرار فيها الا وراء الحجب فى الوزارات والسفارات والاستشارات واركان الحروب . واما مهمة البرلمان فمقصورة على الثروة لاجل غرض وحيد وهو تضليل البسطاء . وان هذه حقيقة فى منتهى الثبوت والوضوح وهى حادثة حتى فى نفس الجمهورية الروسية وهى جمهورية الاعيان الديموقراطيين فقد ظهرت فيها كل الميول والاهواء البرلمانية حتى قبل ان تتمكن من ايجاد هيئة برلمانية لها . ولقد نجح ابطال الطبقة الغنية اتقاسمه امثال سكو بيليف وتسيرتيلي وتشيرنوف وافكرنتيف فى افساد السوفييت وجعله على نسق ابشع واضل البرلمانات المنتمية الى فئة الاعيان فانقلب الى طاحونة الفاظ . فاخذ حضرات الوزراء

الاشتراكيين يغرون بقول الفلاحين الممتلئين ثقة وطمأنية بمحملهم
البليغة والفاظم الرشيق وقراراتهم المرتبة ترتيباً محكماً . وبهذه
الطريقة صار السوفيت مائدة حكومية تستخدم في غرضين : احدهما
ان يوضع فوقها الآنية الدسمة المفعمة بالوظائف ذات المراتب
الفخمة والمرتبات الضخمة ويلتف حولها اعظم عدد ممكن احتشاده
من الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين « والفرض الثاني الهاء الشعب
ومشاغلته . وفي هذه الاثناء تقضى حاجة الحكومة في الاسنشارات
(يريد محال المستشارين وما المقصود من ذلك سوى المافيا) واركاز
الحروب ! (كتب لينين هذا المبحث قبل ان يحدث الانقلاب
الثاني الذي اسقط به كيرنسكي الذي فر الى باريس بثلاثة اشهر)
وقد ظهرت اخيراً في جريدة « الديلونارودا » لسان حال
الحزب الاشتراكي الثوري مقالة افتتاحية تقرر بصراحة لامثيل
لها ان اناسا من المجتمع المحمود قد سقطوا في بؤرة الفساد السياسية
بل ان الجهاز الادارى فى الوزارات الماسوبة الى الاشتراكيين
(معذرة عن هذا التعبير) يشغل كعبه فى الزمن الماضى وانه
لم يطرأ عليه اى تغير وانه يعمل على تجريد كل اصلاح ثورى من
خصائصه الحرة . ولكن حتى لو فرضنا عدم وجود هذا الاعتراف
الصريح اليس تاريخ اشتراك الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين

في الحكومة خير دليل مقنع على صحة قولنا؛ والعجيب المدهش في هذا الامر هو ان يصل التعبير بالعقول الى حد ان يجرأ كل من المسيو تشيرنوف وروساتوف وزاترينوف وآخرون سواهم من محرري جريدة الديلو نارودامع اشتراكهم في وزارة ابناء الاعياز علي التصريح علنا بغير حياء ومن غير ادني حساب للعواقب بانه لا يوجد في وزاراتهم اقل تغيير من نظام العهد المقرض؛ ولكن الذي لا تخدعه الظواهر يدرك في الحال ان هؤلاء القوم يستخدمون الجمل والتعابير الثورية ليسحروا بها الباب البسطاء من الشعب فيما تكون اعمالهم الحقيقية مطابقة لاهواء ارباب رؤس الاموال وهذه هي حقيقة ودخيلة التآزر الودي الوزاري.

ان هذه البرلمانية السامة المتعفنة التي تديرها ايدي الفئة المالية تسيئ عن المشاعية بانظمة اخرى لا تنقلب فيها حرية المناقشة والبعث الى محش وتضليل، وحاملو التفويضات انفسهم يجب عليهم ان يشتغلوا وان ينفقوا بانفسهم القوانين التي سنوها وان يتحققوا بانفسهم نتائج اعمالهم وان يجيبوا بانفسهم امام منتخبهم مباشرة على كل ما يسألونهم عنه. فالهيآت والدوائر التمثيلية تلبث وطيدة الدعائم الا انه لن توجد حياة برلمانية باعتبارها نظاماً خاصاً ولا باعتبارها قسماً خاصاً بالعمل التشريعي والاداري ولا باعتبارها

مركزاً ممتازاً للنواب . نحن لا يمكننا ان نتصورا مكان وجود
هيئة ديموقراطية بل ولا ديموقراطية من هيئة العمال بدون انظمة
تمشائية ، ولكننا نستطيع بل يجب علينا ان نعمل لايجادها بدون
هيئة برلمانية اذا كان على الاقل الانتقاد الموجه الى مجتمع الاعيان
وارباب رؤس الاموال لا يمكن اعتباره لدينا مجرد قول يذهب
ادراج الرياح واذا كانت مجهودنا الذي نبذله لاجل قلب سيادة
الاعيان وتحكمهم ينبغي ان يظل مجهوداً جدياً صادقاً لا ان
يكون مجرد جملة مكهربية لا يراد بها الا اصطياذ اصوات العمال كما
يفعل المنشفيون والاشتراكيون الثوريون وكما يفعل اشيع
شييدمان وانصار لييجيين والملثفون حول سيمبات والآخذون
بآراء فاندر فيلد .

لقد آتقنا علينا ماركس درساً مفيداً عند كلامه على نوع
الادارة اللازمة للمشاعية ولد ديموقراطية الحياة العاملة بتخصيصه
الذي ذكره في قوله « وكل مدير آخر للاتمال » فقد اراد ان
يشترك ارباب رؤس الاموال « العمال ورؤساء العمال وكتاب
الحسابات » في اعطاء الاصوات وترشيح الممثلين .

ومن هذا يتضح ان ليس لدى ماركس مثقال ذرة من الغفلة
والبله . فهو لا يخلق ولا يسبح في لجنة الوهم لاجل خاق مجتمع

جديد مؤلف من كل المستحيلات . كلا ولكنه يدرس حالة تولد المجتمع الجديد من المجتمع القديم كفرع من التاريخ الطبيعي والشكل الذي سيحدث بواسطة الانتقال من المجتمع السابق الى المجتمع الناشئ . وقد جعل قاعدة درسه مركزه على التجربة المستخلصة من حركة حياة العمال في مجموعها وبذل جهده في ان يكون هذا الدرس النتيجة العملية لذلك الاستقراء الدقيق . وجعل نفسه تلميذ المشاعية كما فعل كل كبار المفكرين الثوريين الذين لم يجمعوا عن الاندماج في مدرسة التجربة المستمدة من الحركات الكبيرة التي تقوم بها الطبقة المضطهدة بدلا من ان ينشروا بينها مواءمهم المتطرفة الفاسدة كما يفعل بليخانوف مثل قوله : « لا يجب الالتجاء الى استعمال الاسلحة » او كما يفعل نسيرتيلي بمثال فواه « يجب ، على كل طبقة ان تقف عند حدها » ،

ان المسألة لا تدور حول محور الغاء التوظيف دفعة واحدة وفي كل مكان والى النهاية القصوى ، لان مثل هذا المشروع يعتبر تخليقا في جو الخيال وانما تدور حول محور استئصال الآلة الادارية العتيقة في الحال والابتداء على الاثر في صنع آلة جديدة يسمح تركيبها بابطال التوظيف بخلافه تدريجاً ، وليس هذا الحل تخليقا في جو الخيال بل هو الاختبار المقتبس من حركات المشاعية

واعمالها وهو اول ما يجب على هيئة العمال الثورية تنفيذه في الحال .
ان الاشتراكية تجعل وظائف الادارة الحكومية سهلة
وبسيطة وتعمل على اطراح التفاوت في المراتب والمرتبات وتنظيم
الهيئة العاملة في شكل طبقة متولية الاحكام تتكلم وتعمل باسم كل
مجتمع العمال وكل رؤساء العمال وكتاب الحسابات .

لسنا ممن يبتنون قصور امانهم على قواعد الاوهام ، لاننا لم
نحلم يوماً ما باجتيازنا طفرة كل ادارة وكل طاعة ، فان امثال هذه
الاماني من احلام الفوضويين المنبعثة من المغالاة في اختصاص
حكم العمال المطلق ، وليس لهؤلاء أي اتصال بالمنهج الماركسي
وهم في الحقيقة يملون على ارجاء الثورة الاشتراكية الى أن يتطور
الناس بغير ما هم عليه من التطور الحالي اكلا اننا لا نبتغي الانتظار
الى هذا الحين ، بل نحن نريد الثورة الاشتراكية والناس على
جبلتهم الحاضرة والعمال لا يتعدون اتباع رؤسائهم والاعمال تحت
رقابة كتاب الحسابات

ولكن هذه انطاعة يجب ان تكون للطليعة المسلحة الناهضة
في مقدمة سائر المستغلة مجهوداتهم وسائر الصناع وذوى المهن وهي
هيئة العمال . وعلى هذه الطريقة يمكن بل يجب ما بين كل يوم
وآخر البدء في الاستعاضة عن طريقة مراتب الموظفين العموميين

المعقدة المعهودة بالآثرة والميزة بطريقة الوظائف البسيطة التي يقوم بها رؤساء العمال والمحاسبون ، وهي الطريقة التي تعتبر قابلة التنفيذ منذ الآر بين المتمدنين القادرين على الاضطلاع بمهام هذه الاعمال نظير اجور بسيطة تعادل اجرة العامل العادى .

ولنتول تنظيم الصناعة العظيمة مبتدئين بما اوجده منها من قبل ارباب رؤس الاموال ، لنتول تنظيمها نحن انفسنا ، نحن العمال بمالنا من الخبرة التامة بصفتنا القائمين بمادق وجل من تلك الصناعات ، ولنوجد اطاعة وانتظاماً تامين لهما قوة الحديد تؤيدهما سلطة حكومة العمال المسلحة ، ولنجعل مهمة الموظفين العموميين مقصورة على مجرد تنفيذ ارادتنا ، وليصيروا مسؤولين وقابلين للعزل ولا يكونوا سوى قسمين رؤساء عمال ومحاسبين لا يتناولون الا الاجور الزهيدة كسائر العمال ، وهذا مع احتفاظنا بالطبع بالفنيين والاختصاصيين فى كل نوع من الاعمال والصنائع والمهن ، فهذه هى مهمتنا ، العامله : وعلى هذا الاساس ولاجل تحقيق هذا الغرض يمكن بل يجب ان تضرم الهيئة العاملة نيران الثورة . وهذا المبدأ المختص بقاعدة الاهتمام بالانتاج العظيم مؤد بطبيعته الى تلاشي نظام التوظيف بخذافيه على التوالى والى الاستعاضة بشيء آخر فى مكانه بالتدريج مخالف لكل وسائل الاسترقاق والاستتجار ، بنظام آخر

من امور تجعل الوظائف تصبح على ممر الايام مجرد رقابة ومحاسبة في منتهى البساطة يقوم بها الجميع بالتناوب ثم تغدوان فيما بعد تأملا وانعام نظر واخيرا تتلاشي آخر ظلال لها باعتبارها عمالين مخصوصين تتكلف بتأديتها فئة متفرغة لها من الناس .

وفي عام ١٨٧٠ انشأ مفكر الماني اشتراكي ديموقراطي نظاما اشتراكيا مخصوصا أطلق عليهم اسم « البوستة » . ولم يك ما هو احكم من هذا النظام الا انه لم يلبث أن تحول الى مصلحة منظمة على شكل احتكار الحكومة رأس المالية فسلطة التوسع والاستثمار أصبحت تحول الى نظام البوستة كل دوائر احتكارها . فالعمال الصاديين المهكة قوام من نصب الاعمال والذين لاتسد اجورهم نفرات عوزهم ولا تطفىء حرارة جوعهم ظلوا خاضعين بحكم الاحتياج الى النفوذ الديواني رأس المال . ولكن آلة الحركة الاشتراكية على تمام الاستعداد للعمل . فبعد أن تعمل على اسقاط رأس المالين وكسر صلابة هؤلاء المستغلين بأيدي العمال المسلحين الحديدية وتحطم الآلة الديوانية الحكومية الحالية نصبح وليس امامنا سوى ترتيب عملي في منتهى الاتقان والاحكام خال من عناصر التطفل والفضول يستطيع العمال المتحدون ان يدبروه بانفسهم بمهارة تامة بالاستعانة بالتقنيين ورؤساء العمال والمحاسبين مع جعل اجور الجميع

متساوية معادلة لاجراى عامل اعتيادى . فهذه هى المهمة المحدودة العملية القابلة للتنفيذ فى الحال لابطال كل وسائل الاحتكار ولاجل تحرير العمال من نير الاستغلال وهى مستفاد من التجربة العملية التى قامت بها المشاعية فى باريس أثناء حركتها الكبرى . وما مقصدنا الاسمى وغرضنا المعجل سوى أن نصير كل مرافق الحياة الاقتصادية منظمة على نسق « البوسته » التى يتساوى فيها الفنون وملاحظو الأعمال والحاسبون وسائر بقية المستخدمين فى تقاضى اجور لا تتخطى قيمة ما يتاوله من الاجر العامل البسيط وأن يكون هذا النظام تحت اشراف وادارة هيئة العمال المسلحة : هذا هو مرامنا المعجل . وهذان هما الشكل الحكومى والقاعدة الاقتصادية اللازمان لنا . وهذا الرجاء اذا تحقق قضى على الترتيب البرلمانى واحل فى مكانه الا نظام التمثيلية وهى الا نظام الوحيدة الكافلة انقاذ الطبقة النشيطة من فساد دوائر النفوذ المالى الاحتكارى .

— ٤ —

لم شمل الامة

« ان المشاعية لم تتمكن من النظر بامعان فى مسألة تنظيم وحدة

الامة لان مدتها لم تطل ولانها كانت منهمكة في توطيد دعائها
بمكافحة اعدائها الداخليين والخارجيين . ومع ذلك فيستخلص من
النظرة البسيطة التي صار القاؤها على هذه المسألة لمحاولة البدء في حلها
وجوب اعتبار النظام المشاعي المنهج السياسي الوحيد الذي لا مناص
من انتهاجه حتى في صغرى القرى ... والمجالس المشاعية المحلية هي
التي تنتخب اللجنة الوطنية التي تمثل البلاد برمتها في باريس
« فالوظائف القليل عددها العظيم شأنها هي التي ستظل في
قبضة الحكومة المركزية ولا ينبغي ازالتها (وما المطالبة بمحو هذه
الوظائف الاضلال) ! ويجب اسنادها الى موظفين مشاعيين واقعيين
تحت طائلة المسؤولية الشديده .

« وبهذه الطريقة المشاعية المحكمة لا يهدم كيان الاتحاد الوطنى
بل يزداد توثقا واستحكما . ولا بد من تحقيق الوحدة الوطنية
على اثر محو السلطة الحكومية التي نزع منها تعمل على تقوية هذه
الوحدة والمحافظة عليها في حين انها تريد ان تبقي مستقلة عن الامة
وسائدة عليها . وفي الواقع ان هذه السلطة الحكومية ليست سوى
عرض من اعراض الشلل التي تبدو على جثمان الامة .

« فالغرض الاساسى اذن هو استئصال اعضاء الضغط
والأرهاق التي تستخدمها سلطة الحكومة العتيقة وانتزاع الوظائف

المشروعة من هذه السلطة التي تدعي حق السيادة على الحياة الاجتماعية لاسنادها الى خدام صادقين للامة مسؤولين امام المجتمع العام» .

ولسنا ندري الى اي حد لم يفهم انتهازيو الاشتراكية الديمقراطية المعاصره او بمعنى أوضح لا يريدون ان يفهموا هذا البيان الجلى الذى بسطه ماركس ؛ ان الدليل المقنع على عدم فهمهم او على مكابرتهم يظهر باوضح مظهر فى الكتاب الذى وضعه الجاحد برنستين الذى احرز به شهرة تعادل شهرة ايروسترات ، وهذا الكتاب عنوانه قواعد الاشتراكية ومهمة الاشتراكية الديمقراطية . فقد كتب برنستين فى كتابه المذكور متصديا للجميل التى سردناها فيما تقدم من اقوال ماركس مايلي : ان هذا البرنامج يفتحوا السياسى يلثم من كل اوجهه الجوهرية بطريقة مذهشة مع المذهب الاتحادى ... فانه على الرغم من كل نقط الخلاف الموجودة فى امكنة اخرى من وجهة النظر ما بين ماركس وذلك المحسوب من « الطبقة الوسطى » واعنى به برودون — وقد وضع برنستين لفظى « الطبقة الوسطى » بين الاقواس الصغيرة حاسبا بذلك أنه يجعله عرضة للاستخفاف به — وتيار فكرهما فى هذا الصدد فى منتهى ما يمكن من التوافق والتمازج . ثم قال برنستين لاشك فى أن

٧ — لينين

أهمية المجالس البلدية قد عظمت « ولكن يظهر لي أن من المتكوك فيه أن الغرض الاساسي للديموقراطية حل الحكومات الحديثة وقلب كيان انظمتها رأساً على عقب كما يتصور ذلك ماركس وپروودون بما يرميان اليه : من تكوين جمعية وطنية مؤلفة من لجنات موفدة من قبل المجالس الاقليمية او المحلية التي تتألف هي بالمثل من منتخبين ترسل بهم مجالس النواحي بطريقة تجعل شكل الهيآت التمثيلية الوطنية القديمة تدخل في خبر كان » .

أن هذا انتهى منتهى السداجة القطيعة : أيمكن الخلط ما بين آراء ماركس المختصة بملائاة السلاية الحكومية المتطفلة بمبدأ پروودون الاتحادي ! ولكن هذا الخلط لم يجيء اعتباراً لانه لا يدور بخلد أي اشتراكي حتى ولو كان انتهازياً أن ماركس يتكلم هنا عن المبدأ الاتحادي (أي اتحادية ولايات او مقاطعات الى غير ذلك وكل واحدة منها محتفظة باستقلالها الاداري كولايات المتحدة الاميريكية وكالاتحاد السويسري والاتحاد الالماني والاتحاد النمساوي المجري سابقا وكالاتحاد البريطاني الذي وُضعت فاعده اخيراً) ولو من قويل معارضة المبدأ المركزي ، وانما هو يتكلم عن تحطيم آلة الحكومة المالية العتيقة الموجودة في كل بلد حافل بالاعيان واصحاب رؤس الاموال .

أن الانتهازي لا يستطيع أن يكون له فكرة الامما يحيط به في الوسط المالي ذي الجمود الاصلاحى الذى اذا اراد أن يتكلم عنه لم يعد فكره حد المجالس البلدية ، اما من جهة ثورة الطبقة العاملة فبيها أن ينصرف فكره اليها .

وان هذا رأى الصادر من برنستين لسخيف ، ولكن هنالك ما هو ادهى وأمر . ذلك انه لم يتعرض احدلناقضة برنستين فى رأيه هدا . لقد حمل عليه كثيرون ومن جماتهم بليخانوف فى روسيا وكاوتسكى فى غرب اوروبا ولكن لم يتعرض احدهم لهذا التشويه الذى حاول به برنستين أن يفسد المذهب الماركسي .

لقد برع هذا الانتهازي فى تجاهل الفكرة أو الرأى الثوري الذى نسه الى المبدل الاتحادى افتشائاً على ماركس — الذى خلطه بمبتدع القوضوية برودون (١) ومع ذلك فان كاوتسكى وبليخانوف اللذين زعمان انهما ماركسيان ارتدوكسيان ومن المدافعين عن تعاليم المذهب الماركسي الثورى التزما الصمت فى هذا الموطن ! وهذا هو احد الاسباب التى حملت على الاعتقاد بافتقار اشياع كاوتسكى

(١) هو بطرس يوسف برودون الاشتراكى الكاتب الفرنسوى الشهير صاحب النظريات الشهيرة فى الملكية ومؤسس طريقة التعاون المهمة حياته من ١٨٠٩ الى ١٨٦٥

الى آراء الانتهازيين في التمهيد ما بين الماركسية والفوضوية ،
وسنعود الى الخوض في هذا الصدد .

لا يوجد في المباحث التي نقلناها من أقوال ماركس عن
الخبرة التي اكتسبها ادني ظل للمبدأ الاتحادي . وفي الحقيقة
ان ماركس يتفق مع پرودون في نقطة واحدة لم يفتن اليها بيرنستين .
وفي الموضع الذي يرى بيرنستين ان ماركس متفقاً مع پرودون
يتبدى "افتراقه من الاخير ، ان ماركس على اتفاق مع پرودون
في وجوب استئصال شأفة آلة الحكومة الحاضرة . وهذا التوافق
ما بين الماركسية والفوضوية — الفوضوية مذهب پرودون
وباكونين (١) — لا يريدون الانتهازيو والكاوتسكيون أن يروه
لانهما يذشقان عند نقطة هذا الاتفاق عن المذهب الماركسي .

ويختلف ماركس عن پرودون وباكونين في مسألة المبدأ
الاتحادي (بدون التكلم عن سلطة العمال المطلقة) . ان المبدأ
الاتحادي ينبعث من وجهة نظر الفوضوية المتيسرة بعض اليسار
أى الى تيش عيشة الطبقة الوسطى من الشعب . وأما ماركس
فمن القائلين بالمركزية ، وفي كل الجمل المسرودة من أقواله لا يرى

(١) هو ميخائيل باكونين الثوري الروسي الشهير وأحد زعماء

الاشتراكية الدولية . حياته من ١٨١٤ الى ١٨٧٦

أقل اخلال بتمسكه بالمركزية . فلا يوجد سوى المتشبعين بثقة عمياء
في الحكومة من يستطيع حمل استئصال آلة المالية المتحركة على
محمل استئصال المركزية ...

وهل اذا استولى العمال والفلاحون الفقراء على سلطة الحكومة
ونظموا أنفسهم في هيآت مشاعية ورتبوا عمل كل الانظمة المشاعية
ليضربوا رأس المال ولينقضوا على صلاية المالكين وليقدموا للامة
أو للمجتمع العام بأسره ملكية السكك الحديدية والمصانع وسواها
مما كان في دائرة الملكية الشخصية لاعتبر عملهم هذا من قبيل
المركزية ؟ والا يكون هذا العمل أعظم مركزية ديمقراطية قائمة
على دعائمي المنطق والمصلحة العامة ؟ وهلا يمكن أن يقال عنها
حينئذ أكثر من كل قول آخر انها مركزية عاملية ؟

ان برنستين لا يذهب الى أمكان حدوث مركزية اختيارية
وامتزاج اختياري بين الهيئات المشاعية المتكونة في شكل امة
والتي ينبغي لها أن يختلط بعضها ببعض وتتماك لتتوصل الى محق
السيادة المالية واداة الحكومة المالية . ان بيرنستين يتصور ككل
فلسطيني (يريد اسرايليا) ان المركزية شيء يهبط من عل ولا
يمكن اظهاره وتثبيته الا بواسطة هيئات الموظفين والعسكريين .

وكأنما ماركس لذكته وفرط خبرته ادرك ما يمكن ان يصاب

به منهبه من التأويل الباطل والتحريف فقال من باب التحوط :
ان من الخطا المعتمد والوهم المقصود اتهام المشاعية بمحاولتها هدم
بناء وحدة الامة وإبطال السلطة المركزية . ولقد استعمل تماركس
لمقصد خاص الجملة التالية وهي « تنظيم وحدة الامة » ليعارض
بها باعتبارها مركزية هيئة العمال الديموقراطية ، تلك المركزية
المالية العسكرية الديوانية .

غير ان الذى لا يريد ان يسمع يدعى الصمم . فالانتهزيون
المتشمنون الى الاشتراكية الديموقراطية العصرية لا يريدون ان
يسمعوا أى كلام يدور حول محور السلطة الحكومية واستئصال
الهيئة المتطفلة

محو الحكومة المتطفلة

سبق لنا ايراد بعض الفاظ من أقوال تماركس فى هذا الصدد
فما علينا للآن الا ان نورد كلامه بتمامه فيه .

كتب تماركس مايلي :

« جرت العادة انه كلما استجد شيء تاريخى حمل على انه احد
اشكال الامور القديمة بل الميتة اى التي عفت آثارها من الوجود

الاجتماعى كيفما كانت الانظمة الجديدة قليلة الشبه والارتباط
بالانظمة القديمة المنسوبة اليها . وكذلك حدث في شأن المشاعية
الجديدة التى همت بتعطيم الحكومة الحاضرة فقد صار اعتبارها
محاولة بعث المشاعية التى ظهرت فى المصور الوسطى ... من قبيل
مزج الحكومات الصغيرة (منتسكيو ، ثم الجير ونديون) ... ومن
قبيل الكفاح الذى حدث قديما ضد المركزية المتساهية فى الشدة ،
وكل ما فى الامر ان الشكل الحاضر فيه تطرف كثير ...

« ان طريقة الحكم المشاعى تعيد الى كيان المجتمع كل القوى التى
كانت تقاتلها حتى اليوم تلك الغلة الطبقية المتأمية المسماة « الحكومة »
والتي تعيش على حساب الحياة الاجتماعية وهي عقبة كأداء فى
سبيل نموها ورقها . ولا يوجد من هو خير من هذه الطريقة
لتمكين فرنسا من التقدم خطوة واسعة فى سبيل النهضة والتجدد ...
« ان النظام المشاعى يجعل المنتجين الزراعيين تحت الادارة
الادبية التى تتمتع بها عواصم اثنواحي ونضمن لهم فى شخص العمال
الموجودين فى هذه العواصم الريفية ممثلين طبيعيين يمثلون
مصالحهم وحقوقهم . ووجود المشاعية نفسه داع بالطبع الى امتناع
الانظمة المحاية بحريتها الادارية ولكن لا بصفة تعادل بها سلطة
الحكومة التى تصير من ذلك احين أمراً عرضياً لا عمل ولا أهمية له .. »

« هدم سلطة الحكومة » ، « غداة طهيلية » ، « استئصال » ،
« محو » هذه السلطة ، « سلطة الحكومة التي تصير الآن عرضية
لاعمل ولا أهمية لها » — هذا هو النسق الذي يتكلم به ماركس
عن الحكومة وهو يحلل تجربة المشاعية ويصدر حكمه بموجب
هذا التحليل .

لقد كتبت هذه الانماط منذ خمسين عاماً ، ولكن يجب
الآن البحث والتقيب بين الآراء المنتشرة لاستخلاص المبادئ
الماركسية الصحيحة وعرضها على ضمير الجماهير التي حرمت من
الاطلاع عليها . لقد نسيت النتائج التي استخلصها ماركس من
الآراء التي اكتسبها من الثورة العظيمة الأخيرة التي حضرها
بنفسه في الوقت الذي تتعاقب فيه ثورات العمال الحديثة الكبرى .
« ان تنوع الخطط التي أتبعها المشاعية وتنوع المصالح التي
كانت مضطرة لان تراعيها أثناء نهوضها لتدل أوضح دلالة على انها
كانت هيئة سياسية ذات مرونة وبراعة لامتل لها في حين ان كل
أشكال الحكومات السالفة لم تزد على انها كانت في جوهرها آلات
ضاغطة . فكل دخيلة أمرها ومستور سرها محصور في انها كانت
قبل كل شيء حكومة الطبقة العاملة » ، وانها النتيجة المنطقية لنشوب
الصراع ما بين الطبقة المنتجة والطبقة المستغلة ، ثم انها صارت أخيراً

هيئة سياسية علنية تكفل بإتمام تحرير العمل تحريراً تاماً من الوجهة الاقتصادية ...»

« ومن غير هذا الشرط الأخير تصبح طريقة النظام المشاعي مستحيلة التواجد أو خيالا ضلّالا . »

ان افراداً من قوى الأوهام أخذوا يكذبون ويرهقون أذهانهم في البحث عن الأشكال السياسية التي يجب التي تصير فيها الحياة الاجتماعية في طورها الاشتراكي . فالفوضويون أضحوا مسألة الاشكال السياسية من إبحاثهم للمرة . وأما انتهازيو الاشتراكية الديموقراطية المعاصرة فقد قبلوا الاشكال السياسية المالية المتمثلة في الحكومة الديموقراطية البرلمانية باعتبارها حداً لا يجوز تجاوزه وطأطأوا لها الرؤس مصلين مبتهلين زاعمين انها « نموذج النماذج » ووصفوا كل محاولة ترمي الى محو هذه الاشكال بالفوضوية

لقد استخلص ماركس من قاصيل تاريخ الاشتراكية والصراع السياسي أن الحكومة مقضي عليها بالاختفاء وأن شكل تطور اختفائها أي الانتقال من عهد الحكومة الى عهد عدم وجود الحكومة هو انتظام هيئة المال في شكل طبقة متولية . واما من جهة ما ستكون فيه من الاشكال السياسية في المستقبل فهذا مالم ينحض فيه ماركس جرافا . بل وقف عند حد التأمل الدقيق

في تحليل التاريخ الفرنسي واستنتاج النتيجة التي استخلصها من حوادث عام ١٨٠١ وهي : اننا نقرب من تحطيم الآلة الحكومية المالية .

وحينما اضطرت نيران ثورة المال الكبيرة أخذ ماركس يدرس الاشكال التي تقلبت فيها على الرغم من انقطاع ضرامها واختفاق حركتها وعلى الرغم من سرعة تلاشيها وضعفها المدهش . أن المشاعية هي الشكل الذي تطورت فيه اخيراً ثورة الحياة العاملة والذي تحت ظلاله من المستطاع اتمام تحرير العمل من الوجهة الاقتصادية .

أن المشاعية هي اول شروع الثورة العاملة في حطم اداة الحكومة المالية والشكل الذي اكنست به الثورة اخيراً والذي يمكن بل يجب أن يحل محل الادارة المحطمة .

وسنرى فيما يلي من التفصيل والايضاح أن الثورتين الروسيتين اللتين اندلعت السنة لهيهما في عامي ١٩٠٥ و ١٩١٧ في شكل آخر وظروف مغايرة لما تقدمها من الثورات لم تكونا سوى تكملة عمل المشاعية وتطبيق التحليل التاريخي الدقيق الذي قام به ماركس .

الفصل الرابع

تكملة

(ايضاحات مكملة لانجيل)

أن ماركس حل من وجهة المبدأ مسألة معني التجربة التي قامت بها المشاعية . فعاود انجيل في عدة مرار طرق هذا الباب والتعرض لهذه المسألة مكملًا التحليل والنتائج التي أتى بها ماركس، موضحاً في بعض الاحيان اوجهاً أخرى لهذه المسألة بقوة عظيمة وتدقيق بالغ يجمعاً ما نصمم على ايراد هذه الايضاحات الكميالية المهمة.

١ -

(مسألة المساكن)

ان انجيل في رسالته التي وضعها سنة ١٨٧٢ في صدد مسألة المساكن جعل قاعدة بحثه الاختبار السابق في هذه المسألة على عهد المشاعية ، معرجاً في عدة مواضع على مهمة الثورة ازاء الحكومة . ومن المفيد الاشارة بالطريقة المثلى التي أوضح بها ايضاحاً في غاية الجلاء

من جهة اوجه التماثل ما بين الحكومة العاملة والحكومة الحالية
وهي الاوجه التي تسمح بالتكلم عن الحكومة في عدة نقط متفرقة
ومن جهة اخرى الاوجه التي تعارض فيها كلتا الحكومتين مينا
في هذا الايضاح طريقة التخطي الى تعطيل الحكومة .

قال انجيل في رسائنه المتقدم الاماع اليها :

« كيف يمكن حل مسألة المساكن ؟ انها تحل في المجتمع العام
الحالي بنفس الطريقة التي تحل بها اية مسألة اجتماعية اخرى كيفما
كان شأنها اي : بطريقة التوازن الاقتصادي المتراجع بين كفى
العرض والطلب وهو حل يسيدها الى حالة الاشكال على التوالي
مرة بعد الاخرى أى انه حل لا يودى الى اية نتيجة حاسمه . اما
التساؤل عن الطريقة التي ستتبعها اثورة في حل هذه المسألة فلا
تتوقف الاجابة عليه على مجرى الظروف الزمانية والمكانية بل
للاجابة صلات اخرى بمسائل تترامى الى صوب بعيد جدا عن
هذه الظروف ، ومن كبريات هذه المسائل ابطال التنازع الشاجر
ما بين المدينة والريف . وبما اننا لانحاول ان نبتدع اساليب وهمية
لتنظيم الحياة الاجتماعية التي سيجي بها المستقبل فمن العبث والخفة
التعريج على هذا الموضوع . ولكن يوجد شيء واحد لا يمكن
انكاره ولا المعارضة فيه ، ذلك انه يوجد في الوقت الحاضر مقدار

كاف من العقارات الثابتة لسد مطالب السكنى الحقيقية برمتها على شرط استخدامها بطريقة الحكمة والصواب . وهذه الطريقة لا تيسر تحقيقها الا اذا انتزعت ملكية الاملاك الحالية وصار اسكان العمال الذين لا مأوى لهم في هذه العقارات الثابتة بدلاً من مأويهم الحالية التي لا تصلح للسكنى فعند ما تستولى هيئة العمال على السلطة السياسية فان هذه الوسيلة تنفذ طبقاً للمصلحة العامة ويكون تنفيذها اسهل بمناسبة اندماج هذه الاملاك في سلك العقارات الثابتة الواضعة الحكومة الحالية يدها عليها والتي سترد الى حوزة الجمهور في جملة الاملاك المنتزعة ملكيتها »

ولم يحدث في هذا الموضوع التصدى لتغيير شكل السلطة الحاكمة ، لان مثل الحل المتقدم يمكن اتخاذه وهذه الحكومة قائمة بتأدية اعمالها . فلقد اقدمت الحكومة الحاضرة على انتزاع ملكيات بعض المساكن ووضع يدها على بعض الاماكن بهجرد اوامر اصدرتها . وقياساً على هذه الخطة المألوفة رسمياً يسوغ لحكومة العمال أن تقرر هي أيضاً وضع يدها على عقارات وانتزاع ملكيات . ولكن من الواضح أن الجهاز الادارى العتيق أي هيئة الموظفين التي لاسبيل الى انفصالها من هيئة الاعيان وارباب رؤس الاموال لا يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ

قرارات الحياة العاملة .

فلا لهذا الاشكال يقول انجيل :

« يجب العلم بان وضع يد الشعب العامل على كل ادوات العمل وعلى كل الصناعة هو أمر يناقض تمام المناقضة ما يراه برودون من امتلاك هذه الاشياء بطريقة الابتاع . فعلا برأي هذا الاخير يصبح كل عامل مالكا لمسكن ولقطعة اراح من الارض وللادوات اللازمة له ، أما الاسلوب الآخر فيقضي بان يكون مجموع الشعب العامل هو المالك للمساكن والمصانع وادوات العمل . وحق التمتع بهذه البيوت والمعامل وسواها لا يمكن التغلّي عنه واو على الاقل مدة زمن التطور الى الاشخاص او الشركات الخصوصية بدون دفع قيمة معينة . وكذلك ابطال الملكية العقارية لا يستدعي ابطال الدخل العقارى بل يقتضى تسليمه الى الحياة الاجتماعية ولو على الاقل في شكل معدل نوعا ، وامتلاك الشعب العامل بوجه قاطم كل ادوات العمل لا يمنع بأي حال من الاحوال بقاء الاستكراء والتأجير . »

وسنبعث في الفصل الآتي في المسألة التي عرضت لنا الآن هنا وهي مسألة المصادرة الاقتصادية المتخلفة عن الحكومة الهالكة . لقد التزم انجيل الحذر والحكمة في ايضاحه اذ قال ان طبقة المال

وهي متولية شؤون الحكومة لاتستطيع بتاتا أن توزع المساكن
بغير اجور ولو على الاقل في المدة التي يحدث فيها التطور. وتأجير
المساكن التي يمتلكها الشعب بأسره الى امرات مختلفات في
مقابل اجور يصير تقاضيا يستدعي بالطبع تحصيل هذه الاجور
وهذا العمل يدعو الى بعض المراقبة والى وضع اسعار للترميمات
اللازمة للمساكن . وهذه الامور تتطلب نوعاً من اشكال الحكومة
واكدها لان طلب البتة جهازاً عسكرياً ديوانياً خاصاً بموظفيه ذوى
الميزات والدرجات . وهكذا لا يتم الانتقال من هذه الحالة
الاحتياطية الى الحالة التي يصير توزيع المساكن فيها بلا مقابل
الا باعفاء آخر ظال للحكومة الضرورية الموقته .

ثم تكلم عن أولئك المجازفين الذين بعد انتهاء عهد المشاعية
وبعد الاستنارة بالدروس التي تلقوها عنها تخبروا مبادئ المذهب
الماركسي العامة، وبهذه المناسبة عطف على مبادئ هذا المذهب
قائلاً :

« انها وليدة الضرورة التي أوجدها العمل السياسي والسلطة
المطلقة التي لجأت اليها هبة العمال بصفها وسيلة الانتقال الى إبطال
الطبقات والى إبطال الحكومة في الوقت نفسه » .

من الجائز ان بعض عشاق النقد الاوربي وبعض السراة من « اكله

لحم المذهب الماركسي ، يرون شبه تناقض بين هذا البيان المتضمن
« إبطال الحكومة » ، وانكار هذا الشكل من التعبير بالطريقة
القوضوية كما بسطنا ذلك أثناء الكلام على مناقضة آراء دوهرينج .
فليس من المستغرب ان يعتبر الانتهازيون انجيل في عداد القوضوين ؟
لقد اخذت العادة ترسخ في نفوس الاشتراكيين الوطنيين
المسكانرين في ايماننا هذه باعتبار الاشتراكيين الدوليين بمثابة
قوضوين .

ان تعاليم ماركس تشير دائما الى تطابق ابطال الحكومة بابطال
الطبقات الاجتماعية . وأما الاعتراض الشير على دوهرينج يختص
بتلاشي الحكومة فهو لا يقتصر على اتهام القوضوين بالرغبة في
إبطال الحكومة فقط بل في اعتقادهم بان هذا الإبطال قابل للتحقق
في كل ساعة .

وبعد ما اتضح ان المذاهب الاشتراكية الديمقراطية تريد
أن تكسو المذهب الماركسي حلة لا توافقها باسنادها اليه زورا وضلالا
انه ذو صلات بالقوضوية في مسألة إبطال الحكومة فمن المفيد
الالمام بالجدال الذي دار ما بين ماركس وانجيل من جهة والقوضوين
من جهة اخرى .

مجادلة القوضيين

ان عهد هذه المجادلة يرجع الى سنة ١٨٧٣ اذ نشر ماركس وانجيل مقالات ضد البرودونيين القائلين بالحرية الادارية أي أضداد السلطة النظاميه وكن نشر هذه المقالات في مجلة اشتراكية ايطالية ولم يتح ترجمتها الى اللغة الالمانية الا في عام ١٩١٣ حينما أعادت نشرها جريدة « النيوزايت » .

كتب ماركس مفنداً آراء القوضيين الذاهبة الى الانصراف عن السؤل السياسية بتاتا :

« اذا كان الصراع السياسى الذى يجب ان تقوم به الطبقة العاملة يكتسي بحلل ثورية ، واذا كان العمال يحلون سلطتهم المطلقة محل سلطة الاعيان المطلقة فانهم يرتكبون جريمة هائلة بأخلالهم بمبادئهم لانهم لاجل قضاء مطلبهم الوقتي الحقير الوحشي ولاجل كسر شوكة النفوذ المالى يعملون على اكساب الحكومة شكلا ثوريا عرضياً بدلا من القاء السلاح وابطال الحكومة »

فهذا هو الموضع الذى يحتج فيه ماركس على ابطال الحكومة بشدة فى مجادلته القوضيين ! فهو لم يعترض على اختفاء او على

إبطال الطبقات ولكن على عدول العمال عن استعمال اسلحتهم في تنظيم القوة اي استخدام الحكومة في « كسر شوكة الفئدة المالية » . وقد احتاط ماركس بذلك وتجربته المهودين من اخراج مكافئته ضد المبادئ الفوضوية عن معناها الحقيقي بالتحديد الدقيق الذي اوردته في اثناء كلامه مينا .. الشكل الثوري العرضي « الذي تشكل . به الحكومة اللازمة في مبدأ الامر للهيئة العاملة . فان هيئة العمال لا حاجة لها الى الحكومة الا مدة وجيزة . اما فيما يختص بمسألة إبطال الحكومة وكونها غرضاً أساسياً فنحن على تمام الاتفاق مع الفوضويين . ونحن نؤكد انه لاجل ادراك هذا الغرض لا بد من الالتجاء وقتياً واحتياطياً الى استخدام آلات ووسائل واساليب السلطة الحكومية ضد المستغلين ، وكذلك لا بد من اللباز وقتياً الى سلطة الهيئة العاملة المطلقة لإبطال طبقات الهيئة الاجتماعية .

وقد اختار ماركس ان يجمع الطرق واوضحها في معارضة الاشتراكيين بتحتيمه على العمال القاء السلاح على اثر تقضيم نير ارباب رؤس الاموال عن كواهلهم او ادارت في حالة عدم القائه ضد المايلين لكسر شوكتهم اما اذا ارادت طبقة ان تسهر السلاح ضد طبقة اخرى فيما ذا يمكن تأويله الا باعتبار هذه الطريقة

شكل حكومة وقتية ؛

ليتسائل كل اشتراكي ديموقراطي : هل عرضت حقيقة مسألة الحكومة في المناقشة التي دارت مع الفوضويين ؟ وهل عرضتها حقيقة اغلبية الاحزاب الاشتراكية الرسمية الكبرى في مؤتمر الاشتراكية الدولية الثاني ؟

ان انجيل يتكفل بالايضاح التام الذي يفهمه كل عامي يريد الوقوف على حقائق هذه الآراء . فاول ما يبدأ به قلب ضلالة البرودونيين المملنة تحت عنوان « اضداد السلطات » أي اعداء كل سلطة وكل طاعة وكل حكومة .

قال انجيل في هذا الصدد : خذ مثلاً لك مصنعا أو سكة حديدية أو باخرة في السيم لا تجدو من الواضح انه لا يتيسر بغير الاعتماد على شيء من النفوذ أو من السلطة أو من الاشراف ادارة أي عمل من هذه الاعمال الفنية المحضة القائمة على أدوات متراكبة متعددة تديرها ايد عديدة وتحتاج الى تصرف مقرون بالحنكة والتدبير ؛

ثم كتب انجيل مساجلاً اشد اضداد السلطات هياجاً واقوام حجة ولجاجة :

« لو اني عرضت هذه البراهين على اقوى خصوم الحكومات

مراسلما استطاعوا أن يجيئوني بغير ما يأتي : أن ما ذكرت حق
ولكنه لا يقتضي سلطة او نفوذاً مما ننحى عليه ونطرح نيره بل مجرد
تفويض معين لا يمكن تخطيه . وكأني بهؤلاء القوم يحسبوننا نستطيع
أن نغير جواهر الامور بمجرد تغيير اسمائها .

وبعد أن اوضح بهذه الطريقة انجيل تنوع السلطات وتعدد
الادارات المحلية بنسبة الاعمال التي تقتضيها وما يمكن أن يطرأ على
هذه السلطات من التغيرات الاصطلاحية المختلفة حسبما تتطلبه
رقى الحياة الاجتماعية وتوسعها واستحالة حمل هذه السلطات على
محامل التحكم المطلق ؛ وبعد أن عاد الى الامثال التي ضربها عن
المصانع والسكك الحديدية وسواها من الاعمال الفنية واظهر ببيان
لا يحتاج الى الاستزادة أن كل هذه الاعمال آخذة في التحسن
واتساع النطاق وشدة الانتشار فهي في كل يوم تشتد حاجتها الى
اشراف ذوي العقول الواسعة والخبرة الفنية التامة انتقل من ادلة
الاثبات على الحاجة الى شيء من النفوذ والاشراف الى مسألة
الحكومة فقال :

« لو ان القائلين بالادارة الداخلية أرادوا الاقتصار على القول
بان نظام الحياة الاجتماعية المستقبلية لا تقبل السلطة الا اذا التزمت
الحدود التي تعينها لها تعيننا دقيقا جداً مقتضيات الانتاج لجاز لنا

أن نفاهم معهم . الا انهم يابون الا أن يظلوا متعامين عن حقائق
الامور الواضحة من تلقاء نفسها والتي لامناس من الخضوع لها
بحكم الضرورة القصوى والمصلحة العامة ويستمروا على المناظرة
والمجادلة جاعلين همهم الأكبر مناقشته في اللفظ نفسه غير مباليين بمدلوله
ولا بمقتضيات الأحوال .

« ولست أدري لماذا لا يقتصر أضداد السلطات على الصياح
في وجه السلطة السياسية وفي وجه الحكومة ؟ ان كل الاشتراكيين
على تنوع نحلهم متفقون على وجوب اختفاء الحكومة ومعها
السلطة السياسية على أثر شوب الثورة الاشتراكية الآتية . بمعنى
ان الوظائف العامة تفقد صبغتها السياسية وتنقلب الى مجرد وظائف
ادارية بحتة ومحافظة على المصالح العامة . ولكن أضداد السلطات
يريدون احياء ظلال الحكومة السياسية فجأة قبل احياء المقتضيات
الاجتماعية التي استدعت تواجد هذا النوع من الحكومات . فهم
يريدون أن يكون أول شرط من شروط اشتعال نيران الثورة
الاشتراكية العامة هو كل أثر للسلطة .

« فهل رأى هؤلاء السادة ثورة مشبوا ضرامها ؟ ان الثورة
بالتأكيد لا يمكن اشتعال لهبها ووصولها الى مقصودها الا اذا
كانت مرتكزة على أعظم ما يمكن تصوره من النفوذ والسلطة .

وما الثورة الا عمل يراد به أن ينفذ شطر من الامة ارادته في شطر آخر منها مستعينا بقوة البنادق والاسنة والمدافع أى بأعظم الوسائل المعلومة حتي الآن تسلطا وتحكما . وعلى أثر تغلب الفريق الثائر على خصمه يرى نفسه مضطرا إلى اتخاذ أشد وسائل التسلط للمحافظة على حالة الانتصار التي تكلفت بها ثورته مخافة أن تعود الفئة الرجعية إلى الهياج في دور السكون والتطلع الاشر ثياب إلى استعادة سلطانها الذائل . وهل كانت مشاعية باريس تلبث أكثر من عشية وضحاها لو لم ترتكر على قوة الشعب المسلح الناهض لمساندتها قبالة السلطة المالية المتحكمة التي تقاومها ؟ والا يحق لنا أن ننحى على المشاعية بأشد اللائمة لأنها لم تعرف كيف كان من المحتم عليها أن تتمتع بأعظم سلطة تستطيع اذ ذاك الحصول عليها لتستمر في عملها وهي مؤيدة بنفوذها الواقف في نفوس الشعب ولتكبيح من جراح أشيع خصومها المنبشرين بالطبع في كل مكان إلى أن تصرع رأس المالية تماما ويستتب لها الامر خير استتباب ؟ ومن هذا البيان يستتبع أما أن يكون أضداد السلطة لا يفقهون مغزى ما يقولون ، وفي هذه الحالة لا يكون قولهم الا مدعاة للقلق والشقاق في صفوف الحياة العاملة ، وأما أن يكونوا مدركين حقيقة ما يقولون ولا هم لهم الا العناد وفي هذه الحالة يخونون الغرض الجوهرى الذي ترمى إلى

أدراكه هيئة العمال . وفي كلتي الحالتين لا يعملون ، اذا أصرروا على رأيهم ، الا لخدمة مصلحة الفئة الرجعية .

ان المسائل التي صار الالمام بها عرضاً في هذا البيان يجب التبسط في البحث فيها في الفصل الآتي عندما نتصدى للنظر في العلائق التي تربط السياسة بالعلم الاقتصادي حينما تشرف الحكومة على الزوال .

فهذه هي مسألة تحول الموظفين العموميين والموظفين السياسيين الى مجرد موظفين اداريين وكذلك مسألة تطور الحكومة السياسية . الا ان هذا التعبير الاخير مدعاة لسوء التفاهم بما يوجد من الاعتقاد بطول المدة التي تتلاشي في إثباتها الحكومة ، اذ قد تجيء آونة تتحول فيها الحكومة وهي في دور تطورها من حكومة سياسية الى حكومة غير سياسية .

وان اهم ما يلاحظ في بيان انجيل المعروض في هذا الفصل هو الاسلوب الذي عارض به القوضويين في المسألة المطروحة على بساط البحث . ولقد ساجل الاشتراكيون الديموقراطيون الذين يريدون الانتماء الى آراء انجيل القوضويين البحث ملايين المرات منذ عام ١٨١٣ ولكنهم انما كانوا يساحلونهم بالتاكيد باعتبارهم ماركسيين لا يستطيعون ولا ينبغي لهم ان يناقشوا . ان فكرة ابطال

الحكومة لدى القوضيين مهمة مضطربة وليست ثورية ، وعلى اساس هذه الفكرة شرع انجيل يقارعهم بالحجة بالحجة للوصول الى حل المسألة على وجه معقول .

ان القوضيين يرفضون بالتاكيد ان ينظروا الى الثورة في حالتها تولدها ونموها ثم في حالة سيرها الخاص ازاء القوة والسلطة والنفوذ والحكومة .

فلاشترأ كيون الديموقراطيون المعاصرون بمجادلتهم القوضيين في وجود الحكومة والسلطة يقتصرون على هذا المعنى : « نحن من اشباع وجود الحكومة اما القوضيون فمن اضدادها ! » وما هي الا جملة لا كتبها السنة رأس المالين حتي اصبحت مبتدلة ثقيلة على الاسماع فضلا عن خلوها بالمرّة من قوة الدحض والاقناع . ومما لا ريب فيه أن أي عامل ذي مسكة من التأمل والتفكير لا يرى في مثل هذا القول التافه المبتذل ما يروي غليله ويزيل حيرته وينقذه من حجب القوضيين . وهذا ما لاحظته انجيل بالطبع وما اراد ان يتقيه في مجادلتها خصومه في الرأي فسلكت مسلكا مغايرا بالمرّة لما اعتاد الاشتراكيون الديموقراطيون أن يسلكوه في مناظراتهم : فذهب الى تقرير مبدأ لا يختلف فيه اشتراكيان . وهو وجوب اختفاء الحكومة باعتباره نتيجة للثورة الاشتراكية . ثم انه

تخرج من المبدأ المجمع عليه من كافة الاحزاب الاشتراكية على اختلاف نزعاتها الى عرض مسألة الثورة نفسها في مقام البحث والايضاح متصدياً لها بصراحة تامة ، وهذه المسألة هي التي لا يريد الاشتراكيون الديموقراطيون الانتهازيون أن يخوضوا عباها
أركان البحث فيها برمتها للقوضيين . فإراد انجيل بطرح هذه المسألة فوق بساط أر يقبض على الثور من روقه اذ يقول :
أفلم يكن من الواجب على المشاعية أن تستفيد بقدر ما تستطيع من سطوة الثورة وتقوتها الحكومي أي من صولة الهيئة العاملة المسلحة المنظمة في شكل طبقة حاكمة ؟

ألا الاشتراكية الديموقراطية وهي الاغلبية ظلت دائماً تعزل الخوض في مسألة المهمة الجوهرية التي يجب أن تقوم بها هيئة العمال في الثورة جانحة عند هذه النقطة الى الاستخفاف المشوب بالرياء تارة والى التفرير بهذه الجملة الحمقاء السفطائية وهي قولها « وحينئذ يرون ما سيكون » وعلى هذا يرى القوضيون أنفسهم محقين في اتهام الاشتراكيين الديموقراطيين باخلالهم بأهم واجب عليهم نحو العمال وهو تشريةهم بالتعاليم الثورية . اما انجيل فقد استفاد من تجربة العمال الاخيرة ما أتاح له أن يدرس درساً عميقاً ما يجب على هيئة العمال اتيانه تجاه المصارف المالية وازاء الحكومة وكيف يتيها لها هذا العمل .

- ٣١ -

رسالة موجهة الى بيبيل

أن من أهم ، أن لم يكن بالفعل أهم ، ما خطه قلمًا ماركس وإنجيل
من الايات اليينات في كتبها بشأن الحكومة الجملة التالية
المقطعة من رسالة حررها إنجيل ووجه بها الى بيبيل ما بين ١٨ و ٢٣
مارس سنة ١٨٧٥ . ونحن نبدي هنا ملاحظة خاصة لا ارتباط لها
بالموضوع وهي أن هذه الرسالة ظهرت في عالم المطبوعات لأول مرة
إذا لم تخننا ذاكرتنا في المجلد الثاني من ذكريات بيبيل (ذكريات
حياتي) الذي تم طبعه وانتشاره في عام ١٩١١ أي بعد انقضاء
سنة وثلاثين حولًا على عهد تدبيرها وارسالها .

والباعث لإنجيل على كتابته هذه الرسالة هو الرغبة في نقد
مشروع برنامج جوتا الذي انتقده كذلك ماركس في كتابه الشهير
الذي بعث به الى و . براك ، وفي خلال هذه النقد عطف إنجيل
بنوع خاص من قبيل الاستطراد الى مسألة الحكومة .

قال إنجيل في رسالته مخاطبًا بيبيل :

« أن حكومة العامة الحرة تحولت الى حكومة حرة . وحسب

المعنى الاجرومي المستخلص من هذه الكلمات يمكن التعبير عن

الحكومة الحرة بأنها حكومة حرة ازاء كل موطنها أي انها حكومة ذات صبغة استبدادية . ومن الاوفق اطراح كل هذه الثروة الدائرة حول الحكومة وعلى الخصوص منذ عهد المشاعية التي لم تكن اذ ذاك قد صارت حكومة حسب ما يتضمنه المعنى الخاص بهذه الكلمة . لقد قذف القوضيون في وجوهنا بهذا الاصلاح « حكومة العامة » على الرغم من أن ماركس في كتابه الذي وضعه لمناقضة برودون تم في المنشور المتأخر قال بوضوح تام أن الحكومة تنحل وتختفي من تلقاء نفسها بوجود الاسلوب الاشتراكي . وبما أن الحكومة ليست سوى نظام انتقالي يجب استخدامه في الكفاح الثوري لسحق قوة خصوم الثورة فالتكلم عن حكومة عامية حرة يعتبر من قبيل الكلام الذي لا معنى له مطلقا : اذ طالما حياة العمال في حاجة الى الحكومة فهي تكون في حاجة اليها لالفائدة الحرة بل لاجل سحق خصومها . وأما حينما يسمح الوقت بالتكلم في صدد الحرية فهناك تناقض الحكومة عن التواجد بصفتها المعهودة . ولذا فاننا نقترح محو لفظة الحكومة واستبدالها بكلمة جيمائنايزن الجلييلة القديمة وهي ، المشاعية »

ويجب أن نلفت الافكار الى أن هذه الرسالة التي بحثت في موضوع برنامج الحزب الذي صار انتقاده في رسالة حررها ماركس

بعد بضعة أسابيع فقط من تحرير رسالة أنجيل (رجع تاريخ رسالة
ماركس الى ٥ مايو سنة ١٨٧٥) والى أن أنجيل كان ملازماً ماركس
اذ ذاك أثناء اقامته في لوندرة . والخلاصة من هذه الملاحظة كلها
ان أنجيل بقوله « اننا » فى الجملة الاخيرة انما اراد بلا شك ان يعبر
عن رأيه ورأى ماركس فى الاقتراح المروض على رئيس حزب
العمال الالماني بقصد اطراح لفظة الحكومة من البرنامج والاستعاضة
عنها بكلمة « المشاعية »

وما أعظم ماتعلو أصوات زعماء « الماركسية » الحديثة بالويل
والشبور على الفوضوية اذا ما اقترح عليهم مثل هذا التعديل فى
برنامج الحزب ، وذلك لان منذهبهم المبتدع قد مزج بمصير
الانهازية اللذيد !

فليرفعوا عقائهم كيفما شاءوا ازاء هذا الاقتراح ، وليطمثوا
بما ستوليهم رأس المالية من ثنائها الجم وجزائها الجزيل .
وأما من جهتنا فانا لن نأبه بصياحهم بل سنستمر على طلاب
ضالتنا المنشودة . وكما بصرنا ببرنامج حزبنا وجب علينا حتما أن
نعود الى تذكر نصيحة أنجيل وماركس لنعيد الى ذاكرتنا الحقيقة
الناصة ولنبحث من ضريحة المذهب الماركسي الحقيقي ولنحصه
وننقيه من كل الشوائب التى ألت به لتتمكن من توجيه الطبقة

العامة في صراعها لاجل تحررها الى اوفق وجهة وأوضح سبيل .
وقلما يحتمل وجود خصوم لنصيحة انجيل وماركس بين البولشفيين
وفي اعتقادنا انه لا توجد سوى صعوبة واحدة وهي عدم وجود
معجم للالفاظ المصطلح عليها في الاشتراكية . ففي اللغة الالمانية
توجد كلمتان تؤديان معنى « المشاعية » وقد تخير انجيل منهما اللفظ الذي
لا يقتصر على المدلول الخاس وهو « العمومية » بل يشتمل على
أضفى المعاني أي الذي يتناول المجموع ويتضمن اسلوب التعاليم المشاعية .
أما اللسان الروسي فلا يشتمل على مثل هذه الكلمة بمدلولها الاعم
ولهذا فلربما قضت الضرورة بالالتجاء الى استخدام الكلمة الفرنسية
وهي « الكومين » على الرغم من ابتعاد مدلولها الحقيقي في أغلب
الاحيان عن مدارك العمال الذين لا يعرفون من الفرنسية شيئا .
« ان المشاعية لم تصر على الاطلاق حكومة بالمعنى الذي
تشتمل عليه هذه الكلمة » هذا تأكيد انجيل الجوهري من
الوجهة النظرية . فبعد الايضاح الضافي الذي سبق بسطه فيما تقدم
من قبل أصبح هذا التأكيد معقولا بلا نزاع . فالمشاعية لم تعد
حكومة من وقت ان استوجبت على نفسها الضغط لاعلى أغلبية
الاهالي بل على أقلية منهم (وهي فئة المستغلين) ؛ لقد حطمت
اداة الحكومة المالية ولم يكن عملها هذا بقوة خاصة للضغط بل

الاهالي أنفسهم هم الذين شمروا عن سواعدهم وانبروا الى خصومهم في الميدان . فكل هذا العمل لا ينطبق مطلقا على مدلول الحكومة بمعنى لفظها المعروف . ولو تأيدت المتشاعية في عملها واستتب امرها لاختفت منها كل ظواهر الحكومة من تلقاء نفسها ، لأنها لا تبقى لها حاجة بعد استتباب الامر الى ابطال انظمتها لان هذه النظمات كانت تنكف عن العمل حينما لا تجد امامها ما تعمله .

« غير أن القوضويين دائبون على أن يقنعوا في أوجها بهذه الجملة « الحكومة العامة »

وانما يريد انجيل بهذا القول الاخير باكونين وحمالاته على الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين . على ان انجيل يعترف بصواب هذه الحملات فيما يختص بها بالحكومة العامة التي لا معنى لها والتي هي في معزل عن الاشتراكية وينبغي القضاء عليها بالابطال كما ينبغي القضاء على « الحكومة العامة الحرة »

ويبذل انجيل مجهوده في تحويل مجادلات الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين مع القوضويين في مجرى حسن ، وفي جعل مقاومتهم منتظمة من جهة التمسك بالمبادئ ، وفي انقاذهم من أوهام الانتهازين الفاسدة وآرائهم الضالة في الحكومة . غير أن كتاب انجيل الى يديل ظل واأسفاه ستا وثلاثين سنة ملقى في

غيابة الصندوق ! ومع ذلك فانتا سنرى فيما يلي ان كاوتسكي ظل
ينشر في موضوع الحكومة نفس الآراء التي كانت الباعث الا هم
لانجيل على إرسال كتابه السالف ذكره الى يديل لتقيس البرنامج
الاشتراكي منها واقصاء أفكار الاشتراكيين عنها .

واجاب يديل على كتاب انجيل برسالة تاريخها ٢١ سبتمبر سنة
١٨٧٥ ذكر فيها أنه علي اتفاق تام معه من جهة البرنامج وأنه وجه
لومه الى ليبكنخت على ميوله المتجهة الى التراضي مع رأس المالين .
على إننا لو تناولنا كتاب يديل الذي عنوانه : مقاصدنا ، لوجدناه
حافلا بآراء عن الحكومة في منتهى الشطط والضلال اذ يقول :
« أن الحكومة يجب أن تتحول من حكومة قائمة على حكم طبقة
مخصصة الى حكومة عامة » .

وهذا هو ما نشر في الطبعة التاسعة من كتاب يديل المذكور
سنة ١٨٨٦ . فليس من المستغرب بعد هذا اذا ما صم الاشتراكيون
الديموقراطيون الالمانيون على الارتكان على اقوال الانهازيين
وأدلتهم في هذا الصدد بشأن الحكومة ولا سيما عندما يظل
شراح اقوال انجيل ناعمين تحت ظلال الاهمال والتراخي ، وعندما
لا تسمح شئون الحياة العادية ومقاضياتها بتلقين الاشتراكيين
الديموقراطيين مبادئ الثورة وتعاليمها العملية .

نقد مشروع برنامج ايرفورت

أن انتقاد مشروع برنامج ايرفورت الذي وجه به انجيل الى كلوتسكي في ٢٩ يونية ١٨٩١ ونشر بعد عشر سنوات أي في عام ١٩٠١ في جريدة الينوزيت لا يمكن أن يظل مهملًا في تحليل المذهب الماركسي من جهة ما يختص منه بالحكومة لان محوره يدور على انتقاد آراء الانتهازيين والاشتراكيين الديموقراطيين بخصوص مسألة تنظيم الحكومة

ولنلاحظ في اثناء استعراضنا اقوال انجيل أنه قد أبدى أيضا في المسائل الاقتصادية السياسية بيانًا في منتهى الاحكام والفائدة ، وهذا البيان يظهر مقدار تتبعه التطورات رأس المالية الحديثة وكيف انه حزر الى مدى بعيد كل المسائل الاقتصادية المتمشية في طريق التدرج في غضون عصرنا الحالي الاستعماري وما ستؤدي اليه من التوسع في الاستثمار . واليك ما أورده من البيان في صند الجملة الآتية : « فقد القاعدة » التي وردت في مشروع البرنامج لوصف رأس المالية فقد كتب ما يلي :

« لو أننا اتخذنا لنا شكل شركات مساهمة من انواع شركات

الاحتكار التي تشرف على فروع بأسرها من الصناعة وتحتكرها
فاننا نرى الانتاج الخاص قد بطل بل نرى قاعدة الانتاج نفسها
قد فقدت»

فنحن امامنا الآن الوصف الجوهري لرأس المالية الحديثة
من الوجهة النظرية أي المبدأ الاستعماري الذي تتحول بموجبه رأس
المالية الى رأس مالية محتكرة . وهذه نقطة يجب الالتفات اليها
للحذر من الوقوع في الشطط الذي يمنح اليه الاصلاحيون الماليون
بندهابهم الى أن رأس المالية الاحتكارية الخاصة أي الحكومة
ليست هي رأس المالية العادية ، وقد استطاعت أن تتسمى
« بالاشتراكية الحكومية » ومن المؤكد أن المحتكرين لم ينتهجوا
طريقة واحدة تسير على خط مستقيم ولا يمكنهم أن ينتهجوها في
المستقبل . ولو فرض وتمكنوا من ايجاد قاعدة منظمة يتبعونها في
الاشياء التي تحتكرونها سواء أكانت هذه الاشياء المحتكرة وطنية
أو دولية فانهم يكونون قد أوجدوا حقيقة مرحلة جديدة في
الاحتكار رأس المال ولكننا على كل حال لانكون قد خرجنا عن
دائرة الرضوخ لحكم رأس المال

على ان صلة النسبة أو القرابة أو الرابطة التي تربط ما بين
رأس المالية والاشتراكية يجب أن تترامى لمثلي هيئة العمال كدليل

مؤيد لقرب وسهولة واحتمال نشوب الثورة الاشتراكية بل وضرورة نشوبها في الحال وليست كدليل مناقض يدعو الى التزام خطة الحيدة ازاء أولئك الذين يمحذون، مثل طلاب الاصلاح، وجوب نشوب الثورة ويصورون رأس المالية في صورة جاذبة آخذة بمجامع الالباب . ولكن لنضع هذه المسألة الاقتصادية ولنعد الى مسألة الحكومة . فان انجيل يبسط امامنا ثلاثة بيانات في متهى الاهمية فأول هذه البيانات تختص بالجمهورية وثانيها يتعلق بارتباط المسألة الوطنية بمسألة تنظيم الحكومة والثالث مختص بالادارة المحلية فأما ما يختص بالجمهورية فقد جعلها انجيل النقطة المركزية من جهة الخطارة في انتقاده على مشروع برنامج ايرفورت . واذا ماتدكرنا أهمية برنامج ايرفورت لدى سائر الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الدولية وما أحرزه من المسكانة في المؤتمر الاشتراكي الدولي الثاني الذي جعله النموذج الاساسي له في أعماله وقراراته فمن الممكن القول بغير مغالاة ان انجيل ينتقد في هذا المقام انتهازيى الاشتراكية الدولية الثانية بأجمعهم .

وهذا ما كتبه انجيل في هذا الصدد :

« ان المطالب السياسية التي ينشدها المشروع مصابة بنقص

فادح . فهى لاتضمن بالتأكيد ما يجب أن يقال وأن يطلب »

وسيفهر انجيل فيما بعد أن الدستور الالماني عبارة عن نسخة من الدستور الرجعي القديم الذي صار وصفه في سنة ١٨٥٠ وان الراجستاج ليس سوى « ورقة من كرامة الحكم المطلق » كما عبر عنها بهذا النص ويلهيلم ليكينخت وان الرغبة في تحقيق جعل ملكية كل ادوات العمل مشاعاً هي عمل لامعني له مادام قوامه ذلك الدستور الذي يتضمن وجود الحكومات الصغيره واتحاد الحكومات الصغيره الالمانية

ثم قال انجيل الذي كان يعلم حق العلم بأنه لايسكن ايراد لفظة الجمهورية في المانيا ضمن نص البرنامج الخطر مثل هذا العمل من الوجهة القانونية ، وان كان في الحقيقة ليس ممن يستسلمون الى مثل هذا المنع بالسهولة التي يستسلم اليها كل الالمانيين في المانيا: « من الصعب أن نخوض في عباب هذا الموضوع . الا أنه على كل حال وكيفما كان مبلغ الصعوبة أو الخطر لابد من الفصل في الامر بوجه قاطع . والهياج الذي يظهره الانتهازيون الا ن على صفحات قسم عظيم من الصحافة الاشتراكية الديموقراطية يظهر مقدار الضرورة التي يستدعيها الفصل في هذه المسألة . وقد أدى الخوف من تنفيذ القانون الموضوع ضد الاشتراكية والتأثر من بعض التصريحات التي حدثت تحت نفوذ ذلك القانون ولم يمن

وقت تنفيذها الى الرغبة في الوقت الحاضر في أن يكتفى الحزب
بالنظام الشرعى المتبع الآن في المانيا باعتباره محققا لجميع المطالب
الاشتراكية بطريقة سلمية »

على أن مسألة تخوف الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين
من تحريك ذلك القانون الاستثنائي وعملهم من جراء هذا التخوف
يكل حذر ومسألة اعتبارها انجيل جوهرية وفي مقدمة الموضوع
الذى خاض عبا به غير عابى بما يرمى اليه الانتهازيون من المقاصد
فصرح بأنه نظرا لفقد الجمهورية والحرية من المانيا أصبح تحقيق
الاحلام السلمية مستحيلا . ولم يقبل انجيل أن يقف مكتوف
اليدين ازاء هذه الحالة . فصرح بأنه من الممكن في البلاد التى توجد
فيها جمهوريات أو حرية واسعة النطاق يمكن توهم (توهم فقط)
التوصل الى بلوغ الامانى الاشتراكية بطريقة سلمية أما في المانيا
فمن رأيه :

« ... أما في المانيا حيث الحكومة تكاد تكون في أوج
عزتها وقوتها وحيث يتجرد الرايخستاج وسائر الانظمة التمثيلية
الآخري من كل سلطة حقيقية فأن الجهر بشيء من هذا القيل
وعلى الخصوص بغير حاجة ماسة الى مثل هذه المجاهرة فأن مثل
هذا العمل يؤدي الى انعطاف ورقة الكرم نحو أرومتها وهي

الحكم المطلق لتتخذ منه عطاء لها يحجبها في مستظلمها عن أعين
الشخصين اليها . »

وفي الواقع أن أغلبية الزعماء الرسميين للحزب الاشتراكي
الديموقراطي الألماني هي التي تجعل نفسها سترًا للحكم المطلق في
ألمانيا بتركها تعاليم أنجيل راقدة في مختبأ الأهل
ثم كتب أنجيل مايلي :

« إن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تقود الحزب في آخر
الامر إلا إلى التخبط في طريق الخطأ والضلال . فهو يقدر المسائل
السياسية العامة ذات العسبة الاضطهادية فيعمل بهذه الطريقة على
إخفاء المسائل الجوهرية المهمة التي تتطلب الفصل السريع والتي
لا بد لها من أن تعرض من تلقاء نفسها في ميدان الظهور عند أول
حادث جسيم أو عند أول أزمة سياسية . فما الذي ينجم عن كل ذلك
إلا أن يصير الحزب في الفرصة السانحة والساعة الحاسمة عاجزاً
وليست له آراء صحيحة ومبادئ ثابتة ووحدة تربط ما بين مسائله
المتعددة التي تقتضي الفصل فيها بحد قاطع في حين أنه لا يمكن البت
في هذه المسائل لأنها غير معنومة لدى الجمهور الذي لا عهد له بالبحث
فيها من قبل ... »

« إن تناسي هذه الأمور الجوهرية لأجل مصالح عرضية

والاستمرار على متابعة النجاح المحرز في الوقت الحاضر والذي يتوالى لاجله الجهاد بدون نظر الى المواقف وتضحية الحركة المستقبلية لاجل شأن لا أهمية له صار الحصول عليه في هذا الوقت كل هذا ناجم عن أسباب « شريفة » ، وما هذا كله الا مما يصح اعتباره من التصرفات الانتهازية . وما الانتهازية « الشريفة » الا خطر يهدد الاشتراكية من أفضع الاخطار الجمة التي يهددها

« ومما لا ريب فيه ان حزبنا والطبقة العاملة لا يتيسر لهما ادراك السلطة والحكم الا اذا تشكلا بشكل سياسى كالجمهورية الديمقراطية مثلا . بل هذه الجمهورية هي الشكل الخاص بالسلطة المطلقة التي تحصل عليها هيئة العمال كما اظهرت ذلك الثورة الفرنسية الكبرى » ان انجيل لم يزد هنا على ان أبرز الفكرة الاساسية المنبثقة في تفريق كتب ماركس مجسدة في مكان واحد وهي ان الجمهورية الديمقراطية هي المرحلة التي توصل هيئة العمال الى الحكم المطلق . وفي الحقيقة أن هذه الجمهورية لا يمكنها أن تنهى أجل سلطة رأس المال ولا تزيل استعباد الجماهير ولا تقضى على تصارع الطبقات ، ولكنها تجمل هذه المصارعة ذات قوة وانتشار وتمنعها عن تضاعفها وتستطيع بواسطته اذا أوفت الساعة الموافقة لتحقيق المطالب الاشتراكية الصحيحة وحماية مصالح الجمهور ان تقود الجماهير في ساحة الصراع

الاخير لتخرج منه متوجة بأكليل الظفر . الا أن كل هذه التعاليم
الماركسية قد تناستها الاحزاب الاشتراكية في مؤتمرها الدولي
الثاني ولم تشر اليها حتى ولو من طرف خفي وكذلك فعل المنشقيون
في غصون الاشهر الستة الاولى من الثورة الروسية التي شبت سنة ١٩١٧
وقد كتب انجيل في صدد مسألة الجنسيات والجمهورية
الاتحادية ما يلي :

« ما الذي سنستعوض به عن المانيا الحالية (بدستورها الملكي
الرجعي وتقسيمها الذي لا يعتبر أقل رجعي ، تقسيمها الى عدة
حكومات صغيرة ، ذلك التقسيم الذي يديم خواص البروسية بدلا
من اذابتها في المجموع الالماني) ؟ من رأيي أن ليس لهيئة المال
من مجال للتخير اذ ليس امامها سوى شكل واحد ترتضي به وهو
الجمهورية الوحيدة التي لا تقبل التجزؤ . أما الجمهورية المتحدة التي
تتطلع اليها البلاد الالمانية لتكون بها على نسق جمهورية الولايات
المتحدة الامريكية فانها لا يمكن الا أن تكون عقبة كأداء في الشرق
ان مثل هذه الجمهورية قد تصير ناجحة ومفيدة في انجلترا
حيث يقيم أربعة شعوب في جزيرتين وحيث توجد ثلاثة أساليب
تشريعية تعمل كلها في آن واحد مع وجود البرلمان الاتحادي .
واذا ما انصرفنا عن فرض نجاح هذا الشكل الجمهوري في انجلترا

فاننا نراه قد لبث مدة طويلة عقبه كأداء في سويسرا الصغيرة
الى اذا وجدت حاجتها شديدة الى الجمهورية المتحدة فما ذلك الا
لانها بحكم الضرورة قد اعتبرت عضوا ايجابيا في النظام السياسى
الاوروبى . أما بالنسبة لالمانيا فان الطريقة الاتحادية التى على
النمط السويسرى لا يمكن الا ان تكون رجوعاً عظيماً الى الخلف
وذلك لأن الحكومة الاتحادية لها أمران تمتاز بهما اذا كانت تامة
الاتحاد أحدهما أن تكون كل حكومة تمثل جزءاً من الحكومة
الاتحادية الكبرى يكون لها تشريع مدنى وجنائى خاص وطريقة
سنها قوانينها خاصة بها أيضاً ، وفضلاً عن ذلك فانه يوجد بجانب
البرلمان الوطنى مجلس ممثلين ياتم فيه مندوبو الحكومات المتحدة
وهؤلاء المندوبون منتخبون من كل ناحية صغيرة كانت أو كبيرة
اذ لا بد أن يكون لها حق فى التمثل فى ذلك المجلس . وما الحكومة
الاتحادية فى المانيا الا واسطة الانتقال الى حكومة ممتزجة العناصر
تمام الامتزاج والشررة التى هبطت من عل فى المدة الواقعة ما بين
عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠ لا ينبغي أن تمحى بحركة تراجع الى الخلف بل
يجب اتمامها بحركة من الجانب السفلى «

ان انجيل لم يقتصر على عدم الاهتمام بمسألة شكل الحكومة
بل لقد تجاوز هذه المسألة الى الاجتهاد بدرجة فوق العادة فى تحليل

أشكال التطورات ليصف وصفا محكما بمقتضى الخواص التاريخية حالة كل مرحلة بحسب ما تملك عليه كل طريقه من طرق هذه التطورات .

ان انجيل وماركس يشتركان في الدفاع من وجهة نظر هيئة العمال وثورة الهيئة العاملة عن المركزية الديمقراطية وعن الجمهورية الوحيدة التي لا تقبل التجزؤ والاتحاد . والباعث لانجيل على تسكه بهذا المبدأ انه يرى في الجمهورية الاتحادية أحداً من ، إما أن تكون عامل شذوذ مرقل للتقدم والرقى ، وإما أن تكون واسطة انتقال ما بين الملكية والجمهورية المركزية وبهذه الطريقة تعتبر عامل رقي نسبي الى حد محدود بالنسبة لكل من العناصر المتألفة منها هذه الجمهورية ومع اشتداد كل من انجيل وماركس في نقد فكرة الحكومات الصغيرة الرجعية بلا رحمة ومع نهوضها معا في وجه الميول التي تحدد المسألة الوطنية والجنسية التي طالما اتخذت وسيلة يرتكز عليها الحكم الرجعي فأنهما لم يحاولا أن يجتنباً مسألة الوطنية العنصرية وهي الهفوة التي طالما ارتكبها الماركسيون الهولنديون أو البولونيون على الرغم من أن نقطة ابتداءهم جميعا في مكافحة الوطنية ذات النطاق الضيق والانانية المسالية في حكوماتهم الصغيرة واحدة وفي متهى الوجاهة وذات صبغة شرعية لا غبار عليها :

بل في انجلترا نفسها حيث تساعد مقتضيات الأحوال الجغرافية وجامعة اللغة ووحدة التاريخ المتسلسل الذي مضت عليه القرون العديدة كما يظهر على وجود العنصرية الوطنية في الايلات الانجليزية يرى انجيل أيضا ان مسألة العنصريات الوطنية لا يمكن تجاوزها وأن ايجاد جمهورية اتحادية هنالك يعتبر من وسائل الترقى في سبيل الامتزاج المشاعي التام فقط

واذا كان انجيل قد توسع في شرح هذا المبدأ وتثبيته في الاذهان فما لا ريب فيه أنه كان بعيدا بالمرة عن فكرة التخلي عن انتقاد عيوب الجمهورية الاتحادية كما انه بعيد عن نشر الدعوة والعمل بطريقة ناجعة لاجل ترويج فكرة الجمهورية الامتزاجية المركزية الديموقراطية

وانما لا يفهم انجيل هذه المركزية الديموقراطية في دائرة المعنى الديواني المعتاد بما فيها من السخافات رأس المالية والالوهام المضطربة التي تتشبع بها رؤس الطبقة الوسطى أو الخيالات التي تخلق في مخيلات فوضوي هذه الطبقة

ان المركزية التي يرمي اليها انجيل لا تمنع البتة من ايجاد حكم إداري محلي يسمح بإبطال النظام الديواني برمته وكل أوامر تصدر من الأعلى على الطريقة العتيقة على شرط أن تكون القرى

والنواحي رغبة رغبة صادقة شديدة في توحيد الحكومة .
ثم كتب انجيل مضميا شرح البرنامج الماركسي فيما يختص
بالحكومة :

« وهكذا يكون المطلوب ايجاد جمهورية فردة ولكن لا في
دائرة المعنى المندمجة فيها الجمهورية الفرنسية الحالية التي لا يمكن
اعتبارها في جوهرها شيئا آخر غير امبراطورية سنة ١٧٩٩ بدون
امبرطور على رأسها . ففي المدة الواقعة ما بين عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٩
كانت كل مقاطعة فرنسية وكل ناحية هنالك تتمتع بحكمها الاداري
التام على الطريقة الامريكية وهذا النظام هو الذي يجب أن يكون
لدينا نحن الآخرين . أما كيف ينبغي ترتيب ذلك الحكم الاداري
المحلي وكيف يمكن تحاوز الطريقة الديوانية فان أميركا ومن خلفها
الجمهورية الفرنسية الاولى وتجيء بعدها في الوقت الحاضر كندا
واستراليا وبعض المستعمرات الانجليزية الاخرى هي التي ستقنا
عليه . فهذا الحكم الاداري الذي تتمتع به المقاطعات والولايات
كائنا ما كان نوعه هو نظام أوسع حرية من أي نظام آخر . فمثلا
الاتحاد السويسري تتمتع فيه كل دائرة خاصة بإدارة ذات استقلال
تام عن الحكومة الاتحادية الكبرى في مجموعها ولكنها مستقلة
أيضا عما فوقها درجة وعما دونها درجة

« وبلغ من استقلال المقاطعات المتحدة في سويسرا أن حكوماتها المحلية هي التي تعين رؤساء البوليس في النواحي وموظفي الإدارة ، وهذا مالا يوجد له مثيل في البلاد الناطقة باللسان الانجليزي . وان هذا النموذج هو الذي سيجعلنا في المستقبل نحن البروسيين نتقى طريقة انتداب كل رجال البوليس ورؤسائهم وسائر الحكام وبجملته واحدة جميع الموظفين بمعرفة المراجع العليا وهي الطريقة العقيمة المتبعة في المانيا حتى الآن »
وعلى هذا فان انجيل يقترح أن يكون وضع المادة المختصة بالحكومة الذاتية في البرنامج على النسق الآتي :

« أتم حكم ادارى في المقاطعة أو الولايات (سواء كانت ولاية أو أيا له) وفي المشيخة بانتداب الموظفين بطريقة الانتخاب العام مع إبطال كل السلطات المحلية وسلطات الولايات والمقاطعات المقررة من قبل الحكومة العامة »

لقد سبق ان أظهرت في مقال نشرته جريدة البرافدا التي عطلتها حكومة كرينسكي والوزراء الآخرون الملقين أنفسهم « اشتراكين » في عددها رقم ٢٨ الصادر في مايو عام ١٩١٧ كيف ان اولئك الذين يزعمون انهم ممثلونا الاشتراكيون وانهم ذوو صبغة ديموقراطية ذات نزعة ثورية يتفلقون بضعة ناس من

المبدأ الديمقراطي عندما تعرض لهم هذه المسألة وسواها من المسائل الأخرى الجوهرية . ومن الواضح ان هؤلاء الأشخاص الذين تجمعهم بطائفة الأعيان وأرباب رؤوس الأموال رابطة المصلحة الشخصية يتعاملون ويتصاممون عمداً عن أمثال هذه الايضاحات ومن الأمور الأساسية التي يجب التنبيه اليها ان انجيل يكذب بالأدلة المحسوسة التي بين يديه وبالمثلة الدقيقة المحكمة الوهم المتجاوز حد العقل المنتشر بنوع أخص ما بين ديمقراطي الطبقة الوسطى وهو أن الجمهورية الاتحادية أعظم حرية من الجمهورية المركزية وان هذا خطأ محض وضلال مبین فان الشواهد التي أوردها انجيل بخصوص الجمهورية المركزية الفرنسية التي ظلت ناهضة من عام ١٧٩٢ الى ١٧٩٩ والجمهورية الاتحادية السويسرية لمن أقوى الأدلة المعتمدة عليها في هذا الصدد . وفي الواقع ان الجمهورية الديمقراطية المركزية كانت أوسع حرية من الجمهورية الاتحادية ويمكن القول بتعبير أوضح : ان أوسع حرية منحت للأجهات المختلفة في أية جمهورية عرفها التاريخ حتى الآن هي الحرية التي عمتها الجمهورية المركزية لا الجمهورية الاتحادية . ولا يزال الاهتمام قليلا في برنامج حزبنا بهذه المسألة كما انه قليل على وجه العموم بكل مسألة تختص بالجمهورية الاتحادية أو الجمهورية المركزية أو الحكم الإداري المحلي

(مقدمة ١٩١٨ لكتاب الحرب الاهلية)

(تأليف ماركس)

سرد انجيل مائخضا جذابا للقلوب عما القته المشاعية بأعمالها من الدروس على الاشتراكيين المعاصرين في المقدمة التي وضعها للطبعة الثالثة من كتاب الحرب الاهلية الذي ألفه ماركس وتاريخ هذه المقدمة ١٨ مارس ١٨٩١ وقد نشرت مجلة النيوزايت هذه المقدمة في حينها وقد تخللتها استنتاجات هامة عن خطتنا تجاه الحكومة . وهذا الخلاصة الخافلة بالتجربة الكاملة التي حصل عليها انجيل في نحو العشرين سنة التي توالى من قيام المشاعية الى وقت تحريره هذه المقدمة والتي انما ديجها يراعه ضد ذلك الاعتقاد السائد على العقول بشأن الحكومة وقد اصابنا حظا كبيرا من الانتشار في المانيا يمكن اعتبارها بحق آخر كلمة فاهت بها الماركسية في هذا الصدد .

لقد لاحظ انجيل أن العمال كانوا مسلحين في آخر كل ثورة حدثت في فرنسا « فكان اكبرهم للاعيان الذين يتولون ازمة الحكومة عقب كل ثورة أن يعمدوا الى تجريد العمال من اسلحتهم

قبل كل عمل آخر ، وعلى هذا فقد صار من المعتاد أن تنتهي كل ثورة
بنشوب معركة حادة تنتهي بهزيمة العمال وتجريدهم من السلاح «
وهذه الخلاصة القائمة على اساس التجربة محكمة بقدر ما هي
موجزة . وموضوع المسألة — بين المواضيع الاخرى المشتملة عليها
مسألة الحكومة (هل للطبقة المستعبدة أن تحمل السلاح ؟) —
قد صار استخلاصه بطريقة باهرة جداً . وهذه بالتأكيد هي
النقطة التي يتجاوزها بمنتى الصمت الجهابذة المتأثرون بالنفوذ المالى
والمتشعبة رؤسهم بسخافات فئة الاعيان وديموقراطيو الطبقة الوسطى .
وفي ثورة سنة ١٨١٧ تشرف المنشفى الروسى تسيريتلى الماركسي
المذبذب (على طريقة التشرف الكافنياكي) بأن خان هذا السر المختص
بثورات الاعيان . اذ دفعه طيشه إلى أن يقول فى خطبته التاريخية
التي القاها فى ٩ يونيه أن فئة الاعيان صحت عزيمتها على تجريد
العمال الموجودين فى بؤر ادمن السلاح وهى طريقة لم يحجم عن التصريح
بأنه يجزها لانها ضرورة تقتضيها الحالة الساسية .
أن الخطبة التاريخية التي القاها تسيريتبلى فى ٩ يونيه ستكون
لكل مؤرخ يبحث فى ثورة ١٩١٧ الروسية خير دليل على اجماع
الاشتراكيين الثوريين والمنشفين تحت زعامة تسيريتبلى على قبول
ذلك المبدأ المالى المناهض لطبقة العمال الثورية .

وقد ابدي انجيل في خلال كلامه ملاحظة اخرى مرتبطة
بالمثل بمسألة الحكومة ومختصة بالديانة .

من المعلوم ان الاشتراكية الديموقراطية الالمانية كلما كان
يدخل عليها تفكك يراد به تحويلها شيئا فشيئا الى الانتهازية كانت
تسقط غالباً على مهل في ذلك التعبير الضال السفسطائي الذي يتضمن
الجملة الشهيرة القائلة : « ان الدين أمر خاص » فهذه الجملة قد أولها
الحزب الاشتراكي الثوري بلها ترمي الى أن المسألة الدينية هي امر
خاص ! فلم يسع انجيل الا أن يقف ازاء هذه الحيانة التي ارتكبت
ضد برنامج هيئة العمال الثوري ، ولم يكن انجيل الى عام ١٨٩١
يستطيع ان يلاحظ من علائم تمشي الانتهازية في صلب حزبه سوى
ظلال ضئيلة وهذا السبب هو الذي جعله يلتزم خطة الحكمة في
نهوضه ضد ذلك التأويل المختص بالدين

قال انجيل :

« بما ان الذين كانت تتألف منهم هيئة المشاعية الكبرى لم
يكونوا الا من العمال مباشرة او ممثلين انتخبهم العمال بمحض أرائهم
فان قراراتها كانت تمتاز بانها متشعبة تماماً بروح الهيئة العاملة وقد
اصدرت اوامر باصلاحات رفض الجمهورون الاعيان المصادقة عليها
بمجرد احتقارهم الدنيء لصدور هذه الاوامر من الهية العاملة مع

انها كانت تتألف منها القاعدة الضرورية لساثر الاعمال الحرة التي ينبغي أن تقوم بها الطبقة العاملة . ومن هذا القليل مثلاً تنفيذ المبدأ القائل بأن الدين من جهة علاقته بالحكومة يعتبر مسألة خاصة فقد رأت المشاعية حياً في مراعاة مصلحة العمال ان ترجيء كل مناقشة تختص بهذه المسألة وأنت ترجع فيها في ذلك الوقت الى التسامح العظيم الذي كان متبهما في هذا الصدد في النظام الاشتراكي القديم» ولقد تعدد انجيل ذكر ارتباط الدين بالحكومة مهاجماً بهذه الطريقة وجهها لوجه الانتهازية الالمانية التي كانت قد صرحت بأن الدين مسألة خاصة بالنسبة لارتباطه بالحزب فاسقط بحملته هذه حزب الهيئة العاملة الثوري الى مستوى أخس الفئات المالية « وهي فئة العقيدة الحرة » اتمهية لقبول حيده الدين والتي مع ذلك يتجريحها حمله الحزب على الآراء الدينية قد خدرت أعصاب الشعب .

ان الذي سيدسّر في المستقبل تاريخ الاشتراكية الديموقراطية الالمانية يبحثه في أسباب اخفاقها المنجل في عام ١٩١٤ سيجد مواداً مهمة عظيمة المقدار تختص بهذه المسألة منذ ان فتح بابها على مصراعيه — دكتور الحزب — كاوتسكي بتصريحاته المتلوثة الى أن وضعت خطة الحزب المختصة (بحركة اتصال الكنيسة) في

سنة ١٩١٣

ولنر الآن كيف يلخص انجيل بعد عشرين عاماً من عهد
 المشاعية الدروس التي ألقتها المشاعية على هيئة العمال المقاومه .
 واليك هذه الدروس التي أحلها ماركس المحلة الأولى من العناية
 « أن السلطة الضاغطة التي كانت تنقص بها الحكومة
 المركزية الغابرة التي أوجدها نابليون منذ عام ١٧٩٩ المشتملة على
 الجيش والبوليس السياسي والهيئة الديوانية والتي شرعت كل
 حكومة نهضت بعد ذلك العهد في الاحتفاظ بها باعتبارها الآلة
 المرغوب في بقائها باستخدامها ضد خصومها هي السلطة التي كان من
 الواجب اسقاطها في سائر ارجاء فرنسا كما تم اسقاطها في باريس
 » ولقد كان من الواجب على المشاعية أن تعترف من أول
 الامر بأن الطبقة العاملة بانصالتها بالسلطة لا يمكنها مطلقاً أن تشارك
 في ادارة شئون البلاد مع اداة الحكومة القديمة ، وان الهيئة العاملة
 يجب عليها لاجل احتفاظها بسلطة الحكم التي توصلت اليها حديثاً
 أن تعمل من جهة على استئصال شأفة هذه الآلة الضاغطة العتيقة
 التي ظلت الى ذلك العهد مدارة ضدها خاصة ومن جهة اخرى أن
 تعلن في الحال أن كافة نوابها وموظفيها بغير استثناء قابلين للعزل
 في كل وقت ،

ان انجيل قد أبدى ملاحظته في هذا القول مرة اخرى بأن
الحكومة تظل على جبلتها الاولى لافى الملكية الحرة فقط بل في
الجمهورية الديموقراطية ايضا أي أنها تلبث حافظة شكلها المعتاد
المتأز الجوهري وهو الشكل الذي يحول مستخدميها واعضاءها
« خدام الحياة الاجتماعية » الى سادة الحياة الاجتماعية
ثم قال انجيل :

« قد لجأت المشاعية الى استعمال طريقتين ناجحتين لتلافي هذا
التطور الذي لم يتيسر اجتنابه في كل الحكومات التي تنابت الى
هذا اليوم وهو التطور الذي تنقلب به الحكومة وأعضاؤها من
حكومة خدام الحياة الاجتماعية الى حكومة سادة الحياة الاجتماعية
وأولى هتين الطريقتين انها عينت في كل الوظائف الادارية
والقضائية ومعاهد التدريس اناسا منتخبين بطريقة التصويت العام،
وفضلا عن ذلك انها فوضت الى الناجحين حق استدعاء منتخبهم
في كل وقت والطريقة الثانية انها كانت تدفع لسائر الموظفين من
كبار الى صغار نفس الاجر الذي يتقاضاه جميع العمال الآخرين
وكان أعظم أجر دفعته المشاعية ستة آلاف فرنك . (هنا ذكر لينين
في حاشية الطبقة الروسية التي ظهرت سنة ١٨١٨ أي عند ما أحدث
الانقلاب الاخير وأصبح مشرقا على الشؤون الروسية ان هذا

المبلغ يعادل بالقيمة الاسمية نحو ٢٤٠٠ روبل أي ٦٠٠ روبل بسعر القطع
الحاضر . وقد أخطأ بعض البولشفيين خطأ لا يغتفر باقتراحهم مثلاً
في المجالس البلدية أن تكون قيمة المرتبات ٩٠٠٠ روبل في حين
انه قد تقرر أن ٦٠٠٠ روبل مرتب كاف في عموم روسيا)

« وبهذه الطريقة نهضت عقبة كأداء امام التراكم الى الوظائف
والطمع في مستقبلها حتى لو صار المدول عن اشتراط الحصول على
اوامر التفويض التي تعطى لنواب الانظمة التمثيلية وهو الشرط
الذي اوجدته المشاعية زيادة في التأكد والوثوق »

وهنا يلم انجيل بنقطة مهمة حيث تتحول الديموقراطية المرنة
من جهة الى اشتراكية ومن جهة أخرى تظل الديموقراطية مضادة
للاشتراكية . وفي الواقع انه اذا اريد ابقاء الحكومة فمن الضروري
تحويل وظائف الحكومة الى عملي مراقبة وكتابة يكونان من البساطة
في الدرجة التي تجعل تأديتهما هيئة على السواد الاعظم من الاهالي
ثم جعلها بالتدريج سهلة على الجميع . على انه اذا كان لابد من استئصال
مجال الرقي في الوظائف بتاتا فمن الواجب منع الوظائف الفخرية التي
يتخذها بعض الطامعين سلماً يتوصلون به الى الاعمال الكبيرة في
المصارف المالية او في الشركات المساهمة كما يحدث ذلك كثيراً في
البلاد المغصورة برأس المانية حتي في اوسعها حرية .

وقد احتاط أنجيل من السقوط في الخطأ الذي سقط فيه بعض
الماركسيين من جهة حق الأمم في التعيين من تلقاء نفسها : اذ قالوا
ان هذا الحق غير قابل للتنفيذ في عهد رأس المالية ، وفي عهد
الاستراكية يصبح لغوا . ان مثل هذا القول ربما كان قريبا الى
التصور لحسن ترتيبه الا انه محض وهم وشطط اذ يمكن تطبيقه على
اي نظام ديمقراطي كينما كان نوعه حتى على طريقة مرتب الموظفين
البسيط ، لان وجود ديمقراطية مرنة الى النهاية مستحيل في عهد
رأس المالية وفي عهد الاشتراكية يخفى كل اثر للديمقراطية .

ان توسيع الديمقراطية الى النهاية والبحث في اشكال هذا
التوسيع واراها الى حيز العمل الى غير ذلك كل مجموع هذه
الاعمال هو أحد المسائل الجوهرية الحادثة لاجلها الصراع الاشتراكي
الثوري .

لئن أريد الاخذ بطرف من الديمقراطية فانها لن تؤدي الى
الاشتراكية ولكنها في الحياة العملية ممتعة التجزؤ ولا يمكن الا
التمسك بها جماء فتحدث حينئذ تأثيرها في الاقتصاد السياسي الذي
تسرع بأحداث تعبير فيه مع تأثيرها هي نفسها بالرقى الاقتصادي
هذه هي النظرية المنطقية التي تستخلص من الحياة العملية

وواصل أنجيل كتابته قائلا :

« ان انفجار هذه السلطة الحكومية العتيقة وحلول حكومة جديدة ديمقراطية بحته مكانها قد صار وصفه بطريقة مفصلة في الفصل الثالث من كتاب الحرب الأهلية - ومع ذلك فمن الواجب أن تسهل هنا هنية لنلم ببعض خصائص هذه الاستعاضة لأن الاعتقاد السائد في ألمانيا بخصوص الحكومة قد نُحِطَ حد الفلسفة وأصبح ممتزجاً بضمائر طبقة الأعيان المالبين بل وكثيرين من العمال وذلك لأن الفلاسفة يلقنون الناس ان الحكومة هي « تحقيق فكرة » وهذا التعبير الفلسفي ترجمته انها مملكة الله في الارض ، فالحكومة المجال الذي يتحقق فيه وجود الحقيقة والعدل الدائمين . ومن هنا نشأ اجلال الحكومة بدرجة عظيمة واجلال كل ما يرتبط بالحكومة وهو اجلال يبلغ من تمكنه من النفوس الحد الذي جعل الناس يمتادون منذ نعومة أظفارهم على الاعتقاد بأن كل المسائل والمصالح العامة في سائر المجتمع الانساني لا يمكن تنفيذها وحمايتها الا بواسطة الاساليب القديمة أي بواسطة الحكومة وموظفيها ذوى المراتب المفاوطة والمرتببات المختلفة . ويتصور الناس انهم يرتكبون أمراً إذا وهم لاجل ذلك يرفضون التخلي عن الالتفاف حول الملكية الوراثية والانتصار للجمهورية الديمقراطية أما حقيقة الامر وهي ان الحكومة ليست الا آلة تعمد لسحق

طبقة أخرى سواء أكانت في الجمهورية الديمقراطية أو في الملكية وان الحكومة على أصح ما تكون من أحوالها ليست سوى سوء تصاب به هيئة العمال من قبل الوراثة التي انتقلت إليها عدواها حينما أحرزت الانتصار في مكافحتها لاجل توليها بصفتها طبقة حاكمة، وستضطر هيئة العمال وهي منتصرة أن تقتفي آثار المشاعية فتشير في الحال الجوانب المظلمة من هذا السوء إلى أن ينشأ نسل جديد في أحوال جديدة من الحرية الاجتماعية تمكنه من اطراح ذلك اللغو العتيق أي الحكومة»

وقد احتاط انجيل بتحذير الالمانيين من أن يتناسوا عند تحويل الملكية إلى جمهورية المبادئ الاشتراكية المختصة بمسألة الحكومة على وجه عام أي في سائر أشكالها . ويظهر اليوم أن تحذيراته هذه إنما كانت بمثابة درس يلقي خاصة على تسيرتيلي وتشيرنوف اللذين أعربا بطريقتهما العملية التي ترمي إلى الوحدة العامة على مبلها واحترامها العظيمين للحكومة !

وتوجد ملاحظتان أخريان : أولاها أن انجيل يقوله أن الحكومة سواء أكانت على عهد الملكية أو على عهد الجمهورية لم تعد كونها أداة ضغط طبقة على طبقة أخرى لم يعن أن شكل الضغط يتغير في وقوعه على الطبقة العاملة كما يقول بذلك بعض الفوضويين ، فالطريقة

الوحيدة والمثلث اذن لا يبطال طبقات الحياة الاجتماعية علي العموم
وايجاد طبقة واحدة متساوية في سائر الحقوق هي استمرار هيا
العمال على مقاومة الضغط وصراع الطبقات في اوسع مايكون
وبحرية كاملة وصراحة تامة ؟ والملاحظة الثانية هي معرفة السبب
في أن الجيل الجديد الذي سيصبح وحده في حالة تمكنه من
التخلص من كل هذه الحكومة السهلة مرتبط بلوغه هذه الغاية
بتخطي الديمقراطية التي قد توصلنا اليها

— ٦ —

(رأى انجيل في تخطي الديمقراطية)

لقد اضطر انجيل الى ابداء رأيه عن هذه النقطة اثناء تعرضه
لمسألة تخطئة الاسم المطلق على الاشتراكية الديمقراطية من الوجهة
العلمية . أن انجيل قد أوضح في مقدمة مجموعة مقالاته ورسائله التي
كتبها منذ عام ١٨٧٠ والتي الم فيها بكل مبحث من المباحث
الاجتماعية عامة والاشتراكية الدولية خاصة وقد نشرت هذه
المقدمة في ٣ يناير سنة ١٨٩٤ أي قبل موته بعام ونصف عام انه استعمل
لفظ مشاعي بدلا من اشتراكي ديموقراطي في سائر مقالاته لان
اسم الاشتراكية الديمقراطية كان يطلق اذ ذاك على البرودونيين

في فرنسا والاساليين في ألمانيا .

ومضي انجيل في تعليقه الاستعانة عن لفظ الاشتراكية
الديموقراطية بلفظ المشاعية قائلا :

« لقد كان لدينا ماركس وأنا ، مسيخ قوي يسمح لنا بأن
نستعمل في سبيل التعبير عن نقطة نظرنا الخاص اصطلاحا في منتهى
الدقة والمطابقة أما الآن فقد تحول الحال وأصبح ذلك الاصطلاح
وهو لفظ الاشتراكية الديمقراطية الذي لا يزال مستعملا الى هذه
الساعة يحمل ، على الرغم من عدم مطابقته لحقيقة المقصود منه على
الإشارة الى حزب برنامجا اقتصاديا ليس اشتراكية كفاية بل مشاعيا
أي على حرب مقصده السياسي النهائي ابطال كل نوع من أنواع
الحكومات وبالجملة الى ابطال كل ديمقراطية بالمثل . ان أسماء
الاحزاب السياسية القابلة دائما للتغير لا يمكن أن تنطبق عليهم في
كل وقت تمام الانطباق ، وذلك لأن كل حزب يتسع نطاقه وتنوع
أوجه أعماله واما الاسم فيبقى على حالة واحدة »

ان الاختصاصي في نحت الانماط وفي تطبيق الجمل على
معانيها ومدلولاتها انجيل ظل حتى آخر أيام حياته أمينا على ما تخصص
فيه . فهو يقول لقد كان لنا ماركس وأنا اسم بديع محكم من
الوجهة العلمية تمام الاحكام وعلى تمام الانطباق على حزبنا ولكن

لم يكن لنا حزب في الحقيقة يمكننا ان نطبق عليه هذا الاسم أي لم يكن تمت حزب يجمع طبقات العمال . أما الآن وقد أشرف القرن التاسع عشر على نهايته فقد أصبح لنا حزب حقيقي ولكنه من الوجهة العلمية لا ينطبق على الاسم المطلق عليه تمام الانطباق . ومع ذلك فهذا شيء لا يهم اذ من الممكن أن يتسمى بهذا الاسم على شرط أن يستمر في رقيه وتوسعه وعلى شرط أن لا تنقضي عليه معرفة عدم انطباق هذا الاسم عليه من الوجهة العلمية وان معرفته بهذا الامر لا تمنعه من الاستمرار على التقدم في اقوم طريق .

ولقد نتسلى نحن البلشفيين أيضا من قبيل التفككة باتباع طريقة أنجيل : فان لدينا حزبا حقيقيا وهو يتقدم وتتسع دائرته على أحسن ما يكون في هذا العالم ، وسنمر بالاسم المستحيل الهمجبي وهو لفظ « البلشفيك » الذي لا يدل على أي معنى يستفاد منه من جهة خطة الحزب ومبادئه اللهم الا ما كان من أمر انقسامه في مؤتمر بروكسل ولندره الذي انعقد في عام ١٩٠٣ وقد انشطر الحزب اذ ذاك الى قسمين وكانت لنا نحن الغالبية (بولسنيستهو)

أما الآن وقد حمل الاضطهاد الحادث من قبل الجمهوريين والديمقراطيين المسالين المتسمين بثوريين على حزبنا في يوليه وأغسطس ١٩١٧ اسم البلشفيك شهيرا جدا وذا شرف عظيم يوافق

التقدم الكبير التاريخي الذي قام به حزبنا في نموه الحقيقي فربما
أجراً أنا نفسي على أن أقترح كما حدث ذلك في إبريل تغيير اسم
حزبنا . وربما اقترحت على الزملاء فكرة الاتفاق على تسميته
بالحزب المشاعي مع بالقاء لفظة البلشفيك مرادفاً له ..

غير أن مسألة اسم الحزب ليست على شيء من الأهمية مطلقاً
ولا يمكن أن تقارن بمسألة علائق العمال الثورية بالحكومة

وبمناسبة إيراد ذكر الحكومة هنا ينبغي العودة إلى ذكر
الخطأ الذي تصدى أنجيل للتحذير منه فيما تقدم والذي المعنا إليه نحن
من قبل وهو : عدم تناسي أن إبطال الحكومة هو إبطال الديمقراطية
وإن فناء الحكومة هو كذلك فناء الديمقراطية

أما هذا الإيضاح يظهر لأول نظرة كأمر غريب لا يمكن
فهمه : بل ربما يتخوف بعضهم تمنبنا أن يسود حكم اشتراكي لا
يراعي فيه مبدأ انصياح الاقلية للاكثرية وهو على ما يقولون المبدأ
الجوهري للديموقراطية . ولكني أقول كلا . إن الديموقراطية
لا تنفق مع انصياح الاقلية للاكثرية . إن الديمقراطية هي شكل
حكومي يرمي إلى إخضاع الاكثرية إلى الاقلية أي أنها نظام
العنف المرتب المدرج لإخضاع طبقة إلى طبقة أخرى من قبل
حزب من أحزاب الأهلالي ضد حزب آخر

انا نقترح أن يكون الغرض النهائي هو ابطال الحكومة أى
ابطال كل عنف منظم مرتب يرمى الى كل اضطهاد يصيب الناس
بوجه عام .

ونحن لا نتمنى مطلقاً أن يسود حكم اشتراكي لا يرمى الى مراعاة
مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية ولكننا بتمسكنا بالمبدأ الاشتراكي
انما نتمسك به لاعتقادنا بأنه سيتطور الى الشكل المشاعى وانه لن
تبقى حاجة بعد ذلك الى الالتجاء الى وسيلة الشدة والعنف التي
يعامل بها الناس حتى الآن ولا الى اخضاع انسان الى آخر أو حزب
من الالهالى الى حزب ثان : وان الرجل سيعتادون بالفعل على سائر
مقتضيات الحياة الاشتراكية العملية بلا ضغط ولا ترؤس ولا اخضاع
وانما أراد انجيل هذه الحياة التي لا تزال في عالم الرجاء والتصور
حينما تكلم عن الجيل الجديد قائلاً انه سيشب في أحوال جديدة من
الحرية الاجتماعية وسيصبح في حالة تمكنه من أن يطرح بتاتا كل تلك
الحكومة العتيقة وكل شكل حكومي بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية
ولكنى يمكن اشارة هذه النقطة وعرضها على الابصار
والافكار في حالة من الجلاء تجعلها مفهومة لدى كل انسان ينبغي لنا
أن نحلل مسألة الموارد الاقتصادية المتخلفة عن الحكومة الهالكة

الفصل الخامس

أن أهم أوجه البحث في هذه المسألة يستخلص من اقوال
ماركس في نقده برنامج جوتا (في الرسالة التي بعث بها الى ويلهلم
براك في ٥ مايو سنة ١٨٧٥ التي نشرت في سنة ١٩٨١ فقط في
جريدة النيوزيت). وقد أبقى القسم الجدلي من هذه الرسالة الجلية
وهو الذي يتضمن نقد المذهب اللاسالي في جانب الاتهام ذلك القسم
الايجابي المختص بتحليل الملائق الموجودة ما بين انتشار المشاعة
ورقيها وفناء الحكومة.

— ١ —

المسألة المعروضة من ماركس

إذا ما قورنت رسالة ماركس الى براك المؤرخة ٢٥ مايو
سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية رسالة انجيل الى بيل المؤرخة ٢٨
مارس سنة ١٨٧٥ التي صار البحث فيها فيما تقدم يمكن الظن بأن
ماركس اشد جنوحا الى الفكرة الحكومية من انجيل وان
آراءهما تختلف فيما يختص بالحكومة اختلافا عظيما

فأما انجيل فيدعو يبيل الى اكف عن اللفظ بذكر
الحكومة واستبعاد لفظ « الحكومة » بتاتا من البرنامج بقصد
استبداله بلفظ « المشاعية » ، بل لقد ذهب انجيل الى حد قوله
ان المشاعية لم تكن مطلقا حكومة بالمعنى الخاص بهذا اللفظ . وأما
ماركس فعلى العكس من ذلك فيتكلم عن الحكومة حتى في المجتمع
المشاعي الآتي ويلوح عليه انه يرى ضرورة وجود الحكومة بالمثل
أثناء الحكم المشاعي

الآن ان الذهاب الى مثل هذا الظن شطط عظيم لان أقوال
ماركس وآراءه اذا امتحنت بدقة متناهية لاتلبث أن تنجلي في
حقيقتها الناصمة فيبدو حينئذ للعيان تطابق آراء انجيل وماركس
في صدد الحكومة وفنائها مطابقة محكمة واد تعبيرات ماركس تؤل
في نهايتها الى الغاية التي يري اليها صديقه انجيل بطريق التدرج
ومن الواضح ان الوقت لايسمح بخوض مسألة تحديد الزمن
الذي يحدث فيه هذا التدرج الانتقالى فى المستقبل لانه
يستغرق مدة طويلة وكل مايرى من أوجه الخلف ما بين ماركس
وانجيل انما ينحصر فى اختلاف المواضع المطروقة والاغراض
المتواصل السعى اليها .

ان انجيل يحاول ان يظهر الى يبيل بطريقة جذابة وفاصلة

في آن واحد بآيضاح ضاف مافي الاوهام الذائعة ، التي يأخذ
 لاسال بقسم وافر منها فيما يختص بالحكومة ، من الضلال واستحالة
 التحقق . أما ماركس فيعطف لماماً على هذه المسألة في خلال
 الموضوع الذي كان مهتما به خاصة والذي يختلف عن موضوع
 انجيل اختلافاً جوهرياً وهو : اتساع المجتمع المشاعي ورقية

ان كل وجهة نظر ماركس أن يظهر النظرية التي تتبعها رأس
 المالية المعاصرة في أوضح شكل لها وبأتم مايشتمل عليه من البيان
 والمنطق والروية والميزة . وبالطبع ان ماركس أراد أن يستخدم
 هذه النظرية في اسقاط وملاشاة رأس المالية حالا في انتشار
 وتقدم المشاعية الآتية مستقبلا

فعلى أى ادعاءم يمكننا أن نرتكز في عرض مسألة انتشار
 وتقدم المشاعية الآتية في المستقبل ؟

على الدعائم المستمدة من رأس المالية نفسها والمستخلصة أساسها
 التاريخي من رأس المالية والتي هي نتيجة القوة الاجتماعية المتولدة
 رأس المالية . وما ماركس بذلك الذي يستسلم الى الوهم والشطط
 فهو لا يلتمس خيالات في القضاء ولا ممن يحزر مالا يمكن تحقيقه
 والوصول اليه . بل هو يعرض مسألة المشاعية كمؤرخ طبيعي
 يعرض مبحثاً مختصاً بنوع جديد من تفصيل حياة أحد الاشياء

حالما يقف على مصدر وكنه تطورها في درجات الرقي .

واليك ما كتبه ماركس في هذا الصدد :

« ان المجتمع الحديث هو المجتمع رأس المال المنتشر في سائر البلاد المتمدية على حالي تخصصها تاماً أو نوعاً مامن بقايا تقاليد العصر الاقطاعي وفي حالي تطورها كثيراً أو قليلاً بخصائص الرقي التاريخي لكل بلد سواء أكان عظيماً أو ضئيلاً .

« ان الحكومة الحديثة تختلف اشكالها باختلاف حدود البلاد ففي كل بلد نوع مخصوص من هذه الاشكال . ففي الامبراطورية البروسية الالمانية تختلف تمام الاختلاف عن شكل الحكومة القائمة في سويسرا ، وفي انجلترا تخالف شكل حكومة الولايات المتحدة فالحكومة الحديثة هي اذن شكل مختار يقع عليه اتفاق كل حكومة على حدة ومع ذلك فعلي الرغم من تنوع وتعدد اشكالها فانها في سائر البلاد المتحضرة على تمام الاتفاق في ارتكازها دائماً بالاجماع على مجتمع الاعيان والماليين المصري حسب تفاوت كل بلد في شدة تقدمه أو تأخره من الوجهة رأس المالية . واسكنها تشترك باجمها في بعض الصفات والميزات . ومن نقطة هذا الاشتراك يمكن التكلم عن الحكومة الحديثة من قبيل المعارضة للازمان الآتية التي سيختفي فيها الاساس الحاضر الذي ينهض فوقه مجتمع الاعيان والماليين .

وهناك تعرض المسألة على الوجه الآتي : أي نوع من التطور سيطرأ على شكل الحكومة في المجتمع المشاعي ؟ وبعبارة أخرى من هم الذين سيتولون الوظائف الاشتراكية المماثلة للوظائف الحالية في الحكومة اذ ذاك ؟ لا يمكن الاجابة على هذا السؤال إلا اذا حدث الخوض في مباحث علمية ؛ أما اذا فرض وتيسر ارداف لفظ الشعب بلفظ الحكومة آلافا من المرات فان هذا العمل لا يقدم المسألة خطوة واحدة في سبيل الحل »

وبعد أن سخر واستخف على هذا النمط بكل الخطب التي أقيت في صدد الحكومة العامة (أي حكومة الشعب برمته أو العامة) أخذ ماركس يبحث هذه المسألة متشياً الى النقطة التي رأى فيها من الواجب عليه أن يصرح بأنه اذا أريد حل هذه المسألة حلا علمياً فلا يمكن النوصل الى ذلك بمجرد نظرة بسيطة بل لابد من بسط تفاصيل علمية ضافية جداً تجعل الحل واضحاً ومعقولاً لكل مطلع عليه ان أول نقطة مرتكزة أعظم ارتكاز على نظرية النهوض وعلى قوة العلم في مجموعها - وهي النقطة التي تناسها الضالون الواهمون والانتهازيون الحاليون تخوفاً من نشوب الثورة الاشتراكية - هي النقطة التي يؤيدها التاريخ والتي لابد من وجودها وهي مرحلة الانتقال من رأس المالية الى المشاعية

عصر الانتقال من رأس المال إلى المشاعة

قال ماركس في هذا الصدد موضحاً عهد الانتقال ما يلي :
« انه لا بد للانتقال من المجتمع رأس المال إلى المجتمع المشاعي
من الثورة التي هي مرحلة الانتقال بينهما . ويتصل بهذه المرحلة
عصر التطور السياسي الذي لا تكون فيه الحكومة شيئاً آخر سوى
حكم العمال المطلق الثوري »

« ويقيم ماركس هذه الخلاصة على أساس متين من تحليل
المهمة التي تقوم بها هيئة العمال في مجتمع رأس المال الحديث وعلى
التفاصيل المختصة بطريقة تكون وارتقاء هذا المجتمع وعلى عدم إمكان
التوفيق ما بين مصالح هيئة العمال ومصالح المالكين المتعارضة .
لقد كانت المسألة فيما مضى تعرض على هذا الوجه : ان هيئة
العمال يجب عليها في سبيل الحصول على تحررها أن تسقط هيئة
الاعيان والمالكين وتستولي على السلطة السياسية وتثبت الحكم
الثوري المطلق .

اما الآن فالمسألة تعرض على وجه مختلف بعض الاختلاف
عن الوجه السالف : فان تحول المجتمع رأس المال إلى مجتمع مشاعي

لا يتم الا اذا توسط المهددين زمن تطور سياسي لا يمكن ان تكون
الحكومة في اثنائه شيئاً آخر سوى حكم العمال انشوري المطلق.
فما هي العلاقة التي تصل هذا الحكم المطلق بالديموقراطية ؟
لقد رأينا ان المنشور المشاعي يقرب فقط ما بين هذين
الامرين وهما تحول هيئة العمال الى طبقة حاكمة والفتح الديمقراطي.
وبالارتكان علي كل درجات الرقي التي تسبق زمن الانقلاب
يمكن الوصول بطريقة مؤكدة الى التطورات التي ستطرأ على
الديمقراطية اثناء تحول رأس المالية الى مشاعية

ان المجتمع رأس المال في منتهى ما يصل اليه من الرقي انما
يعرض علينا صورة كاملة الشكل او غير تامة من الديمقراطية في
شكل الجمهورية الديمقراطية . على ان الديمقراطية تظل دائماً في هذه
الجمهورية محصورة في دائرة ضيقة لا تتعدى الاستثمار رأس المال:
وعلى ذلك فهي لم تعد كونها في حقيقتها ديمقراطية الفئة الصغرى
أى ديمقراطية الطبقات المالكة او بمعنى أوضح فئة الاغنياء . حرية
المجتمع رأس المال تبقى على الدوام قريبة من حرية جمهوريات البلاد
انيونانية القديمة : وهي حرية سادة الارقاء .

فأرقاء اليوم المأجرون بفضل الاستقلال رأس المال المتبع
الآن يلبثون في حالة من انهالك القوى والاحتياج والشقاء لا تبقى

لهم من الوقت ما يسمح لهم بمعرفة ماهى الديمقراطية ولا بالاهتمام بها
ولا بالسياسة حتى ان معظم الالهالى فى غضون الحوادث العادية التى تتتابع
فى زمن السلم والسكينة يبقى فى معزل عن الحياة السياسية والاجتماعية
وان ما يحدث فى المانيا من هذا القليل خير مثل ينطبق على
ما ذكر آتقا تمام الانطباق وبوضوح نادر المثال . فهناك فى المانيا
ظلت الطريقة النظامية الدستورية الشرعية ثابتة قوية الدعائم بدرجة
مدهشة مدة نصف قرن تقريبا (من عام ١٨٧١ الى سنة ١٩١٤)
فتمكنت الاشتراكية الديمقراطية فى خلال هذه المدة من أن تقوم
بأعمال ومجهودات عظيمة لا مثيل لها فى أية جهة أخرى مستفيدة
بواسطتها من ذلك النظام الشرعي لوضع نظام سياسي لحزب العمال
الذي يعتبر أكبر وأعظم أحزاب العمال فى العالم أجمع
كم من الارقاء الاجراء الذين تستبد بهم السياسة رأس المال
الذين مع شدة حقهم عليها يرصخون لأحكامها ويقبلون ما قدره
لهم من الاجور التى لا تتفق مع مجهوداتهم ومع قيمة إنتاجهم ؟ ولم
منهم ينظمون فى سلك الهيآت العاملة لتحريرهم من ربة الاستعباد
المأجور ؟ يوجد من ١٥ مليون عامل أجير مليون عامل أعضاء فى
الحزب الاشتراكي الديمقراطي ! ومن هؤلاء الخمسة عشر مليونا
ثلاثة ملايين عضو فى جمعيات صناعية فنية

فالديمقراطية هي من ميزات الأقلية الضئيلة أى من خصائص فئة الاغنياء ومن نسب الارقام التي تقدمت يتبين كنه ديمقراطية المجتمع رأس المالى - ولو نظرنا عن قرب الى الآلة الديمقراطية رأس المالية لوجدناها فى كل مكان وزمان وفى الاوضاع التفصيلية للحقوق والانتخابية (وهذا اصطلاح بيتي تستثنى منه النساء) وفى القاعدة الفنية للانظمة التمثيلة وفى العقبات التي توضع فى طريق حق الاجتماع (ان أماكن الاجتماع العمومية ليست من نصيب البائسين) وفى الصحافة اليومية ذات الصبغة رأس المالية المتناهية فى مصالح المجتمع رأس المالى الى غير ذلك - ولما وجدنا فى كل ما تقدم سوى تحديدات دقيقة تضيق دائرة الديمقراطية وتجعلها خاصة بفريق دون فريق

وهذه التحديدات والاستثنآت وطرق المنع والمراقيل الموضوعة امام الفقراء انما يقصد يسطها على أنظار أولئك الذين لم يعرفوا أبد الدهر مرارة الاحتياج ولم يطرخوا يوما ما أوساط الطبقات المضطهدة ولا اختبروا دقائق الحياة عن قرب (وهؤلاء هم تسعة أعشار ان لم يكونوا تسعة وتسعين فى المائة من الموظفين والصحفيين والسياسيين المنتمين الى طبقة الثراء) وبالتأمل فى مجموع هذه الوسائل المقيدة ترى انها وضعت خاصة لمنع بل لطرده الفقراء

من دائرة السياسة ومن الاشتراك العملي في الديمقراطية وبالطبع أن ماركس قد اراد هذا الامر نفسه في بحثه لانه هو روح الديمقراطية رأس المالية عندما قال في تحليله التجربة المستخلصة من المشاعية أن المضطهدين مسموح لهم مرة في كل ثلاث أو ست سنوات أن يبدوا رأيهم قسطيا فيمن سيكون من اعضاء الطبقة التي تضطهدهم نائبا عنهم في البرلمان ليبدى آراءه باسمهم في طرق الضغط عليهم وسحقهم !

ولكن انتقال هذه الديمقراطية رأس المالية التي لا سبيل الى امتناعها عن اضطهاد واحراج الفقراء بسوء نية والتي لا تتخلي عن الرياء والبهتان الى ديمقراطية تتدرج شيئا فشيئا في طريق الكمال لا يتم بمثل تلك السهولة ولا بمثل ذلك الارتياح اللذين يتصورهما الاساتذة الاحرار والانتهازيون المعدودون من وسطاء الحال . كلا أن الرقى أي التقدم في سبيل المشاعية لا يتدرج الا في حكم الحياة العاملة المطلق ولا يمكن أن يكون خلاف ذلك لانه لا توجد وسيلة اخرى ولا عامل آخر لاضعاف شكية رأس المالين المستغلين

فحكم العمال المطلق أي انتظام طليعة المضطهدين في حياة طبقة حاكمة لسحق الفئة الضاغطة لا يمكن أن يؤدي بسهولة وبغير شائبة

الى اتساع الديموقراطية . وفي الوقت نفسه فإن اتساع الديموقراطية الى درجة عظيمة يجعلها لأول مرة تصير ديموقراطية الفقراء بل ديموقراطية الشعب بأسره وليست ديموقراطية الاشخاص الراقلين في مجامع النعيم . وحكم الحياة العاملة المطلق يوجد سلسلة من التضحيات حول حرية الضاغطين والمستغلين ورأس المالين . فهو لاء هم الذين يريد سحقهم لانقاد الانسانية من الاستعباد المأجور، وهو لاء هم الذين يجب كسر شوكتهم بالعنف : ومن المعلوم انه حينما وجد سحق ووجد عنف لا توجد الحرية ولا تستقر الديموقراطية . وقد اظهر انجيل كل هذا بوضوح تام في كتابه الذي بعث به الى بييل بقوله المتقسم ذكره : « ان هيئة العمال في حاجة الى الحكومة لأجل نشر الحرية وتأييدها بل لأجل سحق خصومها ، واما عندما يمكن التكلم في صدد الحرية فلا تبقى تمت حاجة الى الحرية » ان انتشار الديموقراطية بين اقلية الشعب العظيم وسحق المستغلين والضاغطين بالقوة أي طردهم من حظيرة الديموقراطية هذا هو الطور الذي ستقلب فيه الديموقراطية في دور انتقالها من رأس المالية الى المشاعية .

ففي الحياة الاجتماعية المشاعية فقط وحينما لا يبقى ادنى أثر لصولة رأس المالية وشوكتها وعند ما لا تبقى طبقات متفاوتة

متعددة أي عند ما لا يبقى أقل امتياز لفرد على فرد من أعضاء المجتمع العام في الصلات التي تربطهم بأدوات الانتاج . هنالك فقط وعند توفر هذه الشروط برمتها تختفي الحكومة ويمكن التكلم عن الحرية . وحينئذ يمكن وجود الديمقراطية الكاملة المجردة من كل القيود والاستثناءات . واذ ذاك بتبدى هذه الديمقراطية نفسها في أن تزول لمجرد هذا السبب البسيط وهو انه بمجرد التخلص من الاستعباد رأس المال ومن الاهوال والفظائع ومن المهلكات ومن المنكرات التي يمكن احصائها الناجمة عن طرق الاستغلال رأس المال يعتاد الناس قليلا قليلا على مراعاة قواعد الحياة الاجتماعية العامة ، وهي القواعد التي تتضمنها القوانين واتباعها بدون عنف ولا اضطهاد ولا ترأس ولا خضوع وبدون احتياج الى تلك الآلة الخاصة بالاضطهاد التي تسمى الحكومة

أن التعبير الذي يتضمن موت الحكومة بديع جدا لانه يعرب عن تمشي الضعف في تلك الآلة المشؤومة وتوابعها . والاعتیاد هو الذي يستطيع أن يؤدي بل سيؤدي بدون ادنى ريب الى هذه النتيجة : فأنا نرى كل يوم حولنا كيف يعتاد الناس بسهولة على مراعاة القواعد التي لاغنى عنها في الحياة الاجتماعية فهم لا يتأخرون عن التشدد في مراعاتها اذا زالت كل عوامل الاستغلال التي تسبب

اتصال النفس والغضب والاحتجاج والمهياج وتبعت الحاجة الى
سحق أولئك الذين يوجدون تلك العوامل والاسباب .

ومما تقدم يرى أن المجتمع رأس المال لا يمتنع الا ديموقراطية
عرجاء حقيرة ملققة، ديمقراطية مقصورة على الفئة الضئيلة

فاذا ما أقبل حكم العمال المطلق وهو عصر الانتقال الى المشاعية
منحنا لأول مرة في الحياة العامة ديمقراطية تظل بجناحيها الشعب
باسره فهي اذن تلك التي يصح أن يطلق عليها اسم ديمقراطية السواد
الاعظم ، وفي الوقت نفسه نستمر على محاولة سحق الاقلية تلك الطائفة
التي لا تتخطى أولئك المستغلين سحقاً لا تمشي فيه الرحمة والشفقة
أن المشاعية وحدها هي التي بمقتضى طبيعتها تسمع لنا بديمقراطية
حقيقية تامة ، وكلما صارت الديمقراطية كاملة كلما أسرعت الى أن
تصير عرضية أى لا فائدة منها ولا حاجة اليها ، ومن هنا تمشي
بطبيعة الحال في طريقة الموت والزوال من تلقاء نفسها

ويمكن القول بعبارة أخرى استنتاجاً مما تقدم اننا ما دمنا
خاضعين لتسلط رأس المالية فلن يكون لنا سوى حكومة بالمعنى
الخامس بهذا اللفظ أى اداة خاصة بالسحق تديرها طبقة ضد طبقة
أخرى أى تستخدمها الاقلية لارهاق الاكثرية

ومن الواضح أنه لاجل نجاح مثل هذه المهمة وهي سحق

الاعلية المستمرة مجهوداتها بواسطة الاقلية المستغلة بأسلوب منظم ينبغي الالتجاء الى طريقة القسوة ، الى الوحشية المتساهية : أى أنه يجب أن تتلاطم أمواج الدماء وأن تشق لججها الانسانية مدفوعة بأيدي الاستعباد والاستخـام والاستتجار

وتظل مسألة السحق لازمة في دور التخطى من رأس المالية الى المشاعية ، ولكنها تكون اذ ذاك مسألة ارهاق الاعلية للاقلية المستغلة - وعلى هذا فستبقى الحاجة الى وجود ذلك الجهاز الخاص أو تلك الآلة الخاصة بالارهاق أى الحكومة . غير انها تكون حكومة متطورة أو حكومة انتقال من حالة الى اخرى وليست تلك الحكومة المقصودة بالمعنى الخامس بلفظها لان سحق الاقلية المستمرة بقوة الاعلية المستعبدة المستأجرة التي كانت تستغل مجهوداتها بالامس هو أمر من قبيل النسبة الى ضده في درجة من السهولة والبساطة وفي حالة اعتيادية تجعله يكلف الانسانية من الدماء المراقبة أقل بكثير مما يكلفها اخماد الاضطرابات والقتل التي يحدثها المستعبدون أو تلك الانعام المسخرة وهي فئة العمال المأجورين .

على ان تلك الحكومة لا تلبث في الوقت نفسه أن تصير في اتم انطباق على تلك الديمقراطيه . التي تعتقها الاعلية العظمى من

الاهالى حتى ان الحاجة الى استبقاء أداة الارهاق لتأخذ في التلاشى من تلقاء نفسها على الأثر . وذلك لان المستغلين بالطبع لا يستطيعون أن يتغلبوا على الشعب بدون أن يكونوا حاصلين على آلة خاصة في منتهى التراكب والتعقد ، وأما الشعب فيستطيع أن يغلب على هؤلاء المستغلين بدون احتياجه الى أداة خاصة بمجرد اعتماده على ترتيب الجماهير المسلحة (على طريقة السوفيت ونواب العمال والجنود الاختياريين)

وأخيراً فان المشاعية بوسع قدسها واتقارادها بالامر تجعل الحكومة شيئاً لا لزوم له بل لا معنى لوجوده ؛ لانه لن توجد طبقة تستدعى التغلب عليها ، ولن يوجد صراع منظم على أسلوب خاص ضد قسم من الشعب

على اننا لسنا من الغفلة والبله الى حد أن نجعل أو نتجاهل ما يمكن أن يحدث من سوء التصرف من جانب بعض الافراد الذين قد لا يفقهون حقيقة قدر الميزة التي حصلوا عليها وما تستدعيه من التزام النظام ومراعاة الحقوق الاجتماعية فيستخدمونها فيما لا يتفق مع الامنية المنشودة وهي استئصال أسباب الشقاق ، كما اننا لن نتغافل عما يقتضيه مثل هذا الامر من التحوط والاستعداد لتلافيه والقضاء في الحال على كل عمل سيء واخلال بالنظام العام

ولكن مع هذا التنبيه فإنا لا ينبغي لنا أن ينهب بنا الوهم إلى أبعد من حد الحقيقة بمراحل فإن مثل هذه الأعمال الشاذة الفردية لا يبلغ من أمرها أنها تقتضي وسائل عظيمة تدعو إلى بقاء تلك الآلة الخاصة أو ذلك الجهاز الخاص بالضغط والارهاق، فإن الشعب المسلح نفسه هو الذي يتكفل بالقضاء على كل حركة تخالف المصلحة العامة ويسحق الأشخاص الذين يشنون عن المجموع ولا تكون مهمته في هذه الحالة إلا في منتهى البساطة وفي غاية السهولة حتى أنها تكاد لا تقاس بما يحدث في المجتمع الحاضر من التوسط والفصل ما بين المتنازعين أو منع محاولي السرقة من أن يسرقوا ثم أننا لا يجوز لنا أن تتناهى شيئاً في منتهى الأهمية إزاء هذه الفكرة التي تعترضنا وهو أن كل أسباب الاعتداء والتنازع والاختلاف التي تحدث بين أفراد الجمهور وتفضي إلى الإخلال بالنظام العام والعبث بالقواعد والقوانين المرعية إنما هي استثمار مجهودات الجماهير بدون التعويض عليها بما يسد حاجتها من الأجر الكافي والشقاء والبؤس السائدان على الطبقة المنحطة من الشعب وحرمان هذه الطبقة من الوسائل الكافية لسد رمق الحياة. وعلى ذلك فإذا ما تيسر القضاء على كل هذه الأسباب المؤلة الداعية إلى إهتياج النفس وإلى اجتراح كل منقصة فإن تلك الفكرة العارضة والتي ينبغي اتقاؤها

لا يبقى لها في الحقيقة اذ ذاك اثر في البال لان اعمال الاخلال
بالنظام العام تأخذ من تلقاء نفسها في الزوال على اثر فقد مسبباتها بدون
احتياج الى العمل على ازالها .

واذا كنا نرى للاعتبارات الوجيه التي ابديناها أن أعمال
الاختلال ستزول من تلقاء نفسها بزوال بواعثها فأننا لا يمكننا أن
تكن بتحديد المدة التي يتم فيها هذا الزوال فقد تستغرق أمداً
طويلاً يتوزع على عدة مراحل وقد لا تستدعي مثل هذا الزمن
بل تتلشى في مدة وحرة وانما الذي يمكننا أن نجزم به هو انها
زائلة لاحالة وبزوالها تهي الحكومة التي لا تبقى أقل حاجة اليها
حينئذ

ولم يسقط ماركس في تلك الغفلة التي قد تستدعي قيام المخالفين
عليه بل تبسط في ايضاح ما أردنا نحن أن نمر به لما ما عن المرحلتين
أو الدرجتين اللتين يجب أن تتخطاهما الهيئة الاجتماعية العامة
للوصول الى المشاعية الحقيقية وهما الدرجة السفلى والدرجة العليا

(الشكل الاول للمجتمع المشاعي)

أن ماركس قد عمد الى ان يفند اثناء انتقاده برنامج جوتا

فكرة لاسال القاضية بأن يأخذ العامل في ظل الحكم الاشتراكي كل ما ينتجه من عمله وقد اسهب في هذا التنفيذ الى حد الاقتناع التام فظهر انه ينبغي محو المبالغ الاحتياطية والمبالغ المخصصة لتوسيع نطاق الانتاج أو لتجديد الآلات المسهلة في المصانع الى غير ذلك وكذلك ابطال كل المبالغ المخصصة للاتفاق على الادارة وعلى المدارس وعلى المستشفيات وعلى دور المعجزة الى غير ذلك

فبدلا من ذلك الشكل الحائر المبهم العام الذي يتخيره لاسال كمرحلة أولى للمجتمع الاشتراكي في قوله : « للعامل كل ما ينتجه من عمله » يعرض ماركس ميزانية محكمة للعمل المحكم الذي ينبغي أن تقوم به الهيئة الاجتماعية الاشتراكية

وقد شرع يحلل بتدقيق أحوال الحياة في مجتمع عام مجرد من كل صبغة رأس مالية فقال :

« اننا في حاجة هنا الى أن نتكلم (أى في تحليل برنامج حزب العمال) لاعلى مجتمع مشاعي نام مرتق طبق مبادئه الخاصة بل على مجتمع لم يكد ينفصل من المجتمع رأس المالي الا حديثا وهو لا يزال تحت التأثير لكل العوامل والروابط الاقتصادية والادبية والفكرية التي استعارها من الهيئة الاجتماعية القديمة الذي تخرج منها وهو لا يزال مختفيا به الى الساعة الاخيرة »

فهذا المجتمع المتولد حديثا من الحياة الاجتماعية رأس المال
الذي لا يزال محتفظا بكل الصبغات التي استعارها منها ولا يزال
محتفظا بها بحكم رسوخ العادات في نفوس الاقوام هو الذي يتخذ
منه ماركس الشكل الاول أو الدرجة السفلي من المجتمع المشاعي .
فوسائل الانتاج لم تعد كما كانت من قبل ملكا خاصا
للاشخاص بل لقد تحول الى ملكية المجتمع العام بأسره فكل عضو
من المجتمع يقوم بقسم خاص من العمل اللازم للحياة الاجتماعية جمعا
يعطيه المجتمع شهادة تثبت أنه قام بتأدية مقدار معين من العمل .
وبمقتضى هذه الشهادة يأخذ من المحارن العامة مقادير من مطالبه
المتنوعة تعادل مقدار ما أنتجه وبهذه الطريقة يكون الحساب مرتبا بطريقة
تجعل كل عامل يأخذ من حوائجه بمقدار ما يودع من مصنوع يده
في الصندوق العام أي أنه يأخذ من الحياة الاجتماعية بمقدار ما يعطيها .
وعلى هذا النمط تحدث مساواة عامة ظاهرية .

ولكن حينما يكون أمام النظر النظام الاجتماعي المسمى عادة
بالاشتراكية والذي يسميه ماركس بالشكل الاول من المشاعية
أو درجتها الاولى فان لاسال يقول عنه في مقام القسمة العادلة
في استعمال الحق العادل الذي لكل انسان بمقتضاه أن يأخذ من
صنعة يده بمقدار قيمة عمله فان لاسال يكون واهما في تصويره

وماركس يوضح له هذا الوهم المصحوب بالشطط
يقول ماركس في هذا الصدد ان الحق العادل موجود لدينا
الآن بالفعل ولكنه ليس الا ذلك الحق المالي الممتاز الذي
لا يمكن اعتباره الا ككل حق آخر غير عادل فكل حق يراعى في
تأديته وجود نظام وحيد يشمل أناساً مختلفي الدرجات والمواهب
والاعمال لا يكون قائماً على المساواة ولا على الانصاف فيما بينهم
وعلى ذلك يكون الحق العادل على طريقة لارسال هو اعتداء على
المساواة وظلم بحت .

وفي الواقع أن كل انسان يستلم في مقابل حصة معينة من
العمل الاجتماعي حصة معادلة لما من الانتاج الاجتماعي ولكن
الاشخاص غير متساوين فان أحدهم أقوى من الآخر وآخر منهم
أضعف من سواه وأحدهم متزوج وسواه ليس كذلك وهذا له
عدة من الاطفال وذاك ليس لديه شيء منهم الى غير ذلك
ثم استتبع ماركس :

(فباتباع قاعدة العمل المتبادل وبالجمله بتوزيع المطالب العامة
الموجودة في الصندوق العام بطريقة متساوية بين الجميع فان أحد
الناس يأخذ في الحقيقة أكثر مما يتناوله الآخر فيصير اذن أغنى
من جاره وهم جرا ، ولا جتاب كل هذا فعوضاً عن تعميم المساواة

يجب ان يكون الحق غير متساو »

وبالجملة فان الشكل الاول للمشاعية لا يمكن ان ينتج العدل والمساواة : اذ يظل هناك اختلاف في الثروات واختلاف في المظالم ، ولكن الذي سيكون مستحيلا وجوده هو استثمار مجهود انسان بواسطة انسان لانه لن يوجد شخص يستطيع أن يستولى على وسائل الانتاج من مصانع الى آلات الى أرض زراعية الى ملكية عقارية خاصة .

أن ماركس بأنحاءة على جملة لاسال المتأثرة بالصيغة المالية التي يتكلم فيها عن عدم المساواة والانصاف بوجه عام يظهر طريقة نمو وترقى المجتمع الاشتراكي المجرى على الشروع في الاقتصار على استئصال هذا الاجعاف الذي كان سبباً في استيلاء أفراد من الناس على وسائل الانتاج ، والعاجز عن أن يستأصل دفعة واحدة هذا الاجعاف العامل على توزيع الحاجيات بحسب مقدار العمل وليس بحسب احتياج الناس الى هذه الحاجيات

جملتهم أن الاقتصاديين العاديين ومن بينهم الاساتذة المليون وفي صاحبنا توجان يوالون مؤاخنة الاشتراكيين على تناسيهم ما يوجد بين الناس من عدم المساواة وعلى ما يحملون به من إبطال هذا التفاوت وأن هذه المؤاخنة لتدل على تعمق حضرات الفلاسفة

المالين في الجهل المطبق إذ لم يقتصر ماركس على الاهتمام العظيم بهذا التفاوت الذي لا يمكن اتقاؤه بل لقد اهتم بالمثل بمسألة أخرى مرتبطة بالمسألة المتقدمة وهي أن انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة لكل الهيئة الاجتماعية أى الى ملكية الاشتراكية بالمعنى العادى لهذه الكلمة لا يزيل بمفرده عيب التوزيع وعدم المساواة المتمكن من « الحق المالى ». ذلك العيب الذى سيظل سائداً على حقوق الناس مادامت طريقة توزيع المحصولات جارية « بحسب مقدار العمل »

ثم قال ماركس موضحاً :

« غير أن هذه العيوب يستحيل التخلص منها في أول شكلى الهيئة الاجتماعية المتشاعية الذى تنشكل به بعد الآلام الطويلة التى تعانىها من جراء تولدها من الهيئة الاجتماعية رأس المالية . ولن يستطيع الحق أن يكون أقوى من الحكم الاقتصادى ولا من نمو المدنية المرتبطة بهذا الحكم »

وبمقتضى ما تقدم يمكن القول بأن « الحق المالى » يزول في أول شكلى الهيئة الاجتماعية المتشاعية المطلق عليها عادة لقب الاشتراكية الا ان زواله لا يكون كاملاً بل جزئياً فقط بحسب ما تسمح به حالة الثورة الاقتصادية ، أى لا يتعدى دائرة وسائل الانتاج . وهذه

الوسائل الانتاجية يعتبرها «الحق المالى» ملكية خاصة للأفراد،
واما الاشتراكية فتحولها بالفعل الى ملكية عامة. وفى دائرة هذا
الاختلاف فقط يزول الحق المالى «

ولكنه لا يزال باقيا فى مبدئه الاخرى : فهو يبقى بصفته
منظما موزعا للمحصولات ومقسما للأعمال ما بين اعضاء المجتمع العام.
« ان من لا يعمل لا ينبغي له ان يأكل » وهذا المبدأ الاشتراكي
قد صار تنفيذه بالفعل : « لكل قسم معين من العمل نصيب يعادله
من المحصولات وهذا المبدأ الاشتراكي الثانى قد تنفذ بالمثل. ومع
ذلك فان هذا لا يؤدى الى نهوض المشاعية ولا يقضى على البقية الباقية
من «الحق المالى» الذي يعطى قىما متساوية من المحصولات لأشخاص
غير متكافئين نظير قيامهم بأعمال غير متعادلة بالمره .

ففى هذا الصدد يقول ماركس ان هذا عيب ولكن غير
ممکن تجنبه فى شكل المشاعية الاول ، لانه لا يجب ان يبرخ عن
بالنا ان تغير اطوار الناس لا يحدث بمثل السهولة التى يمكن تصورها،
فليس من الميسور ان يعتاد الناس على ابر انقلاب رأس المايلة على
ان يعملوا لأجل المجتمع العام بغير الالتجاء الى قاعدة الحقوق
الشخصية . أن تعطيل رأس المايلة لا ينتج فجأة المقدمات والادلة
الاقتصادية التى تساعد على مثل هذا التحول السريع .

فاذا تقرر هذا يمكن التدرج منه الى القول بعدم وجود قواعد
اخرى سوى ذلك «الحق المالى» وهذا هو الباعث المهم على ضرورة
وجود حكومة بمحافظتها على الملكية العامة لوسائل الانتاج تحافظ
على المساواة في العمل والمساوات في توزيع المحصولات .
فالحكومة انما تنفي حينها لايبقى اثر لرأس المالىين ولا توجد
طبقات متعددة وبالاختصار حينها لا تبقى اذنى حاجة الى اخضاع او
اخضاع طبقة ما .

ولكن الحكومة لا تكون قد زالت من عالم الوجود تماماً
بعد كل ما تقدم اذ يبقى أمر المحافظة على «الحق المالى»
ولكي لا يبقى للحكومة ظل في الوجود يجب تعميم المشاعة
الكاملة

— ٤ —

الشكل الاتم للمجتمع المشاعي

ثم استمر ماركس في كلامه عن المشاعة منتقلاً الى طورها
الثاني أى الى شكلها الاتم فقال :

« حينما يتكامل شكل المجتمع المشاعي وحينما يزول خنوع
الانسان لمبدأ تقسيم العمل الاستعبادى ، وحينما يتلاشى التعارض

الحادث بين العمل الجسدى والعمل العقلى ، وحينما ينتقل العمل من كونه مجرد وسيلة لاكتساب القوت الى أن يصير المطلب الاول فى الحياة ، وحينما يؤدى نمو العمل وسمو الفكر الانسانى الى تعاظم القوى المنتجة حتى تصبح بسائر منابع الثروة العامة فائضة بسيول الخيرات الماهرة ، هناك فقط يمكن تخطى دائرة الحق المالى الضيقة ويستطيع المجتمع العام أن يطرز علمه اخفاق بهذا الشعار : « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » .

فالآن يمكننا أن نقدر ملاحظات انجيل الصائبة حق قدرها بما تخللها من عبارات التهمك والسخرية والاستخفاف على ذلك الاتحاد الذى يربط ما بين كلمتى حرية وحكومة . فمادامت الحكومة موجودة لاسبيل الى وجود الحرية حتى اذا ماسادت الحرية فلا سبيل الى وجود الحكومة

ان آخر ظل من ظلال الاقتصاد الحكومى يؤذن بظهور المشاعية فى درجة من الرقي والنمو تساعد على اختفاء كل معارضة ما بين العمل العقلى والعمل الجسدى أى على نضوب أحد المنابع الاصلية لعدم المساواة فى الحياة الاجتماعيه المعاصره . وهو المنبع الوحيد الذى مجرد انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة ومجرد

انتزاع سائر أملاكه وأدوات رأس المال من المالكين عاجزان عن إبطاله نهائياً .

أن هذه الملكية العامة تيسر أسباب تعاظم القوى المنتجة الى درجة هائلة ولو صار انعام النظر فيما وصلت اليه الحضارة في عصرنا هذا من الرقي والانتشار بما انتجته وسائل الإنتاج من محصولاتها المظيمة التي لا تنكر أن لرأس المالكين دخلاً عظيماً فيها لا يمكن الحكم بأن هذه الوسائل التي هي الآن بين أيدينا وتحت تصرفنا بالفعل لو تم انتزاعها من المحتكرين المستغلين وآلت ملكيتها إلينا نحن العمال أي الى الهيئة الاجتماعية عامة لما استطاع العقل البشري أن يتصور مقدار التحسين والرقي اللذين يمكننا أن ندخلها على هذه الادوات المنتجة لتصبح قواها متضاعفة بدرجة فوق التصور بحالنا من ميزة الحرية وقدرة العمل . وحينئذ تتمتع الجمعية الانسانية بأفر قسط من الراحة والسعادة في هذا الوجود .

ولكن الذي لا يمكننا أن نعرف أو لانستطيع أن نصدر رأياً محكماً بل تقریباً فيه هو مقدار السرعة التي سيحدث بها هذا النمو والرقي عندما يصير استئصال مبدأ تقسيم العمل وعندما تزول اسباب التعارض ما بين العمل الذهني والعمل الجسماني وعندما يصبح العمل المقصد الاسمى من الحياة .

وهذا هو السبب في أنه لا ينبغي لنا أن نتكلم في مسألة فناء الحكومة الذي لا سبيل الى تخلصها منه بدون أن نربط هذه المسألة بالسرعة التي يتشئ بها الرقي والنمو الاجتماعيين الى مرحلة الشكل الاثم للمشاعية .

فالمسألة إذن تظل مفتوحة الباب تحت طائلة البحث مادامت مدة الوصول الى هذا الشكل غير ممكن تحديدها ومادام تلاشى آخر ظلال الحكومة متوقف على سرعة مجيء ذلك الشكل أو تباطئه .

ان الحكومة يمكنها أن تختفي بتاتا من عالم الحس عند ما تنفذ الحياة الاجتماعية ذلك المبدأ الجليل القائل : « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » اي عندما يصير الاعتياد على مراعاة القواعد الاساسية للحياة الاشتراكية وعندما يصير العمل في درجة من الانتاج يجعل كل انسان يشتغل بمقدار كفاءته ومجهوده

وحينئذ يمكن تخطي تلك الدائرة الضيقة المندمج فيها الحق المالى الذي يضطر كل عامل الى أن يحسب حسابه على طريقة شيلوق : « ألم اشتغل نصف ساعة اكثر من جارى ؟ ألم يتناول جارى جرأ اكثر مما تناولته انا ؟ » اذ تختفى كل هذه المساءلات من نفوس

العمال . هنالك لا ينظر المجتمع العام في توزيع المحصولات الى المقادير الناتجة منها ولا الى ما ينتجه كل عامل على حده . فيصير كل انسان غير مقيد فيما يستعاضاه بمقدار من الزمن أو بكم معين من العمل بل يأخذ كل انسان ما تقتضيه حاجته من مطالب الحياة

أما المليون فوجهة نظرهم في هذه المسألة تحملهم على أن يعتبروا حلها بهذه الطريقة الاجتماعية « محض خيال » ويسخرون بما يعدم الاشتراكيون من اعطاء كل انسان ما يريد به غير مراقبة عليه في عمله فيجودونه بالرياش والاثومويلات والبيانوات الى غير ذلك . ولا يزال الى هذه الساعة علماء الطاقة المائية استغرقون اوقاتهم في التشاغل بهذه السخرية التي جعلتهم هم موضع الهزؤ والاستخفاف وكشفت النقاب عن جهلهم وعن دفاعهم الاعمى المغرض عن رأس المال لاجل مصلحتهم الخاصة

ومن جهلهم ، لأنه لا يوجد اشتراكى يندفع الى حد أن يتنبأ بتولد الشكل الاثم للاشتراكية ، : عندما يرون علماء الاشتراكية الكبار يتكلمون في هذا الشكل المشاعي ومحيطه يوماما ، يفرض أولئك الجاهلاء وجود عالم آخر مشتمل على قوة منتجة أخرى من العمل غير القوة العاملة اليوم وعلى رجل آخر غير الرجل الذي يعمل اليوم يكون أكثر منه كفاءة وعلماً كتلاميذ بوميا لوفسكي

فيجوس خلال مظاهر السروة العامة بدون أن يتطلع اليها الا بحسب ما تقتضيه حاجته وهم أى اولئك العلماء المليون المربون عن جهلهم يفرضون وجود المستحيل بتصورهم هذا الذى لا تذهب اليه احلام الاشتراكية

والى أن يجىء دور الشكل الاثم للمشاعية يظل الاشتراكيون مطالبين بأبقاء الرقابة الشديدة من جانب المجتمع ومن جانب الحكومة على طريقة العمل المؤدى وعلى طريقة توزيع المطالب الحاجية . الا أن هذه الرقابة المطلوبة يجب أن تبتدىء بانتزاع الملكية الخاصة من حوزة رأس المالىين وان تكون الرقابة نفسها من جانب العمال على رأس المالىين وان لا تكون بواسطة حكومة الموظفين بل بواسطة حكومة العمال

ان دفاع متكافى المالىين المفرض أى المبني على الاستفادة الشخصية (وذبولهم المصنفين والمهملين لهم من امثال تشيروف وتيريتيللى وشركاؤها) منحصرفى نقل قوة البحث والجدل من الفكرة الاساسية وهى التكلم عما ستكون عليه المشاعية أى الهياة الاجتماعية العامة فى المستقبل الى المناقشة فى امكان نزع الملكية وإبطال الحكومة ووضع الاعمال تحت مراقبة العمال وتحويل ابناء كل بلد الى سمال ومستخدمين تضمنهم نقابة كبرى وبالجمله فى التكلم عن انظمة الهيات

الاشتراكية الحاضرة القائمة على مثال حكومة السوفييت ونوابها
وعساكرها المتدينين من العمال فيخرجون المواضيع الاساسية عن
طبيعتها واختصاصها الاولين

وفي الواقع انه عندما يتكلم استاذ من الجهابذة ويتابعه الجمهور
البسيط والى جانبيهما تشير نوف وتيريتيللى عن الحماقات والاوهام التي
لا معنى لها الواردة في وعود وأمانى البولشفيين وعن استحالة ترقية
الطبقة العاملة او بالاحرى ترقية الاشتراكية يرقبها الى درجة الحكم
فانهم اذ ذاك يكون نصب أعينهم وازاء افكارهم شكل المشاعية
الآتم الذى لم يقل أحد من الاشتراكيين الصادقين او من الذين
يعملون باخلاص لمصلحة الحياة الاجتماعية ومن غير غرض ان هذا
الشكل قابل للتحقق ولان يسود العالم في الوقت الحاضر بل لم يحلم
بمثل هذا احد من الناس .

وهنا نتعرض لمسألة التمييز من الوجهة العلمية ما بين الاشتراكية
والمشاعية وهى المسألة التي تعرض لها انجيل في بيانه السابق عن
عدم اختصاص كلمة الديمقراطية بما أطلقت عليه من الوجهة السياسية
يمكن القول بأن الفرق ما بين شكلى المشاعية الاول والاخير سيكون
بلا شك هائلا مع مضي الزمن ، أما في الوقت الحالى أى تحت
الحكم رأس المالى فمن العبث القول به ولا يجزأ على أن يضعه في

الصف الاول الا افراد من القوضويين (اذا كان يوجد بين الاشتراكيين
اناس لم يتلقوا العلم النظري على طريقة بليخانوف وكروبوتكين
وجراف وكرنيليسين وسواهم من كواكب الاشتراكية المشتلة
على الاشتراكيين الوطنيين أو على اولئك القوضويين المتحصنين
على رأى جاي الذى يعتبر من آحاد القوضويين نادري المثال الذين
ظلوا محتفظين بالشرف وبالضمير)

على ان الفرق ما بين الاشتراكية والمشاعية واضح . فما يسمى
عادة بالاشتراكية يلقبه ماركس بالشكل الاول أو الدرجة السفلى
للمجتمع الاشتراكي . وعندما يتيسر جعل وسائل الانتاج ملكا
مشاعا للجميع فان لفظ المشاعية يصير قابلا لاطلاقه على الحياة
الاجتماعية على شرط عدم تناسى ان المشاعية اذ ذاك تبقى ناقصة .
وان أهم ما فى أيضاح ماركس الذى بسطه في هذا الصدد هو
مخافته على المدلول الحسى كاحتفاظه بالمدلول النظرى للمشاعية التى
يعتبرها كشيء يتبدى وضوحه من عند انتهاء رأس المال

فموضنا عن التعبيرات المدرسية المصطنعة والمخترعة وبدلا من
المحاورات اللفظية العقيمة فى الاسئلة المتعددة على نمط (ماهى
الاشتراكية ؟ وماهى المشاعية ؟) يحلل ماركس ما يمكن أن يطلق
عليه درجات النضوج الاقتصادى للمجتمع المشاعي

فالمشاعية في شكلها الاول أو في مرحلتها الاولى لا يمكنها أن تكون من الوجهة الاقتصادية ناضجة تمام النضوج ومتمتعة بتمام الحرية من قيود التقاليد والاحكام رأس المالية

ومن هنا ينشأ ذلك الأمر المهم الذي يدعو الى البقاء في اعتقال دائرة الحق المالي الضيقة من جهة توزيع الحاجيات . فان الحق المالي يتطلب بالطبع وجود حكومة مالية لان الحق لا أثر له بدون جهاز قادر على الجاء الناس الى مراعاة قواعده

وينتج مما ذكرنا ان الحق المالي يظل ثابتا في عهد المشاعية مدة من الزمن ولا يكون منفردا بل تكون الى جانبه الحكومة المالية ولكن بدون أن توجد الى جانبها هيئة الاعيان والماليين !

وعلى ذلك فيمكن اعتبار ما يؤاخذ به المذهب الماركسي كاحدى الاعاجيب أو كضرب من التلاعب بالعقول لان الاشخاص الذين يتعرضون الى هذا المذهب انما يحاولون التصدي له بل مهاجمته وهم لم ينعموا النظر في معانيه ويحيلوا الفكر في حقائق مبادئه ليقنوا على ما فيها من المحتويات الخارقة للعادة

غير ان الحياة ترينا في كل خطوة وفي تفريق الطبيعة وفي خلال الحياة الاجتماعية أطوار العهد القديم وتقاليد منبثة في العهد الجديد ومتشبثة بأهدابه

وما كان ماركس ليدخل النذر القليل من الحقوق المالية في
المشاعية بمجرد فكرته واردة وانما اتمد الى اثبات ما لاسبيل الى
التخلص منه من الوجهتين الاقتصادية والسياسية في مجتمع عام لم
يكدينفصل من أحضان رأس المال

ان للديمقراطية دخلا عظيما وأهمية هائلة في الصراع الذي
ستناجز به الطبقة العاملة ارباب رؤس الاموال لتغلبهم على امرهم
وتنفذ عنها نير استرقاقهم. غير ان الديمقراطية ليست حدا يمكن
الوقوف عنده ولا يجوز تخطيه وانما هي فقط مرحلة تقطع للوصول
من المهد الاقطاعي الى العهد رأس المال ثم تعود فتصير مرة اخري
مرحلة ايضا تقطع من رأس المال الى المشاعية.

ان الديمقراطية يراد التعبير بها عن المساواة ومن المعلوم ان
هيئة المال تجعل اهمية عظمي لصراءها المتوالي الحاد في سبيل الحصول
على المساواة فكان لا بد اذن من ادراك مبدأ المساواة على حقيقة
معناه التي يراد بمقتضاها محو الفروق الموجودة بين بعض الطبقات
وبعضها. غير ان لفظة ديمقراطية لا يراد بها في المتعارف الآن
سوى المساواة الصورية. أما بعد تحقيق المساواة ما بين جميع اعضاء
المجتمع العام فيما يختص بالتمتع بوسائل الانتاج أى بمساواة العمل
والاجر تنهض لسوء الحظ في وجه الانسانية مسألة ترقية المساواة

الصورية المساواة الى الحقيقة القائمة على اساس مبدأ « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » وهنا نقف موقف الحيرة متسائلين بآية الطرق وفي كم مرحلة تتمكن الانسانية من الوصول الى هذا الامل الاسمي. فلايجرى على السنتنا جواب في هذا الصدد سوى قولنا اننا لا نعلم ولا نستطيع ان نبدي رأيا ولو من قبيل الحدس والتخمين يمكن حل هذه المسألة بموجبه .

ألا ان هذه المسألة وأمثالها مما لا يتيسر الاجابة عليها في هذه الاوقات ليست النقطة الهامة لانها لا تزال حتى اليوم في عداد الاماني واما المهم الذي يتطلب السعي الموصول هو استئصال الفكرة التي يرى أرباب رؤوس الاموال والاعيان الى غرسها في نفوس الجماهير البسيطة التي لا تستطيع أن تحاكم في نفسها كل ما يلقي عليها لتصدر حكمها ان صوابا وان خطأ ، تلك الفكرة الخطرة التي نحاول محاربتها والتغلب عليها ما شيعه الفئدة المالية من ان الاشتراكية مجموعة آراء واعمال لا تطابق مصالح الجمهور الاكبر وتقاليده وعوائده الراسخة من قديم الزمان وانها بصفتها شيئا مبتدعا تلبث مدة قصيرة من الزمن ثم يتغلب عليها الضعف فيدركها الموت ، نعم هذه الفكرة الخطرة هي التي يجب أن نين للجمهور الاكبر فسادها وعدم مطابقتها للحقيقة بافهامه أوجه الغبن اللاحق به وباعلامه ان الطرق

العادة التي يراد انصافه بها من الطبقة الصغيرة المنحكمة فيه بطيئة السير لانيها تغالب بالطبع العوائد والتقاليد القديمة وتعمل على نحو الافكار الراسخة من مدد طويلة في الازهان فهي اذن تبتدىء بالعقول المستنيرة من غير قوى المطامع الشخصية ثم لا تلبث أن تعم سائر الاهالي بلا استثناء

ان الديموقراطية هي احد اشكال الحكومة أو بالاحرى هي أحد تنوعاتها فهي اذن بحكم التصاقها بالحكومة تعتبر كالحكومة نفسها الوظيفة المنظمة المرتبة على اسلوب خاص للاضطهاد والضغط على الناس . هذه صفتها من جهة . ولكنها من جهة اخرى تعتبر الاعتراف الظاهري بحق المساواة بين جميع ابناء البلد الواحد وبحقهم جميعاً في التساوى في تعيين حدود مهة الحكومة وفي ادارتها ثم ينشأ عن الديموطية وهي في شكلها الصوري الموضح فيما تقدم أنها تستجر في خطاها التي تخطر لها في سبيل التقدم والديموطيفة العمال الثائرة للتجمهر ضد رأس المال وتهدى لها الوسيلة التي تكسر بها آلة الحكومة المالية وتدمرها وتغنى . اثارها كائنا ما كان شكل الحكومة ملكية أو جمهورية . يحيشها الدائم وبوليسها وموظفيها والاستعاضة عنها بآلة حكومية أعظم ديموقراطية لا تظل كسابقها آلة حكومية بالشكل المعروف تحت ظل طبقات العمال المسلحة

التي تعد الشعب لان يتعلم في شكل قوى محلية مسلحة
وهنا بتحول المسألة من المقدار الى الصفة تصل الديموقراطية
الى الدرجة التي تخرج فيها من نطاق المجتمع المالي لتندمج في الحياة
الاقتصادية . فاذا كان الجميع يشتركون حقيقة في ادارة الحكومة
فان رأس المال لا يمكن أن يستقر له قرار مع أن تقدم رأس المال
ونموه يسمح بان يشترك الجميع اشتركا فاعليا في ادارة الحكومة .
وهذه الطريقة قد بدأت تتحقق في كثير من البلاد المنتشرة في ارجاء
العالم بواسطة النقابات العاملة المتألقة في دوائر البريد والسكك الحديد
والمصانع الكبرى والتجارة العظمى والمصارف المالية الى غيرها
من الدوائر المالية التي انتظمت فيها النقابات العاملة التي تمثل الحياة
الاقتصادية في خطواتها الاولى .

وبواسطة هذه الترتيبات الاقتصادية يصبح من المستحيل
اسقاط المالىين والموظفين فجأة من غير سابقة مقدمات والتوصل الى
وضع الرقابة العامة على الانتاج وعلى توزيع المحصولات وعلى
ترتيب العمل بواسطة العمال المسلحين وبمجموع الشعب المتقلسلاحه
(لا يجب الخلط بين مسألة المراقبة والحساب ومسألة العمل الفني
المختص بالمهندسين والميكانيكيين وسواهم ان هؤلاء الاختصاصيين
الذين يشتغلون اليوم تحت أوامر المالىين سيشتغلون غداً أحسن

من اليوم في ظل نظام العمال المسلحين)

ان عمليتي الحساب والمراقبة هما الشرطان الجوهريان اللازم ادخالهما في هيئة التوظيف المنتظمة في المجتمع المشاعي أثناء شكله الاول . فأبناء كل بلد يتحولون الى مستخدمين ذوي اجور عاديه في الحكومة المتمثلة في العمال المسلحين . وكل أبناء البلد يصيرون المستخدمين والعمال والمنتظمين في سلك حكومة احتكارية لمصلحة الجميع .

فالمسألة تتوقف فقط على التمكن من أن يشتغلوا بصيغة رسمية وأن يحافظو على نفس طريقة العمل ويأخذوا مرتبا رسميا . وهذه المسألة قد تم الشطر الاكبر منها بمعرفة ارباب رموس الاموال الذين لاجل تسهيل حصر ودقة جساتهم واعمالهم الجسيمة توصلوا الى أن يجعلوا العمليات الكبيرة التي كانت تقتضي تركيبا معقدا يحتاج الى ايد كثيرة فيما مضى يصبح الآن مقصورا على مجرد اشراف سطحي وتفتيش بسيط وعمليات حساية ما بين اعطاء ايصالات وتقييدها في دفاتر تحصر كل الاشياء الخارجة وقيمها الداخلة وهذه العمليات البسطية ليستطيع ان يقوم بها كل انسان يعرف القراءة والكتابة فقط (حينما تصير الحكومة عبارة عن مجرد وظائف جوهرية تنحصر في مساتي قيد الحسابات ومراقبة

الاعمال بواسطة المال انفسهم لاتصبح حكومة سياسية ذات
الوظائف السياسية كما كانت من قبل بل تصير عبارة عن مجموعة
وظائف ادارية بسيطة)

وأما من جهة السواد الاعظم من الشعب فإنه عند ما يقوم من
تلقاء نفسه وفي كل مكان بعملتي الحسبة والمراقبة على ارباب رموس
الاموال (الذين سيتحولون حينئذ الى مستخدمين) وعلى حضرات
السادة المفكرين أي الاختصاصيين الذين يكونون الى ذلك الحين
حافظين بعض بقايا التقاليد المالية السالفة فإن هذه المراقبة تصير
حقيقة عامة ووطنية أي انها تشمل جميع ابناء الوطن وكل ما وارده
فهناك لاتبقى حاجة لان يفرد أناس مخصوصون بأمر المراقبة بل
لاتبقى حاجة اليها مطلقا لان كل انسان لايعرف في أي شيء
يستخدمها مادام كل وطني قائما من تلقاء نفسه بعمله بانتظام وجاهلا من
نفسه على نفسه وعلى غيره رقبيا عتيدا .

وفي هذه الحالة تنقلب الهيئة الاجتماعية بأسرها الى مصلحة
أو مكتب عظيم والى مصنع كبير تتساوي فيه وحدة العمل ووحدة
الاجر ما بين جميع الذين يشتغلون او يراقبون او يحسبون
على ان هذه المساواة وهذه الطاعة الاختيارية العامة اللتين
تسودان جميع اجزاء ذلك المصنع العظيم عندما يصبح المليون

مفلوئين على امورهم والمستشرون مسلوبة من أيديهم طرق
الاستثمار والهيئة العاملة شاملة جميع فروع الهيئة الاجتماعية ليستأ
الغرض الاسمي والنقطة النهائية اللذين نسعى اليهما وانما هما خطوتان
نخطوهما في حالة التطور الضروري الذي نتقى به المجتمع العام
بطريقة مناقضة للطرق التي كانت موجودة قبلها من ادران النقائص
والاقدار التي تلتخ كيان الاستقلال المالي وليسهل بعد ذلك على
الديمقراطية السير في الطريق الرحبة المهينة الممتدة الى الامام .
وعندما يدعو جميع أعضاء الهيئة الاجتماعية او على الاقل
الاعلبية العظمى منهم عالمين بإدارة الحكومة من تلقاء أنفسهم
بكفاءة وبأن يضعوا أيديهم على سائر الاشياء وينظموا رقابتهم
على تلك الاقلية الحقيرة وهي فئة المالمين وعلى اولئك السادة القلائل
المغرمين بالمحافظة على التقاليد المالمية البائده وهم الاختصاصيون
وعلى العمال الذين افسد اخلاقهم حبهم للمال وجعاهم عبيداً لرأس
المال فهناك فقط نخفى آثار الحاجة الى كل نوع من أنواع
الادارة .

وكما ازدادت الديمقراطية اقتراباً من درجة الكمال كلما
ازداد أجلبها دنوا من القضاء اذلا تعود الهيئة الاجتماعية في حاجة اليها
وكما ازدادت الحكومة المؤلفة من العمال المسلحين الذين بتألفها

منهم تبتمد بحكم الواقع أن تكون حكومة بالمعنى الخاص بهذه الكلمة تشرياً بالديمقراطية كلما ازداد اقترابها من عهد استئصال شأفها إذ لا يكون هنالك باعث على وجود النظام والترتيب مادامت الحياة الاجتماعية قائمة بطبيعتها بتأدية مصالحها بنفسها

وعندما يصير جميع الناس بالفعل أكفاء لأن يديروا إدارة حقيقية بدون وسطاء ولا رؤساء شئون الانتاج الاجتماعي وعندما يقومون جميعهم بالفعل بأعمال الحسابات والرقابة التي كانت تقوم بها تلك الاعضاء المتطفلة على وجود الحياة الاجتماعية تطفل الأبناء المدللين على آيهم وأولئك المنافقون المراءون وامثالهم المتسمون باسم المحافظين على التقاليد المالية هنالك يصير من المتعذر جداً بل من المستحيل الأفلات من طائفتي عملية الحسبة والرقابة وكل محاولة يفضدها التخلص من مفعولها تؤدي حتماً الى عقاب في منتهى القسوة والزجر (لأن العمال المسلحين هم اناس عمليون وليسوا مفكرين من ذوي المواطف ولا يحبون أن يستخف بهم وان يمزح معهم) حتى ان ضرورة التمسك بالقواعد البسيطة الجوهرية من معاملات الحياة الاجتماعية الانسانية تصير في أسرع وقت عادة متأصلة في نفس كل فرد لا يحاول التخلص منها

هنالك يفتح الباب على مصراعيه ليرحب بمقدم الشكل الأتم

للمجتمع المشاعي ذلك الشكل الذي لا يكاد يظهر في الوجود
حتى يتلاشى من عالم الوجود آخر مظاهر الحكومة باطوارها
ودرجاتها المتعددة التي ستقلب بها في حجبور الهيات الاشتراكية
المتنوعة أثناء انتقالها من حالة الى حالة أخرى اذ لا تعود حينئذ اقل
حاجه لشبه ظل من ظلال الحكومة

الفصل السادس

(اعتداء الانتهازين على الماركسية)

أن مسألة العلائق المتبادلة بين الحكومة والثورة الاجتماعية
لم تأخذ الا مكانا حقيرا من اهتمام العلماء النظريين والصحافيين الذين
خاضوا في شؤون الاشتراكية الدوائية الثانية (التي امتد أجلها من
١٨٨٩ الى ١٩١٤) كما اهتم لم يهتموا بالمثل ببقية الثورة على وجه عام
ولكن الذي هو ادهي واعجب مما تقدم والذي يدعوا الى
الخيره والارتياح في مسلك ذلك العضو النامي في جسم الاشتراكية
العامل على تخدير اعصابها وهو المبدأ الانتهازي الذي أدى الى اخفاق

الاشتراكية الدولية الثانية في عام ١٩١٤ انه كلما سنحت الفرص
 لعرض هذه المسألة ومحاولة حلها والفصل فيها يجتهد ذلك المبدأ في
 اخراجها من موضوع البحث أو تضليلها أو التعمي عنها بالمرّة .
 وعلى العموم اذا القيت نظرة عامة على مجموع اعمال الاشتراكية
 الدولية الثانية يمكن القول بأن التمشي مع المبدأ الانتهازي في ارجاء
 النظر في مسألة علائق الثورة الاشتراكية العامة بالحكومة الى
 الى أجل غير مسمى مع توقف سير الاشتراكية في طريق الرقي
 الموافق لمصلحة الحياة الاجتماعية انما يساعد هذا المبدأ على مقصده
 الشخصي الذي يرمي الى اذلال وتحقير المذهب الاشتراكي وطعنه
 في النقة الحساسة منه واخراجة عن حقيقته بجعله منهباً حقيراً خالياً
 من الاغراض السامية الشريفة ومقصوراً على المبادئ المبتذلة التي
 يعرفها كل انسان ولا تؤدي الى اصلاح حالة المجتمع البشري
 وانقاذه من ضروب الآلام والشقاء
 ولكن يمكن من وصف هذه الحالة المحزنة التي طرأت على
 الاشتراكية الصحيحة وحاولت افسادها ينبغي أن نوجه انظارنا الى
 العالمين النظريين الذين اشتهرا بأنهما من أعظم انصار المذهب
 الماركسي وهما بليخانوف وكاوتسكي

مجادلة بليخانوف مع القوضويين

نشر بليخانوف كتاباً عنوانه القوضوية والاشتراكية ظهر باللغة الألمانية في سنة ١٨٩٤ وقد خصص بالبحث في مسألة العلاقات التي تربط القوضوية بالاشتراكية.

وكأننا بليخانوف نعلم ما أن يتناسى أو يضرب صفحاً بمحض اختياره عن طرق أهم مبحث من المباحث الاشتراكية العامة الدائرة على عنبات اللسن وعلى أسلالت الأقلام في الوقت الحاضر بل أشدها أهمية وأكثرها حماسة وأقواها دعامة من الوجهة السياسية في الصراع الناشب ضد القوضوية وهو مبحث العلاقات التي تربط الثورة بالحكومة كما أنه أغفل بالمرّة التعرض لمسألة الحكومة بتفاصيلها !

ويتضمن كتابه هذا قسمين : أحدهما تاريخي أدبي يشتمل على تفاصيل ثمينة مفيدة تختص بتاريخ الأفكار والآراء التي أذاعها استيرنر وبرودون وغيرها من زعماء القوضويين ، وأما القسم الآخر فهو عبارة عن أسهاب جدلي سفسطائي حافل بالبيانات والاستنتاجات الفظة التي أجهد نفسه فوق طاقته وفوق ما يحتمل

العقل المنصف أن يتصوره ليثبت انه لا يوجد أي فرق بين
القوضوي واللص أو قاطع الطريق

وان مجموعة أفكاره في قسي كتابه لتدعو الى العجب
والدهش لصدورها منه في وقت يتحدث فيه زعماء الاشتراكيين
الذين لا غرض لهم سوى نجاح مبادئها العادلة النافعة بقرب حدوث
ثورة العمال الكبرى في جميع ارجاء العالم وفي الوقت الذي تكاد
الثورة الروسية الاولى تكون قاب قوسين أو أدنى من الشوب
بل لقد أن فكها ومسلها بموضوعة العجيب في أثناء تلك الثورة
التي انتهت أخيرا بالفشل . وبطريقته هذه التي اتبها في كتابه المتقدم
ذكره جعل نفسه في سنة ١٩٠٥ وفي عام ١٩١٢ ما بين متمسك
بمذهب يحاول الدفاع عنه من جانب وما بين جدلي سفسطائي لاهم
له إلا حب المناقشة واظهار قوة المعارضة فيما لا طائل تحتها وجعل
نفسه من الوجهة السياسية ذبلا ينسحب على الثرى تحت قدمي
رأس المال .

ولقد رأينا فيما سلف كيف ان ماركس وانجيل في المجادلات
التي دارت بينهما وبين القوضويين ابرزا بمنتهى العناية والاهتمام
أفكارها فيما يختص بالعلائق التي تربطها الثورة بالحكومة
في أجلى مظاهرها .

ولما باشر أنجيل طبع نقد برنامج جوتا الذي وضعه ماركس
كتب أنجيل في مقدمة هذه الطبقة التي ظهرت في سنة ١٨٩١ مايلي:
« اننا (أي أنجيل وماركس) وجدنا أنفسنا حيثن في صراع
هائل مع باكونين وفوضوييه . وكان قد مضى اذ ذاك عامان
بالاكثر على انعقاد مؤتمر لاهاي الاشتراكي الدولي العام »
وكان الفوضويون قد بذلوا كل ما في وسعهم ليجعلوا مشاعية
باريس من عملهم وأن يوجدوا من أعمالها تأييداً لمذهبهم غير أنهم
لم يفهموا شيئاً من دروس المشاعية ولا من التحليل الجليل الذي
حلل به ماركس تلك الدروس العملية .

واما من جهة السياسة العملية المعينة القائمة على السؤا لين الآتين
وهما : هل يجب ائتلاف أداة الحكومة القديمة ؟ وفي حالة الايجاب
بأى شيء يمكن الاستماضة عنها ؟ فان الفوضوية لم تجب عنهما بما
يمكن الارتياح اليه

على أن الخوض في عباب البحث عن الفروق التي تختلف
بموجبها الفوضوية عن الاشتراكية مع اهل مسألة الحكومة وبدون
ملاحظة ما أوجده المذهب الماركسي من التقدم والاتساع في
المبادئ الاشتراكية قبل المشاعية وبعدها لا يمكن الا أن يحمل على
محمل الاندفاع بطريقة لا يمكن التخلص منها في هوة المبدأ الانتهازي

وفي الواقع أن الانتهازية لا يمكن إلا أن تغلب إذا لم يتيسر عرض السؤالين اللذين ذكرناهما فيما تقدم على مجموع الحزب الاشتراكي في مؤتمراته التي ستعقد في الأدوار الآتية للبحث فيها بدقة تامة ولوضع الحلول اللازمة لهما .

وبما أن المبدأ الانتهازي قد فاز حتى الآن بمنع هذين السؤالين من طرحهما على بساط البحث العام فما لا جدال فيه أنه أصبح متصراً على مزاجه وهو المنهج الماركسي الأصلي

— ٢ —

(مجادلة كاوتسكي مع الانتهازين)

أن ادبيات اللغة الروسية تحتوي بدون أدنى شك على عدد لا يحصى من ترجمات كتب كاوتسكي بدرجة لم تتفق لأي كاتب آخر من كبار كتاب العالم بأسره

وقد قال بعض الاشتراكية الديموقراطيين الألمانين في معرض المزمع أن كتب كاوتسكي مقروءة في البلاد الروسية أكثر مما هي مقروءة في ألمانيا . (ليكون ما قيل ، ومع ذلك فما يذكر بهذه المناسبة وله أصل تاريخي أصدق بكثير مما كان يحسبه أولئك الذين جادوا علينا بتلك التمسكة وهي أن العمال الروسين أرسلوا في عام ١٩٠٥ في طلب

مقادير فوق حد التصور من الكتب المختارة من أرقى ادبيات
الاشتراكية الديموقراطية في العالم فوصلت جملة عظيمة من الكتب
التي لم تقرأ في البلاد الاخرى وهكذا نقلوا الى مغرس حركة الحياة
العامة لدينا الجديدة بنور التجربة العظمى التي قامت بها بلاد مجاورة
لنا سبقتنا بشروط بعيد في هذا الميدان .

وقد اشتهر لدينا كاوتسكي بأنه عدا بسطه بطريقة دارجة سهلة
تفهم العامة مبادئه، ماركس، بمجادلاته مع الانتهازيين وفي مقدماتهم
برنستاين .

غير انه يوجد شيء يكاد يظل مجهولا عن الناس الى الآن
وهذا الشيء لا يصح المرور به بدون الالتماع اليه اذا اريد معرفة
كيف أمكن سقوط كاوتسكي في ثورة ذلك الضلال المخجل اذا قام
من نفسه مدافعا عن الاشتراكية الوطنية المتطرفة المحبنة للحرب
خلال الازمة الكبرى التي استمرت من عام ١٩١٤ الى سنة ١٩١٧
وهذا الشيء الذي تحب معرفة هو ان كاوتسكي قبل حملته
المشهورة على ممثلي المبدأ الانتهازي في فرنسا (امثال ميلران وجوريس)
وفي المانيا (برنستاين) كان قد اظهر ترددا عظيما . وقد اتهمته مجلة
الفجر الماركسية التي ظهرت ما بين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٢ في ستوت
جارت وكانت تدافع عن آراء الحياة العامة الثورية في اثناء اشتباها

معه في الجدل بأنه ذواحكام كاوتسكية اى مرقة قابلة للتبدل بمناسبة قراراته المبهمة المتقلبة من الحقائق الجانحة الى مصلحة الانتهازين في المؤتمر الاشتراكي الدولي الذي انعقد في باريس سنة ١٩٠٠

ومن هذا القليل ما نشر في المانيا من رسائله المملوءة بامثال هذه الترددات قبل دخوله في الحملة الموجهة ضد برنستان

ويوجد عدا ما تقدم موضوع آخر أشدهولاً وأعظم خطراً وهو ان كاوتسكي في نفس مجادلاته مع الانتهازين كان يرى عليه في عرضه المسالة التي التزم المناقشة فيها وطريقة محاولته حلها ميل مرتب نحو الانتهازية فيما يختص بمسالة الحكومة وقد تاكدنا الآن بعد دراسة تاريخ خيانة كاوتسكي الحديثة للمذهب الماركسي الى جنوحه المبدأ الانتهازي بشكل لا يدع مجالاً للشك فيه

لتتصفح أول كتاب أساسي لكاوتسكي وضعه ضد الانتهازية وهو كتابه عن برنستان والبرنامج الاشتراكي الديموقراطي الذي ينتقد فيه آراء برنستان بدقة متناهية . وهذا أهم محتوياته .

ان برنستين في قواعده الاشتراكية التي أكسبته شهرة ابروسترات (هو يوناني مجهول من مدينة ايفيز حرق هيكل ديانا الذي يعتبر احدى أعاجيب الدنيا السبع ليشتهر اسمه) يتهم المذهب الماركسي بتطابقته المذهب البلانكي (نسبة الى لويس

أوجيست بلانكي الاشتراكي الثوري الفرنسي الشهير صاحب
الجملة المشهورة : « لا اله ولا سيد » (وهي تهمة رددتها ألف مرة
السنة الانتهازيين والماليين الأحرار في روسيا ضد البولشفيين
معتقّي المذهب الماركسي الثوري .

وقد أمسك برنستين بأذيال كتاب الحرب الأهلية في فرنسا
الذي وضعه ماركس وأجهد نفسه من سوء حظه في أن يوحد تطابقا
ما بين وجهة نظر ماركس في الدروس التي دونها عن المشاعية ووجهة
نظر برودون .

واهتم برنستين على الأخص بالنتيجة التي أوردتها ماركس
في مقدمته التي كتبها سنة ١٨٧٢ للمنشور المشاعي والتي جاء فيها :
ان طبقة العمال لا يمكنها أن تتناول بيساطة بين أيديها أداة الحكومة
وهي على أنتم استعداد وتستخدمها في سبيل العمل لأجل القضاء
على نفسها .

فخلا هذا التعبير لبرنستين إلى درجة حملته على أن يكرره ثلاث
مرات في تفاريق كتابه وهو يشرح ويؤوله بأقوى معاني الانتهازية
ويبعده عن حقيقته بعداً شاسعاً .

ولقد علمنا من أقوال ماركس المتقدمة انه يريد أن يقول بان
طبقة العمال يجب أن تكسر بل تحطم أو تنسف أداة الحكومة

برمتها . أما برنستين فيمثل ماركس بهذه الجملة يحذر الطبقة العاملة من الميول الثورية المتطرفة عند استيلائها على السلطة .

ولا يمكن تصور ما هو أفظع وأغلظ تزويراً وتلفيقاً وتضليلاً في رأى ماركس من مثل هذا الاختلاق الوحشى .

ولنعد الآن الى كاوتسكي لنرى رأيه في هذا الصدد في كتابه الذي أشرنا اليه فنتساءل :

كيف سلك كاوتسكي في انتقاده الدقيق على بهتان برنستين ؟ لقد سلك مسلكا غريباً في هذا الصدد اذ امتنع امتناعاً تاماً عن تحليل دخائل التلفيق الذي أدخله الانتهازيون على حقيقة المذهب الماركسي في هذه النقطة . وانما اكتفى بإيراد الجملة المذكورة فيما تقدم من المقدمة التي وضعها انجيل لكتاب الحرب الاهلية الذي ألفه ماركس قائلاً ان ماركس يرى أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تستولى ببساطة على اداة الحكومة وهي على أتم استعداد ولكنها على العموم تستطيع أن تستولى عليها ، وهذا كل رأي كاوتسكي . وأما من جهة ما ينسبه برنستين الى ماركس مما يختلف مع حقيقة رأيه على خط مستقيم ، ومن جهة ما يعتبره ماركس منذ سنة ١٨٥٢ مهمة الثورة التي يجب عليه تأديتها وهو كسر آلة الحكومة فان كاوتسكي لم يحرك لساناً في صدها

والحاصل ان كاوتسكي لم يتعرض مطلقا لما يوجد من الفرق
العظيم ما بين الماركسية والانتهازية ولا للاغراض الاساسية التي
يجب أن تتطلبها ثورة العمال بل لقد برع في وضع هتين المسألتين
في حرر الخفاء !

وكتب كاوتسكي مناقضا برنستين :
« اننا نستطيع أن نرجى الى المستقبل ونحن مطمئنون تمام
الاطمئنان حل مسألة سلطة العمال المطلقة »

وليست هذه مجادلة سلمية مع برنستين بل هي في حقيقة
الامر منحة أو امتياز لبرنستين أو تسليم بمطالب الانتهازية ؛ لان
الانتهازية لا تبغى ما هو خير من « ارجاء كل حلول المسائل
الاساسية المختصة بمهمة الثورة بمنتهى الطمأنينة الى المستقبل »

ولقد ظل ماركس وانجيل أربعين عاما تمتد من عام ١٨٥٢ الى
سنة ١٨٩١ وهما يلقنان العمال وجوب تحطيم آلة الحكومة . واخيرا
يجيء كاوتسكي في سنة ١٨٩٩ ازاء خيانة الانتهازيين الواضحة
للمذهب الماركسي فيهم مسألة معرفة ماذا كان من الواجب تدمير
هذه الآلة بل بتحقيقها من ميدان الجدل امام خصمه ليحتمي من
بأس تلك الغارة الفلسطينية التي تصدى لها وما هي الا غارة تافهة
من عبث الطقوالة !

وفضلاً عن ذلك فإنه توجد بين ماركس وكاوتسكي هوة عميقة
تفصل بينهما في طريقة الخوض في مهمة حزب العمال واعداد الطبقة
العاملة للثورة .

ولنتخط الآن هذا الكتاب الذي كان أول ما خطه قلم
كاوتسكي في هذا الصدد أي أنه يعتبر التجربة الأولى له في التصدي
لخصوم الماركسية ولتلق نظرة على كتابه التالي الذي صار في وضعه
أطول بأمراً وأكثر خبرة واثبت جناحاً وهو الكتاب الذي خصص
بالمثل شطراً كبيراً منه لتنفيذ إباطيل الانتهازين واضاليلهم أي
كتاب المختص بالثورة الاشتراكية .

قضى هذا الكتاب جعل كاوتسكي محور كلامه دائراً على
مسألتى ثورة العمال وحكم الحياة العاملة . فقد اودع هذا الكتاب
مقداراً كبيراً من الآراء ذات القيمة الثمينة جداً ولكنه اتبع
نفس الخطة التي سبق إليها من قبل وهي اتقاء الخوض في موضوع
الحكومة .

ومع أن محور هذا الكتاب يدور حول مسألة الاستيلاء على
سلطة الحكومة فإنه يرى حلواً من البعث في هذه المسألة ، ومعنى
ذلك أنه يعرض هذا السؤال الذي سبق أن منح الانتهازين
امتيازات بشأنه وبعرضه أي أنه لا يتأخر عن قبول مبدأ الاستيلاء على

السلطة بدون أن يتعرض لمسألة ائتلاف آلة الحكومة .
ومن الغريب أن ماسبق ماركس ونعته في عام ١٨٧٢ بأنه شئ
عتيق بال يجب تغييره في برنامج المنشور المشاعى يعود كاوتسكي
فيجده ويحييه في عام ١٩٠٢

وقد خصص كاوتسكي في هذا الكتاب شذرة منفصلة
« بالاشكال والوسائل التى ينبغى أن تتخذها الثورة الاشتراكية » .
وفي هذا الموضوع المهم تعرض كاوتسكى للخوض فى مسائل الاضراب
العام السياسى والحرب الاهلية و (وسائل الحصول على حكومة
عظمى حديثة الطراز على مثال الهيئة الديوانية والجيش » ولكنه
لم يورد كلمة واحدة يفصل ما أجمله فى هذه المسائل على طريقة التعليقات
التي كانت تعطىها المشاعية فيما سلف للعمال .

ومن الواضح ان انجيل لم يكن مخطئاً فى تحذيره الاشتراكيين
عامة والالمانيين منهم على الاخص من فكرة اجلال الحكومة الى
الحد الذى بدعوا اليه الانتهازيون .

وفي هذا الصدد يبدى كاوتسكى رأيه على النسق الآتى : ان
هيئة العمال اذا مدت كات مجهوداتها بالنجاح وفازت بتاج الانتصار
فى صراعها العظيم فأنها « ستنفذ البرنامج الديمقراطى » ثم انه يسط
مواد هذا البرنامج . وأما ما أحدثته سنة ١٨٧١ بوقائعها من التغيير

الجوهري الجديد فيما يختص بمسألة احلال ديمقراطية العمال محل
ديمقراطية المالكين فلا يتعرض له كاوتسكى بكلمة واحدة

وانما يظهر كاوتسكى براعته في التخلص من هذا الموضوع
بأقوال مبتذلة تتضمن الفاظا وتعبيرات ضخمة على النسق الآتي:
« من المعقول ان المسألة ستسير في مجراها الاعتيادي من تلقاء
نفسها وأنا لن تتمكن من الحكم والامور الجارية الآن باقية على
حالتها وذلك لان الثورة تتطلب كفاحا طويلا شديدا يستغرق من
الوقت فسحة طويلة كافية لانتقال سياستنا الحزبية في اجلي مظاهرها
من درجة الى اخرى ملتزمة حنودها الدقيقة المرسومة لها في
برامجنا الاشتراكي الحالي »

ومن الجلي الذي لا يحتاج الى ايضاح ولا الى الأدلاء بالشواهد
والبراهين ان الامور تجري في مجاريها من تلقاء نفسها على نسق
استمرار الخيول في اكل التبن والشعير وعلى نسق استمرار تدفق
مياه نهر القلباء في بحر قزوين

ومن الموجب للتعسر ان كاوتسكى في مثل هذا المبحث الجليل
يقتصر على ايراد الالفاظ والتعبيرات الضخمة التي تبهر الانظار في
صد الصراع الشديد مع انه لا يتعرض عند ذكره هذا الصراع الى
أهم نقطة ترتبط به وينبغي ان يفهمها العمال الثوريون وهي معرفة

ما هو كنه هذه الشدة تجاه الحكومة والديمقراطية مما يجب مخالفة الثورات السابقة التي لم تكن مصبوغة بصبغة الحياة العامة .

ان كاوتسكي بتخليه عن البحث في هذا الصدد قد منع الانتهازين امتيازاً عظيماً في نقطة أساسية لا ينبغي التهاون فيها من جهة المذهب الماركسي الاصيل .

وقلما يهم بعد ذلك أن يتلاعب كاوتسكي بالالفاظ الضخمة التي تدوى في الاذان باعلانه تلك الحرب الشعواء الهائلة التي ليست سوى حرب وهمية مكنسية حاة من الالفاظ تبهر الانظار بمثل قوله « فكرة الثورة » (وما قيمة مثل هذه الفكرة اذا ما حل الخوف دون نشر الفكرة الحقيقية للثورة بين العمال) فليضع « الامنية السامية المنشودة من وراء الثورة في مقدمة كل شيء » وليصرح كيفما شاء بأن العمال الانجائز ليسوا الا الآن مطلقاً « سوى اناس من الطبقة الوسطى »

وقد كتب كاوتسكي مايلي :

« من الممكن أن تتواجد في المجتمع الاشتراكي جنباً الى جنب ... أشد الاشكال اختلافاً وتنوعاً في المشروعات العملية : فمن أنظمة ديوانية الى صلات اتحادية تصل ما بين العناصر المستقلة بعضها عن بعض الى مشروعات تعاونية الى أعمال شخصية فردية ...

« فمثلا توجد مشروعات لا يمكن أن تتجنب النظام الديواني :
ومن هذا القبيل السكك الحديدية : فهذا النظام الديموقراطي يمكن
أن يكون على الشكل الآتي : ينتخب العمال مندوبين منهم
يكونون شكل برلمان ، وهذا البرلمان يضع قانون العمل ويشرف
على ادارة الجهاز الديواني .

« وتوجد مشروعات اخرى يمكن أن يعهد أمر اداراتها الى
نقابات العمال كما انه توجد مشروعات سواها يمكن أن تنظم على
مبدأ التعاون »

أن هذا البيان الذي اودعه كاوتسكي رأيه الخاص المقرون
بالشطط والضلال لا يمكن اعتباره الا نكوصا على الاعقاب امام
ما ظل ماركس وانجيل يلقيناه من التعاليم الاشتراكية الصحيحة
متذعام ١٨٧١ بحسب ما استمداه من التجربة المشاعية

ومن وجهة نظر كاوتسكي في النظام الديواني الذي يزعم انه
ضروري للسكك الحديدية فليس فيه ما يمكن أن يحمل على الاعتقاد
بوجوب تخصيص السكك الحديدية به دون أي مشروع آخر من
مشروعات الصناعة الميكانيكية العظيمة أو أي معمل أو مخزن كبير
أو مشروع زراعي عظيم من مشروعات اصعب رءوس الاموال .
ففي كل نوع من هذه المشروعات توجد الشؤون الفنية اللازمة لها

والتي تقتضي نظاما وطاعة تامين لكي لا تعرقل حركة الأعمال الفنية فيدعو وقوف أى آلة أو جزء من الشؤون الفنية بلا ارتباك بقية آلات وأعمال هذا المشروع وإلى تعطيل الانتاج ومنع انتشار التجارة ورواجها . فمن الواضح اذن أن كل هذه المشروعات تقتضى بحكم تماثلها بعضها ببعض أن تكون على وتيرة واحدة من جهة عمالها الذين ينبغى « أن ينتخبوا مندوبين منهم يشكلون هيئة برلمانية تنظر وتقرر ما تراه في مصلحة العمال وتسهيل الأعمال »

والذى يهم من كل ما تقدم ويستدعى التكلم عليه بوجه اخص هو : ذلك الشكل البرلماني الذي لن يكون برلمانا على نسق الانظمة البرلمانية المالية . وهذا الشكل البرلماني لن يقتصر على وضع قانون العمل والاشراف على ادارة الجهاز الديواني كما يتخيل ذلك كAUTOSKY الذي لا يترامي فكره الى أبعد من حدود البرلمان المالي

وفي المجتمع الاشتراكي يقوم شكل برلماني مكون من نواب العمال بوضع القانون الداخلي بالطبع وبالاشراف على اعمال الجهاز ولكن هذا الجهاز لن يكون ديوانيا . فأن العمال متى وصلوا الى استلام ازمة السلطة السياسية لا يتأخرون عن كسر الجهاز القديم الديواني بل عن تحطيمه من أساسه تحطيا تاما بحيث لا يبقون منه قطعة على قطعة ويستعيضون عنه بجهاز جديد مؤلف من عمال

ومستخدمين ولا جل منع هؤلاء العمال والمستخدمين من إعادة نظام الجهاز المحطم يجب في الحال اتخاذ سائر الوسائل التي اقترحها ماركس وانجيل في هذا الصدد وهي :

١ — ان نواب العمال لن يكونوا قابلين لتجدد الانتخاب فقط في كل آن بل للفصل من مراكزهم التنفيذية في كل آونه
٢ — جعل مرتبات الجميع متعادلة في القيمة تماثل اجراى عامل اعياى

٣ — اشتراك جميع العمال في المراقبة وفي الملاحظة بنوع يعلمهم كلهم يكونون موظفين مؤقتين أى يشغلون الوظائف بالتناوب بطريقة لا تجعل أحداً لم يتغل وظيفة الا أنها لا تجعل أحدا يصير في اثناء وظيفه ذا صبغة ديوانية .

ان كاوتسكى لم يدخل في سائر أقواله التي جادل بها الانتهازين وفي آرائه التي بسطها عن الاشتراكية روح التعبير الذى تخيره ماركس لاجل تحديد شكل ومهمة المشاعية في الجملة الآتية : « ان المشاعية لم تكن مجتمعا برلمانيا ولكنها كانت جمعية عمال تسن القوانين وتنفذها بنفسها »
ان كاوتسكى لم يفهم بالمرّة الفرق الموجود بين البرلمانية المالية التي تمزج الديمقراطية (غير ديمقراطية الشعب) بالديوانية (التي هي ضد الشعب) وبين ديمقراطية حياة العمال التي ستهل باتخاذ سائر

الوسائل اللازمة لاستئصال الديوانية من جذورها والتي ستكون
قادرة بما لها من القوة والصولة على تنفيذ هذه الوسائل تنفيذا تاما
لا تنتهي منه الا بمحو الديوانية تماما من حيز الوجود والاستعاضة
عنها بديمقراطية الشعب

لقد اثبت كاوتسكى في هذا المقام بكتاباته التي لا تنطبق على
جميع مبادئ المذهب الماركسي تمام الانطباق أنه مثل سواء من
عباد الحكومة ومن عظمي الاعتقاد بوجوب بقاء الشكل الديواني.
ولندع الآن كتاب كاوتسكى الثاني الذي ظهر منه انه لم
يخدم به مبادئ المذهب الماركسي بل كان مساعدا بسكونه عن
اهم النقط الجوهرية في الاشتراكية على اشتداد سواعد خصوم
هذا المذهب ولا سيما الانتهازين الذين يكاد يوافقهم تقريبا في
بعض تعابيرهم ولنتقدم الى تصفح كتابه الاخير الذي هو خيرة
مؤلفاته . وقد وضع كاوتسكى هذا الكتاب ضد الانتهازين وسماه
طريق السلطة (وهذا الكتاب على ما يظهر لم يترجم الى اللغة الروسية
لانه اقتشر في اشد الاوقات تسبعا بالروح الارتجاعية عندنا أي
في سنة ١٩٠٩)

ان هذا الكتاب يدل بكتابته على ان كاوتسكي قد تلقى
آراءه وقوته النفسية وجراته عن المهد السابق فلم يتكلم في

كتابيه هذا عن برنامج الثورة بوجه عام كما فعل في كتابه الذي ألفه ١٨٩٩ ضد برنستين ولم يخض في صدد مهمة الثورة الاشتراكية بوجه خاص في الوقت الذي تشتعل فيه نيران هذه الثورة كما فعل في كتابه الثورة الاشتراكية الذي نشره في سنة ١٩٠٢ بل أورد فيه مواضيع حادثة قائمة بنفسها تضطرننا الى الاعتراف بأن «عصر الثورة» قد حان

فالمؤلف يتكلم بوضاحة تامة عن وصول منازعات وخصومات الطبقات بوجه عام الى الدرجة القصوى كما انه يتكلم عن الاستعمار الذي يقوم بتمثيل دور مهم جداً في ظل هذه المنازعات والخصومات ويقول بعد «العهد الثوري الذي امتد من ١٧٨٩ الى ١٨٧١» في غرب اوربا ابتداءً منذ عام ١٩٠٥ عهد جديد مماثل لذلك العهد ولكنه في الشرق . ان الحرب العالمية تقرب بسرعة صاعقة . « فلا يجوز اذن لهياة العمال أن تتكلم عن الثورة قبل حلول أوانها » . « لقد وصلنا بالفعل الى عهد الثورة » .

« لقد ابتداءً بالفعل العصر الثوري » .

ان هذه التصريحات في منتهى ما يكون من الوضوح . وهذا الكتاب الذي خطه يراع كاوتسكى يمكن الاستدلال به على ما كانت ترمي اليه الاشتراكية الديمقراطية الالمانية قبل نشوب

الحرب الاستعمارية التي ما كادت تشب نيرانها حتى سقطت تلك
الاشتراكية (بما فيها كاوتسكي نفسه)
ثم كتب كاوتسكي يظهر ما تنطوي عليه واطن العمال الالمانيين
قائلا :

« ان الحالة الحاضرة تجعلنا تحت خطر اعتبارنا بسهولة (نحن
الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين) شديدي التساهل والتفريط
في مبادئنا الاشتراكية أكثر مما نحن كذلك في الحقيقة » . الا
أن الحقيقة قد أظهرت ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني
أكثر تفريطا وتساهلا في مبادئه واقترابا الى الانتهازية مما كان
يظهر عليه قبل نشوب الحرب !

ومن أغرب المستغربات ان كاوتسكي بعد أن صرح بمنتهى
الوضوح والتأكيد ان عصر الثورة قد حان في كتابه الذي يقول
عنه في تعبيره الخاص بانه انما وضعه ليحل به « الثورة السياسية »
يهمل اهمالا تاما مسألة الحكومة مرة أخرى .

فمن كل هذا التعمد في النسيان وهذا السكوت المستديم وهذا
التهرب المتوالي لا يمكن أن يتجه الظن في آخر الامر بعد الحساب
الدقيق والبحث العميق الا الى اعتبار هذه الامور انتقالاتا تاما الى
الانتهازية كما سيظهر هنا فيما يلي :

ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية تراءى كأنها تنطق في شخص كاوتسكي بما يلي : اني لا أحتفظ بآرائى الثورية التى كنت متشبعاً بها فى سنة ١٨٩٩ ، ولا ازال اذهب الى عدم جواز الانتخاب الثورى الاشتراكى فى هيئة العمال كمهدى فى سنة ١٩٠٢ ، واعتقادى هو اننا قد أصبحنا فى عصر الثورات الجديد كما صرحت فى ١٩٠٩ ومع ذلك فاني لا أتأخر عن التمسك بالمبادئ التى أعلنها ماركس سنة ١٨٥٢ حينما تعرض لحل مسألة مهمة الثورة العاملة تجاه الحكومة كما وضحت فى سنة ١٩١٢

فهذه هى خلاصة المجادلة التى ناقش بها كاوتسكى مناظره بانيكويك

— ٣ —

(مجادل كاوتسكى وبانيكويك)

أن بانيكويك كان يمثل تجاه كاوتسكى الشعور المتطرف فى الجانب الأيسر اذ يندمج الى جانبه من كل روكا ليكسمبرج وكارل راديك وسواهما ممن يقومون بدور الثورة ، وقد اختار كاوتسكى أزاءهم خطة حزب الوسط الذى لم يتخير له مبدأ معيناً بل ظل مترواحاً بين الماركسية والانتهازية

وقد جاءت الحرب العامة كمجنبه لهذه الوجهة النظرية ، فان

سياسة حزب الوسط (التي كانت تسمى زوراً وخطأً بالماركسية)
أو الطريقة الكاوتسكية قد انكشفت عن دخيلة امرها وظهرت
في ابشع مظهر مستوجت للنفور والاحتقار
وقد وصف بانكويك كاوتسكى في مقالة خصصها بمسألة
الحكومة عنوانها « عمل الجماهير في الثورة » (نشرت في
النيوزيت سنة ١٩١٢) لانه في مركزه يمثل التطرف الایجابى أي
نظرية الانتظار بجمود . وقال عنه انه لا يريد أن يرى شيوب الثورة .
أن بانكويك لعرضه المسألة على هذه الصورة تعرض
للموضوع الذى يهمنى كثيرا وهو مهمة ثورة الهیأة العاملة ازاء
الحكومة .

وفي هذا الصدد يقول بانكويك في مقالته المتقدم ذكرها مايلي :
« أن الصراع الذى يجب ان تقوم به هیأة العمال لا ينبغي أن
يكون مقصوراً على مكافحة هیأة الاعیان والمالین لاجل الحصول
على سلطة الحكومة بل يجب أن يكون مكافحة سلطة الحكومة
تفسها . . .

« أن ثورة الهیأة العاملة ترمى الى أبادة ادوات قوة الحكومة
والى ازاحتها (بحسب لاصطلاح الادبی : تشيتها والكلمة الالمانية
آفلو سونج) بواسطة ادوات قوة الهیأة العاملة . . . ولا يمكن

أن ينتهى الصراع الا اذا امكن الحصول على النتيجة الحاسمة وهي
تخليم نظام الحكومة بأكمله .

« وسيدل نظام الاغلبية على تهوئه وسموه بعد محو نظام
الاقلية المتحكمة »

والطريقه التى يوضح بها بانكويك آراءه فى هذه الرسالة
لا تبقى موضعاً للتساؤل فإنه قد أفاض فى البحث والاثبات الى
حد الاقتناع التام .

وبعد مثل هذه الوضاحه لم يكن لنا بد من أن نعرف كيف
حاول كاوتسكى أن ينقد آراء بانكويك . وهذا ما قاله فى هذا
الصدد :

« الى الآن كان الفرق ما بين الاشتراكيين الديمقراطيين
والفوضويين قائماً على ان الاول يريدون الاستيلاء على سلطة
الحكومة والآخريين يريدون محوها . أما بانكويك فيريد هذا
وذاك »

واذا كان بانكويك لم يحل بعض الغموض اللاحق ببيانته ولم
يحط بسائر أطراف المسألة التى تصدى لها (بدون التعرض لسائر
أوجه النقص الاخرى التى تضمنتها مقالته وليس لها دخل فى
المسألة التى نتكلم الآن عنها) فان كاوتسكى قد انتهز الفرصة

ووضع يده على المبدأ الاساسى الذى قرره هو نفسه وبموجب هذا
المبدأ الجوهرى يرفض نهائيا التمسك بالمنصب الماركسى ويعتق
المبدأ الانتهازى اعتناقا تاما

على ان الفرق الذى أوجده بين الاشتراكيين الديمقراطيين
والفوضويين هو فى الواقع شطط بالغ يخرج المذهب الماركسى
اخراجا تاما عن طبيعته أو بمعنى آخر يراقبه تمام المراقبه

ان الفرق بين الماركسيين والفوضويين ينحصر فى النقط الآتية
١ - ان الاول مع اقتراحهم استئصال شأفة الحكومة
لا يرون هذا الفرض قابلا للتحقق الا بعد محو الطبقات بواسطة
الثورة الاشتراكية باعتبار هذا المحو نتيجة مترتبة على ارتقاء
الاشتراكية الى مرتبة الحكم الارتقاء الذى يؤدى الى استئصال
الحكومة ، واما الآخرون فيريدون ابطال الحكومة نهائيا ما بين
يوم وآخر بدون أن يدركوا لعواقب التى تنجم عن تحقيق هذا
الابطال .

٢ - يطالب الاولون بوجوب استيلاء هيئة العمال على السلطة
السياسة بالقضاء التام على الآلة الحكومية العتيقة والاستعاضة
عنها بأداة جديدة تتألف من تنظيم العمال المسلحين على النسق الذى
اختارته المشاعيه واما الآخرون فيطالبونهم بأفناء الآلة الحكومية

لا يعرفون مطلقاً معرفة يئنه بماذا تستعوض هيئة العمال عن تلك الآلة ولا في أى شيء تستخدم سلطة الثورة بل ان القوضويين يستنكرون تمام الاستنكار استخدام سلطة الحكومة التي تستولى عليها هيئة العمال الثورية وكذلك يستنكرون التجاء هيئة العمال الى السلطة المطلقة الثورية

٣ — ان الاولين يريدون أن يرشحوا هيئة العمال للثورة بالاستفادة من جانب الحكومة ذات الطراز الحديث وأما القوضويون فلا يريدون ذلك

ان بانكويك في هذه المنازعة هو الذى يمثل المذهب الماركسى ضد كاوتسكى ، فان ماركس بالتاكيد هو الذى يوحى الى هيئة العمال انها لا تستطيع الاستيلاء بالتبديل وببساطة على سلطة الحكومة لانها لو فعلت ذلك لما زادت على نقل اداة الحكومة العتيقة كما هي الى قبضتها في حين ان المطلوب منها انما هو وجوب كسر هذا الجهاز وتخطيطه والاستعاضة عنه بجهاز جديد

ان كاوتسكى يتخلى عن الماركسية ليعتق الانتهازية . وفي الواقع انه لا يذهب الى وجوب ائتلاف اداة الحكومة وهو الشيء الذى لا يقبله الانتهازيون بتاتا وبهذه الطريقة يفتح لهم ثغرة يصلون منها الى تأويل لفظة الاستيلاء على السلطة لانها مجرد حصول

الاغلبية على هذه السلطة .

ولكي يثبت كاوتسكي هذا التشويه الذي أحدثه في المذهب الماركسي يتبع الطريقة المدرسية أى طريقة الاستدلال ويستشهد بمحمل من اقوال ماركس

فمن ذلك ان ماركس في سنة ١٨٥٠ كان يتكلم عن وجوب أيجاد مركزية شديدة جدا تنحصر بواسطتها القوي بين أيدي السلطة الحكومية « فاراد كاوتسكي أن يتخمن هذا القول تكأة يتوصل بها لانتصار على بانكويك في المجادلة الدائرة بينهما فقال : أفلا يريد بانكويك بما يذهب اليه ان يهدم بناء المركزية ؟

ان هذا الضرب من التدجيل والتلاعب يذكرنا بما حاوله برنستين من توحيد الماركسية والبرودونية بمناسبة المبدأ الاتحادي والمبدأ المركزي الذي حاول برنستين ان يوجد تطابقا بين ماركس وبرودون بخصوصها

ان الجمل التي يسردها كاوتسكي من اقوال ماركس تراءى كشعور انحدرت في آنية المرق (أى انها شىء غريب عن الموضوع ليس لوجوده فيه أدنى فائدة) . أن المركزية يتفق وجودها مع أداة الحكومة القديمة كما يتفق مع الاداة الجديدة . فاذا ماوحد العمال بمحض اختيارهم قواهم المسلحة فان حملهم هذا لا يعتبر شيئاً

أكثر سوى المركزية إلا أنه يكون مرتكزا على ائتلاف الجهاز
الحكومي المركزي المؤلف من الجيش الدائم والبوليس والديوانية
ائتلافا تاما .

ان كاوتسكي قد سلك في الحقيقة مسلكا مخالفا للشرف باطراءه
جانبا البيانات البديعة الشهيرة التي بسطها أنجيل وماركس عن
المشاعية وباجهاد نفسه في البحث عن اقوال يسهل دها في معرض
الاستشهاد والتدليل مع انها لا علاقة لها مطلقا بالمسألة التي تصدى
للبحث فيها .

واستمر كاوتسكي على مساجلة بانيكويك قائلا :
« افيجوزان يكون بانيكويك متطلبا الغاء وظائف الحكومة
ذات الموظفين ؟ ولكننا لن نصير نحن موظفين لافي نظام الحزب
ولافي انظمة الحرف والمهن الا اذا بحثنا في نظام الادارة الحكومية .
فبرنامجنا لا يتطلب ابطال وظائف الحكومة بل يتطلب انتخاب
الموظفين بواسطة الشعب ..

« والذي يهم البحث فيه الآن لدينا ليس الشكل الذي
سيشكل به الجهاز الاداري في « الحكومة الآتية » بل معرفة
ما اذا كان صراعنا السياسي سيحطم (اللفظ الادبي سيفكك) سلطة
الحكومة قبل أن نستولي عليه . وانه وزارة بموظفيها يمكن الغاؤها ، »

